الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

العولمة وحقوق الإنسان

أعمال الحلقة الدراسية في ٨ ـ ٩ ـ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٠

فادي مغيزل
الياس سابا
أدمون صعب
محمد قباني
فاديا كيوان
الياس خوري
نعمت كنعان
شهيدة الباز
عبده قاعي
كامل مهنا
نعمة جمعة

منسقة الحلقة الدراسية : أمل ديبو

GIFTS 2005

Mrs\ Maya Mansour

Lebanon

العولمة وحقوق الانسان

أعمال الحلقة الدراسية التي نظمتها

الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

العولمة وحقوق الانسان
أعمال الحلقة الدراسية التي نظمتها الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

فادي مغيزل
الياس سابا
أدمون صعب
محمد قباني
فاديا كيوان
الياس خوري

نعمت كنعان
شهيدة الباز
عبده قاعي
كامل مهنا

نعمة جمعة

منسقة الحلقة الدراسية: **أمل ديبو**

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م

المحتويات

تقديم

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان/ ابراهيم العبد الله ٧

أسرة تحرير الكتاب ٩

كلمتا الافتتاح

منسقة الحلقة الدراسية/ أمل ديبو ١٣

كلمة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان/ هدى شلق ١٧

الفصل الأول

العولمة وحقوق الإنسان في الاقتصاد والاتصال

تقديم/ فادي مغيزل ٢٣

العولمة ثورة في الاقتصاد/ الياس سابا ٢٥

العولمة ثورة في الاتصال/ ادمون صعب ٣٣

الفصل الثاني

العولمة وحقوق الإنسان السياسية والثقافية

تقديم/ محمد قباني ٤٥

العولمة وحقوق الانسان السياسية/ فاديا كيوان ٤٧

العولمة وحقوق الإنسان الثقافية/ الياس خوري ٧٣

الفصل الثالث

العولمة وحقوق الإنسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني

تقديم/ نعمت كنعان ٨٣

العولمة وحقوق الانسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني/ شهيدة الباز ٨٩

التعقيبان

(١) عبده قاعي ١١١

(٢) كامل مهنا ١١٩

الفصل الرابع

ورشات العمل ـ أسئلة للحوار

١ ـ أسئلة حول العولمة وحقوق الإنسان في الإعلام ١٢٩

٢ ـ أسئلة حول العولمة وحقوق الإنسان في الإقتصاد ١٣٠

٣ ـ أسئلة حول العولمة وحقوق الإنسان السياسية ١٣١

٤ ـ أسئلة حول العولمة حقوق الإنسان الثقافية ١٣٢

٥ ـ أسئلة حول العولمة وحقوق الإنسان في

عمل مؤسسات المجتمع المدني ١٣٣

الفصل الخامس

حقوق الإنسان في مناخات تأثيرات العولمة

حقوق الإنسان في مناخات تأثيرات العولمة/ إعداد نعمة جمعة ١٤١

الملاحق:

ملحق رقم (١): برنامج الندوة ١٧١

ملحق رقم (٢): الدعوة إلى الندوة ١٧٣

ملحق رقم (٣): الباحثون ١٧٩

ملحق رقم (٤): المشاركون ١٨٣

تقديم رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

ابراهيم العبد الله

إن موضوع العولمة من الناحيتين النظرية والواقعية كان ولا يزال موضع نقاش وجدال كبيرين حتى داخل الاتجاه الفكري الواحد والاتجاه السياسي الواحد، ولقد خلق انقسامات كبيرة بين مؤيد متحمس للعولمة وبين رافض عنيد لها باعتبارها تمثل استعماراً جديداً وهيمنة بعض الدول على باقي دول وشعوب العالم، وبالتالي تقضي على الخصوصيات الدينية والقومية وعلى مميزات الشعوب وتجاربها وحضاراتها المتوارثة.

ولقد أخذت بعض الهيئات والجماعات تقول بضرورة الاستعداد لمواجهة العولمة والتأقلم معها متذرعين بالقول أنها أصبحت أمراً واقعاً فرض نفسه وأقرته العديد من الهيئات والمؤتمرات والحكومات في العالم وأنه في نمو واتساع كبيرين ولم يعد من المناسب تجاهله أو الهروب منه، وعلى شعوب العالم ودولها وتنظيماتها المختلفة أن تعد أفرادها وجماعاتها لتقبل الواقع الجديد والتنافس معه والتوازن مع خبراته وتقدمه العلمي والتكنولوجي وإلاّ تعرّضت للخسائر والاجتياح.

ولما كانت بعض المفاهيم تتخذ طابعاً عالمياً فقد جرى الخلط والتداخل بين هذه المفاهيم والعولمة، وكان في طليعة ذلك الرابط بين العولمة وحقوق الانسان باعتبار أن هذا المفهوم الأخير يتسع ليشمل العالم أجمع ويتناول في نفس الوقت حقوق الشعوب وحقوق الأفراد، سواء منها الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ومن الواضح أن هذا الخلط في المفاهيم لا يجوز أن ينتهي إلى

الربط بين العولمة وحقوق الانسان إلاّ إذا كان المقصود هو التزام العولمة وإفساحها المجال للتدخل الانساني في الشؤون الداخلية للدول في حالة الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان.

حتى هذا الأمر الأخير أي التدخل الانساني لا يزال موضع انتقاد ولم يبتّ بأمره نهائياً وهناك خشية أن يكون مزدوج المفهوم فيتم استغلاله ـ حسب المزاج والمصلحة ـ من قبل بعض الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الخاصة للدول الصغرى فينتهك سيادتها دون أن يحمي مواطنيها ويمكّنهم من ممارسة حقوقهم على أفضل وجه.

علماً أن المفهوم السائد حالياً يتيح الفرصة بشكل أكبر للدول الكبرى أن تجني من العولمة مكاسب على حساب الدول الصغرى المحدودة الإمكانيات والتي تجتاحها الشركات الكبرى التابعة للدول الصناعية الكبرى وتسيطر على مواردها واقتصادها.

إن العولمة التي تتبنّى حقوق الانسان وتعمل ضمن نطاق الأمم المتحدة المتحررة من سلطان الدولة العظمى في العالم إن هذا الأمر وحده يجعل الرابط بين العولمة وحقوق الانسان أمراً مقبولاً لا نسبياً.

أمام هذا التلاطم في المفاهيم حول العولمة ونتائجها وآثارها المرتقبة ارتأت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان أن تنظم حلقة دراسية حول العولمة وحقوق الانسان لتسلط الأضواء على هذا المفهوم إغناءً لفكر المعنيين بهذا الشأن، ولقد عهدت بتنظيم وتنسيق هذه الحلقة إلى الآنسة أمل ديبو لما تتمتع به من معرفة وثقافة وخبرة وقد قامت بالمهمة على خير قيام وتمت إقامة هذه الحلقة بمشاركة العديد من المختصين وأصحاب الرأي والخبرة سواء رؤساء جلسات أو محاضرين أو مناقشين أو متحاورين، ولقد حققت هذه الحلقة نجاحاً ملموساً، وإن جمعيتنا رغبة منها في تعميم الفائدة ومن أجل المزيد من تسليط الأضواء والحوار فقد قررت طبع أعمال هذه الحلقة في كتاب مما يساعد على المزيد من المعرفة ويؤدي إلى المواقف الأكثر صوابية من أجل حقوق الانسان ورفعته.

تقديم أسرة تحرير الكتاب

ينشر هذا الكتاب أعمال الحلقة الدراسية التي أقامتها الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان طيلة الأيام الواقع فيها ٨ ـ ٩ ـ ١٠ من شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٠، وفاءً من الجمعية بالتزامها نشر الوعي بحقوق الإنسان وما يحيط بها من محتويات سلبية وإيجابية، وإيماناً منها بدور المجتمع المدني في تفعيل هذا الوعي. لذلك توجهت الدعوة لهذه الحلقة الدراسية إلى مؤسسات المجتمع المدني وقد كان تجاوب المؤسسات والجمعيات كبيراً مؤكداً بذلك حاجة المجتمع اللبناني للإطلاع على مستجدات التيارات العالمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وآثارها على عمل هذه المؤسسات محلياً وإقليمياً وتعميق فهم العاملين في الجمعيات من أجل التعاطي السليم مع هذه المستجدات.

ولقد خصصت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان هذه الحلقة لدراسة مفاهيم ومفاعيل «العولمة» وهي الواقع والتيار الأقوى والأفعل على الساحة العالمية الإقليمية والمحلية اليوم. وجاءت مبادرة الجمعية من بين أولى المبادرات التي وعت أهمية موضوع العولمة والضرورة الملحة لدراسته والبحث في وجوهه المتعددة كواقع لا مهرب من التعاطي معه، إذ غدا تجاهله خطيئة جهل لا تغتفر فيما تطلبت مواجهته وعياً موضوعياً وعلماً بات حرمان المجتمع منه تقصيراً لا يسمح به.

وحيثما بدا أن «العولمة» حركة مادية تجارية عالمية، راحت تبعاتها تلقي بثقلها على كل مرافق الحياة، وطالت بشكل ملموس عمل المؤسسات الأهلية والجمعيات بصورة مباشرة حيناً وغير مباشرة أحياناً،

وبخاصة لجهة تنامي دور مؤسسات المجتمع الأهلي، والاعتراف العالمي والمحلي بقيمته، وبضرورة شراكته في تنمية المجتمعات المحلية وتقدم الدول.

في قلب هذه التجاذبات، وسرعة تطورها وخطر انحرافها عن مسار تقدم الإنسانية نحو الأفضل تبرز لتبقى وتثبت حقوق الإنسان مرجعاً أساسياً لا خلاص إلا بالتمسك بها من أجل عدالة تضمن نمواً متوازياً للبشر كافة من شأنه أن يجنب الإنسانية العنف وويلات الحروب التي تصدى لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفاءً لهذا الإعلان والمواثيق الدولية المنبثقة عنه، وانطلاقاً من إيمانها بحقوق الانسان وعملها على نشر الوعي بهذه الحقوق، وما يهددها من انتهاكات، وبخاصة في ما تنطوي عليه العولمة من هذه المخاطر، نظمت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان الحلقة الدراسية. «العولمة وحقوق الإنسان».

وتعتبر الجمعية أن هذه الحلقة حدثاً من حق المشاركين فيها، ومن لم يشارك من المهتمين، أن يحتفظوا بالأبحاث والمقالات والمساهمات التي قدمتها هذه الحلقة ليعودوا إليها عند الحاجة، أو ينطلقوا منها إلى البحث الأعمق.

يضم هذا الكتاب الأبحاث والأوراق التي قدمها المحاضرون والمعلقون ورؤساء الجلسات، والأسئلة التي أثيرت من أجل تعميق البحث، والنتائج التي توصل إليها المشاركون. وفي الملحق بحث عن حقوق الانسان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد ارفقت في آخر الكتاب لائحة بأسماء المشاركين والمؤسسات/ الجمعيات التي يمثلون، خدمة لتسهيل أمور التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني.

ترجو الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان أن تكون قد وفقت في ما اعتبر مساهمة في السنة الـ ٢٠٠٠، وقد تطورت الأحداث والاتجاهات الاقتصادية والفكرية والسياسية بسرعة فاقت كل التوقعات، وبخاصة لما حملته أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ من التصارع العنفي الذي يُحتِّم أكثر من أي وقت مضى البحث الجدي في علاقة العولمة بالعدالة وحقوق الانسان.

وتتطلع الجمعية اللبنانية لمتابعة هذا البحث على الساحة اللبنانية من ضمن جهود المجتمع المدني، لذا نضع هذا الكتاب في تصرف مؤسسات وجمعيات المجتمع اللبناني من أجل الفائدة المرجوة.

كلمتا الافتتاح

كلمة منسقة الندوة

أمـل ديبـو

أيها السادة الكرام،

أهلاً «وسهلا» بكم،

أرحب بكم شاكرة تجاوبكم مع دعوتنا هذه. لا يسعني إلا أن أفهم هذا التجاوب على أنه تأكيد على أهمية موضوع هذه الحلقة الدراسية، وضرورة التعاطي الجدي والمسؤول مع ظاهرة، لا بل واقع العولمة وعلاقتها بحقوق الإنسان في ميادين الحياة كافة.

ومن باب التعاطي الجدي، أسارع لتوضيح الهدف المحدد لهذه الحلقة الدراسية، حتى لا نضيع في متاهات الأحاديث الهائمة على وجهها في موضوع العولمة، والتي لم ينتج عنها سوى التظلم باسم حقوق وخصوصيات ومخاوف هي أيضا مبهمة أو أقله غامضة إلى حد كبير.

الهدف الرئيس لهذه الحلقة الدراسية هو **تمكين المشاركين فيها ومؤسساتهم عبرهم من مواجهة تيار وواقع العولمة:**

بوعي عميق

بنقد موضوعي

وبتفاعل جدي.

فإذا كانت العولمة شرّ كلها فالأولى أن نعرفها ولو من باب «إعرف عدوك» حتى نعرف كيف نحاربها،

وإذا كانت العولمة غير ذلك، وفيها جوانب إيجابية، فلماذا

نتجاهلها و«الانسان عدو ما يجهل» فنفوّت علينا فرصة المساهمة في ما هو عالمي ومصيري ونتقاعس وننعزل، ثم نروح نمجد بطولات كسلنا ونتغنّى بالتصدي للعولمة؟!.

وها نحن نجتمع لنعمل. فما هي دوافعنا:

أولاً: وفاءً لرسالة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، التي تضع في أساس مهماتها نشر الوعي بحقوق الإنسان، ومحو الأمية الإجتماعية على أنواعها،

ثانياً: عملاً لتجسيد حقوق الإنسان في البيئات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المختلفة وبالتحديد - اليوم في ظل العولمة ..

ثالثاً: نظراً لأن التفكير السائد هو أن العولمة هي عدو مباشر لحقوق الإنسان وخصوصية المستضعفين،

لذا قررنا في هذه الحلقة أن ننحو المنحى التالي:

أولاً: أن نستفهم ونتعلّم من أهل الإختصاص معاني العولمة ومدى تأثيرها في خمسة من ميادين الحياة الأساسية، والتي وضعت فيها مواثيق دولية وإتفاقيات لحماية وتأكيد حقوق الإنسان: أعني بها الحقوق الإقتصادية والإعلامية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ثانياً: لنبدأ معاً من خلال ورش العمل التزاماً جدياً وعملياً، بمتابعة الإنتباه والسهر والتعمق والتحليل في التطور العالمي وعلاقته بالتنمية المحلية، وهذا ما أسميه مواكبة العصر، فنرفع أداء مؤسساتنا الإجتماعية وأفرادها من مستوى التحرك المحلي الضيق إلى الحوار مع المعطيات الدولية والإقليمية «نفكر عالمياً ونعمل محلياً» بما يناسب خصوصياتنا.

وفي هذا دعوة لنا جديّة للبحث عميقاً بما يشكل خصوصياتنا، فلا نتمسّك بعناوينها بل نتعمق بقيمها التي لها أن تساهم في بلورة التيارات العالمية - ومنها العولمة، إذا نحن أجدنا حمل هذه المساهمة والتعبير عنها

بالوسائل التي تطرحها . ولا أقول تفرضها وسائل الإتصالات والتواصل العالمية اليوم، ومنها التكنولوجيا والإنتاج الإقتصادي والفكري.

عملياً وبعد المحاضرتين في كل يوم من أيام الحلقة الثلاثة سنتوزع على ورش عمل. في كل ورشة عشرة أو خمسة عشر مشاركاً ومشاركة.

يُزوَّد كل محرك لهذه الورشات بعدد من المسائل سيتناولها البحث.

أما حصيلة هذه الورش فنرجو أن تمكننا من إستبيان:

١ ـ التحديات السلبية والإيجابية التي تطرحها علينا العولمة من زاوية حقوق الإنسان.

٢ ـ التوجهات أو التوصيات التي نطرحها من خلال بحثنا على مؤسسات المجتمع المدني وأفراده، لمواجهة العولمة بانفتاح فكري وتعاطٍ بنّاء إن كان سلباً أو إيجاباً.

نرجو أن ترشدنا الحلقة الدراسية هذه بمشاركتكم القيمة إلى السبل التي تحول دون ترك المجال المحلي الإقليمي والدولي ملعباً سائباً لعولمة تصبح أداة الأقلية العالمة والمتمولة للطغيان على الأكثرية المقهورة والمتقوقعة في خوف وجهل.

إننا نسعى في هذه الحلقة للخروج على هذا الخوف وعلى الجهل بإسم «المشاركة» التي هي حق أساسي من حقوق الإنسان، بسبب ما عند كل إنسان وكل مجموعة بشرية من مقومات إنسانية وحضارية ينبغي لنا أن ننميها ونعبر عنها، لإغناء المسيرة البشرية في تقدمها نحو إنسانية أفضل.

كلمة نائبة رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

هدى الخطيب شلق

حضرات السيدات والسادة

باسم الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان وباسمي أرحب بكم في ورشة العمل الدراسية حول العولمة وحقوق الانسان، لما يرتديه هذا الموضوع من أهمية بالغة في مرحلة تاريخية نشهد فيها تغييرات جذرية قد تمس وعن قرب قواعد وأسس دولية ترسخت من خلال الشرعة العالمية لحقوق الانسان.

يعرف الباحث John Gray بروفسور السياسة في جامعة أوكسفورد العولمة بأنها الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع، عبر الحدود في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات على نطاق العالم.

وفي نظرة سريعة حول التاريخ، نرى أن الاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة قديم قدم الحركات والتوسعات الامبراطورية والمراحل الاستعمارية وصولاً إلى الامبراطوريات الرأسمالية والصناعية وذلك باستخدام القوة، وكان من نتائجه في تاريخنا الحديث تعميم أنماط العلاقات الرأسمالية على أساس الاستقطاب المتزايد داخل النظام الرأسمالي الواحد بين شمال صناعي وتقني متقدم وجنوب يعاني من أزمة تنمية مستمرة، أي عن عجز عن توطين نمط الانتاج الجديد وإعادة إنتاجه بصورة فاعلة ومكتملة، وليست النتائج السياسية والثقافية أقل أهمية من النتائج الاقتصادية.

بيد أن مركزاً عالمياً فاعلاً يوجد في كل مرحلة تاريخية، وأن الحركات التي تجري في محيط هذا المركز أو في الأطراف، ليست مستقلة عما يجري في المركز نفسه، فهناك دائماً تفاعل بينهما، ولا يمكن للتاريخ أن يفهم إلا إذا أخذنا بالاعتبار هذا التفاعل.

لكن العولمة تعني شيئاً آخر يتجاوز هذه العلاقة بين المركز والمحيط، وما إليه من ترابط في الأحداث التاريخية الاقتصادية والاجتماعية وآليات تحقيق هذا الترابط، إنها تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الأمور الاقتصادية والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة.

وربما أصبح مثالاً على هذا الشكل الجديد من الارتباط بين الأطراف العالمية المختلفة اندماج منظومات ثلاث رئيسية في حياتنا الاجتماعية والدولية الراهنة: المنظومة المالية والمنظومة الإعلامية والمنظومة المعلوماتية. والمقصود هو الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات بما عرف بالقرية الكونية.

أمام هذا الواقع المقلق نتساءل: ما هو تأثير هذا النظام العالمي الجديد على مفهوم حقوق الانسان وكيف تتفاعل هاتان المقولتان؟

هذا التساؤل الأساسي يقودنا إلى أسئلة متعددة:

أولاً: هل العولمة حركة موضوعية، وبالتالي حتمية، أم هي سياسات ذاتية من الممكن تجنبها والعمل كما لو لم تكن موجودة، لا بل مقاومتها للحفاظ على استقلالنا وحريتنا وسياستنا؟

ثانياً: هل تعني الهيمنة العالمية؟ أو هل هي مرتبطة بهيمنة بعض الدول تحديداً، أم هي دينامية جديدة تتيح الخروج من الهيمنة، وتقدم فرصاً أكبر لتحرر المجتمعات البشرية، قويّها وضعيفها، وتفتح الباب أخيراً أمام انعتاق الشعوب النامية والفقيرة التي عانت من آثار الاستعمار والحمايات الأجنبية.

ثالثاً: هل هي ذات آثار إيجابية على الرغم مما يمكن أن يشوبها من سلبيات، وأن الانفتاح المتبادل للفضاءات الاقتصادية والثقافية والإعلامية يساعد على تطوير وتعميق التعددية الحضارية والثقافية، أم هي سلب مطلق تتضمن كسر إرادة الشعوب واكتساح الاقتصاد وتفكيك المجتمع ومحو الثقافة على الصعيد الوطني.

رابعاً: هل تشكل العولمة تحدياً خطيراً للديمقراطية التي تحتاج إلى أخلاقية الحرية وإلى دولة قانونية وتوازنات سياسية اجتماعية يضمنها التنظيم الحزبي والنقابي والمجتمع المدني عموماً، كما تحتاج الديمقراطية إلى بنية اقتصادية واسعة أو إلى نمو اقتصادي مضطرد يزيل البطالة بل الجوع؟

خامساً: هل لدى مجتمعاتنا الضعيفة الطاقة الكافية لمعالجة الضغوطات التي تحدثها العولمة، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجنيبها مخاطرها، وما هي شروط بلورة استراتيجية مجابهة أو معالجة فعالة وناجعة بديلة؟

سادساً: هل أن الحقيقة الموضوعية التي تفرزها التطورات التاريخية والمكتسبات التقنية والعلمية هي مستقلة عن الانسان أم أنها تعيّن شروط الفعل الانساني لكنها لا تلغي هذا الفعل نفسه باعتباره فعل إرادة ووعي، لذلك لا وجود للبنية الموضوعية العولمية خارج وعي الانسان بها وتأويله لمعانيها واختياره للإمكانات التي يمكن أن يحد من تأثيرها؟

حضرات السيدات والسادة،

قد يفترض التعامل الناجح والمتوازن مع العولمة والتحديات التي تطلقها تبدلاً أساسياً في توجهاتنا ومواقفنا النفسية التقليدية. وفي مقدمة ذلك التخلي عن المواقف الدفاعية التقليدية، لصالح مواقف تقوم على الثّقة بالنفس وبالمستقبل، وتبني مبادرات إيجابية وبناءة، تهدف إلى تعديل النظام العام الذي نعيش فيه، وتطوير التعاون الجماعي الذي يمكننا من

تحقيق هذا التعديل. وهذا يستدعي أن نعيد النظر بأنظمتنا الاجتماعية والثقافية والانطلاق من أجل احتلال مواقع عالمية، واختراق الهامشية، وكسر آليات التبعية، نحو المشاركة الفعلية والفعالة في الجهود الحضارية الانسانية من أجل حماية حقوق الانسان والسعي نحو تعزيز هذا المفهوم والدفاع عنه.

حضرات السيدات والسادة،

أتوجه بالشكر للسادة المحاضرين كما أشكر لكم مشاركتكم متمنية أن تجيب هذه الندوة على العديد من التساؤلات المطروحة لدينا جميعاً والسلام عليكم.

الفصل الأول

العولمة وحقوق الانسان في الاقتصاد والاتصال

كلمة رئيس الجلسة
فادي مغيزل

- العولمة ثورة في الاقتصاد
الياس سابا

- العولمة ثورة في الاتصال
ادمون صعب

كلمة رئيس الجلسة

فادي مغيزل(*)

عنوان المحور الأول في هذه الحلقة الدراسية هو «العولمة وحقوق الإنسان في الاقتصاد والاتصال»، وهو عنوان حيادي، إذ لا يصف علاقة العولمة بحقوق الإنسان في الاقتصاد والإعلام بالسلبية أو بالإيجابية، لكن يمكن القول أن مفهوم «العولمة» ينظر إليه بشكل عام بحذر، خاصة في البلدان التي لا دور فعالاً لها في دفع قطار «العولمة» إلى الأمام، إذ تجد نفسها «مقطورة» إذا أمكن التعبير، فيمسي همها الرئيسي أن لا تصبح ضحية لموجة لا تقاوم.

لكن «العولمة» ليست بالضرورة سلبية أم إيجابية بحد ذاتها، ويقتضي بهذا الشأن التمييز بين الأوجه المختلفة للعولمة، فهناك أوجه سلبية مثل محو خصوصيات الشعوب، وغيرها إيجابية مثل سهولة تبادل المعلومات والاستفادة من الإنجازات العلمية والتكنولوجية.

والسؤال الأساسي المطروح في هذه الجلسة: يتمحور حول أثر «العولمة» على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية التي هي من صلب حقوق الإنسان وقد أقرتها المواثيق الدولية على اختلافها ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(*) رئيس مؤسسة جوزيف ولور مغيزل.

ومن الجدير أن نذكر هنا أن من صفات حقوق الإنسان أنها عالمية، لا تعرف حدوداً أو استثناءات، ولكن بالطبع، صفة العالمية هي غير نظام «العولمة».

سيتناول المحاضران هذا المحور كل من خلال مقاربة خاصة، حيث يحدثنا معالي الدكتور الياس سابا تحت عنوان «العولمة ثورة في الاقتصاد» والأستاذ أدمون صعب تحت عنوان «العولمة ثورة في الاتصال».

العولمة ثورة في الاقتصاد

الياس سابا

العولمة في الاقتصاد

ليس هنالك إجماع حول تحديد مفهوم العولمة، كما أنه لا يوجد إجماع حول ما إذا كانت العولمة ظاهرة جديدة أم أنها استمرار لظاهرة تمتد منذ قيام الثورة الصناعية الأولى، وقيام النظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية مع آدم سميث. ومهما يكن من أمر، فإننا هنا اخترنا أن نعتمد المحدِّدات التالية:

١ ـ الركيزة الأساس في العولمة هي سرعة وسهولة انتقال السلع والخدمات والأموال والمعلومات والمؤسسات والناس (؟) والتقانة (؟) والثقافة على مستوى العالم، متخطية الحدود والحواجز، وغير عابئة بها.

٢ ـ بهذا المعنى، يتم اندماج أسواق العالم ضمن آلية حرية الأسواق والنظام الرأسمالي النيوليبرالي، بحيث يصبح العالم خاضعاً لسلطة قوى السوق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى انحسار دور الدولة القومية نتيجة اختراق قوى السوق لحدودها وتخطيها لها.

٣ ـ وهكذا، فبينما تشكل الدولة القومية الوحدة الأساسية في الاقتصاد الدولي تصبح الشركات العملاقة متخطية القوميات هي الوحدة الأساسية في نطاق العولمة.

٤ ـ تلازم قيام العولمة مع تطورين أساسيين:

أ ـ انهيار دول المعسكر الاشتراكي وتثبيت «زعامة» الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي الذي سبق له وعرف مرحلة تطور مهمة بدأت مع تفوق نظريات اقتصاديات العرض (Supply Economics): ثاتشريزم/ ريغونوميكس/ خصخصة/ deregulation/ وباختصار، تخفيف حجم ومدى تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي.

ب ـ الثورة الصناعية الثالثة التي تمثلت في التطور التقاني الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات.

٥ ـ كان لا بدّ من بروز دور الولايات المتحدة نتيجة التبدّل في تركيبة النظام الدولي، وبسبب تفوقها الكاسح في الميدان العسكري والاقتصادي والتقانية الحديثة.

٦ ـ في هذا الإطار، يمكن لنا أن نفهم الاتفاقات الدولية الموقعة في إطار جولة الأوروغواي، سواء ما تعلق منها بتحرير تجارة السلع GATT أو الخدمات GATS أو إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة TRIMS أو بزيادة إجراءات حماية حقوق الملكية الفردية. كذلك يمكن لنا أن نفهم لماذا تأخر قيام منظمة التجارة الدولية WTO طيلة أربعين عاماً تقريباً، بينما قامت مؤسستا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع نهاية الحرب! في قناعتنا أن كل ما حدث جاء ليصبّ في خدمة مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الدرجة الأولى.

٧ ـ ضمن هذا السياق، نحن ننظر إلى العولمة على أنها أحدث أشكال النظام الرأسمالي العالمي (أو الكوكبي) الذي إنما قام ويعمل من أجل خدمة مصالح القوى الرأسمالية الكبرى من دول ومؤسسات ضخمة متخطية القوميات، وأهم هذه إطلاقاً الولايات المتحدة الأميركية والشركات الأميركية. من خلال هذا المنظار فإن العولمة ليست سوى الشكل الجديد أو الأكثر حداثة للاستعمار بمفهومه الاقتصادي العلمي ـ أي السيطرة والهيمنة على الموارد والمقدّرات الاقتصادية.

٨ ـ ما زالت العولمة في مراحل تأسيسها الأولى وهي، في قناعتنا، لا بدّ وأن تكون عرضةً لتغييرات عديدة وأساسية مع مرور الوقت، خاصة لأنها، في شكلها الحالي، تنطوي على عددٍ من التناقضات وتشكل حالة من حالات التوزان غير الثابت Unstable Equilibrium. ومن أبرز تناقضاتها أن الاقتصاد يتجه نحو العالمية، في حين أن السياسة ما زالت وطنية وقومية. بكلام آخر، إن الحركة الاقتصادية بكافة أشكالها أصبحت عالمية، متخطية حدود الدول، غير عابئة بها، وهي تخضع لقرارات وسياسات الرؤساء التنفيذيين في الشركات الضخمة ذات الصلة، التي تخدم في النهاية مصالح هذه الشركات ومصالح من يملكها و/أو من يديرها أو يؤمّن لها الأموال التي تحتاج إليها (أي المؤسسات المالية). في حين أن السياسة والقرارات السياسية، ولو على المستوى العالمي، ما زالت أسيرة الدولة القومية، حتى على صعيد المؤسسات الدولية (السياسية والاقتصادية أيضاً) أو خارجها. وهكذا، فنحن أمام اختلال هيكلي/بنيوي فيما بين السلطة الاقتصادية التي تعولمت والسلطة السياسية التي ما زالت قومية. وفي قناعتنا أنه لن يُعاد التوازن في ما بين الاقتصادي والسياسي في المدى القريب أو بسهولة، ذلك لأن المستفيد الأكبر من هذا الخلل هو، كما دائماً، الفريق الأغنى والأقوى، وعلى رأسه الولايات المتحدة، الأغنى والأقوى والتي تتوطن فيها غالبية القوة الاقتصادية العائدة للشركات الضخمة متخطية القوميات. كذلك، فالمفارقة هي أن الدول الفقيرة ستعترض هي أيضاً على أي تنظيم اقتصادي عالمي جديد يعلو على سلطة الدولة القومية، ويعيد التوازن فيما بين الاقتصادي والسياسي. وما ظهر حتى الآن من أشكال السلطة العالمية الاقتصادية ـ G7أوG8 ـ هو أقرب إلى مجلس إدارة لاقتصاد العالم، يمثل مصالح «المساهمين» ذوي القوة الاقتصادية الغالبة، ولا يمثل القوى السياسية (أي الدول) أو حتى القوى البشرية استناداً إلى القاعدة الديموقراطية (الغربية!) المثلى، أي لكل فرد صوت واحد ONE MAN ONE VOTE.

العولمة والتنمية وحقوق الإنسان

في قناعتنا أن العولمة سيكون تأثيرها سلبياً في الغالب على حقوق الإنسان، وخاصة في دول الجنوب أو دول العالم الثالث أو الدول الصغيرة والفقيرة والتي هي في طور النمو. ومن أجل توضيح ما نرمي إليه، نرى من المناسب أن نحدّد مفهومنا للتنمية كمدخل للبحث.

نحن من القائلين بأن الإنسان يجب أن يكون الهدف والغاية لكل جهد تنموي، بحيث تقاس الجهود والسياسات التنموية من ناحية تأثيرها على نوعية حياة الإنسان Quality of life، كما أن الإنسان هو في الوقت عينه أداة التنمية والوسيلة التي تحصل التنمية بواسطتها. وهذا المفهوم للتنمية قد حلّ محلّ المفاهيم السابقة كالتنمية بالمفهوم المادي المحض والتنمية الاجتماعية الخ... وهو مفهوم قد اعتمدته الأدبيات الاقتصادية منذ النصف الثاني للثمانينات، كما اعتمدته أيضاً غالبية المؤسسات الدولية، حتى أن الأمم المتحدة أخذت تصدر مؤشراً سنوياً للتنمية في الدول الأعضاء. هذا المفهوم الجديد هو ما أصبح معروفاً بالتنمية الإنسانية، وهو التعبير المنقول عن التعبير الإنكليزي Human Development، والذي غالباً ما يشار إليه بالتنمية البشرية، في حين أننا نفضل استعمال تعبير التنمية الإنسانية للتوكيد على المضمون الإنساني للتنمية. وللتنمية الإنسانية، كما نحدّدها، جوانب خمسة:

١ ـ تعظيم الإنتاج ـ وهو المفهوم المادي البحت للتنمية.

٢ ـ عدالة توزيع الإنتاج. ذلك أنه إذا تساوى بلدان في كل المقاييس الأخرى، بينما البلد الأول لديه توزيع للدخل والثروة أكثر عدالة من البلد الثاني، فإن البلد الأول يتفوق على البلد الثاني بمؤشر التنمية الإنسانية.

٣ ـ استمرارية التنمية، خاصة مالياً وبيئياً ـ ذلك أن سياسات وبرامج التنمية يجب أن تُقيّم من حيث تأثيرها على قدرات البلد المالية في المستقبل، الذاتية و/أو قدراته على الاقتراض، وأيضاً من حيث

تأثيرها على البيئة، فلا تتأثر سلباً بدرجة كبيرة بسبب السياسات التنموية. أي أن أحد أهم الجوانب لتقييم سياسات التنمية هو قدرة البلد على مواصلة التنمية بشكل مستمر أو مستدام خلال فترة من الزمن.

٤ ـ الديموقراطية أو المشاركة في صنع القرار (وهنا يدخل موضوع نسبة مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد والنشاطات المجتمعية الخ. . .) والمساءلة والمحاسبة السياسية والحريات على وجه العموم، العامة والخاصة، وبالمفهوم الإيجابي والسلبي على السواء. أي أنه إذا تساوى بلدان في كل المقاييس والاعتبارات الأخرى، بينما تفوق البلد الأول على البلد الثاني بمشاركة الناس في صنع القرار وبالحريات العامة والخاصة، فلا بدّ وأن يكون البلد الأول متفوقاً على البلد الثاني بمؤشر التنمية الإنسانية.

٥ ـ تخفيف التبعية للخارج ـ ماذا بقي منها، يا ترى، في ظل العولمة؟

كما سبق وذكرنا، فإن العولمة سيكون تأثيرها سلبياً على حقوق الإنسان، خاصة في الدول الصغيرة والفقيرة والتي ما زالت في مراحل نموها وتطورها الأولى. ولذلك أسباب عدة:

١ ـ تستند الحجج الأساسية لصالح العولمة إلى ركيزة محورية تقول بأن حرية التبادل (التجارة) بغير عوائق كفيلة بتحقيق أعظم المكاسب. وهو مبدأ أساسي من مبادىء الاقتصاد الكلاسيكي. غير أن الشرط اللازم لتحقيق تعظيم الإنتاج هذا هو شرط قيام حالة من المنافسة الكاملة Perfect Competition أو شبه الكاملة Near-Perfect Competition في سوق التبادل العالمي. وبديهي أن مثل هذا الأمر غير متوافر، بل هو بعيد الحصول، بسبب حال الاحتكار والتمركز والهيمنة على السوق التي تطبع التبادل بين الدول ـ سواء في السلع أو الخدمات أو الأموال أو غيرها. يُضاف إلى ذلك أن الوحدات التي تتعاطى وتشارك في سوق التبادل ـ سواء الدول أو المؤسسات الاقتصادية المعنية ـ تختلف اختلافاً كبيراً جداً

في الحجم والإمكانيات الاقتصادية والمالية والقدرة على استغلال التكنولوجيا المتقدمة وتسخيرها لأغراضها وغاياتها، وكذلك في درجة تطورها وحداثتها، وفي اتساع انتشارها وحضورها في العالم. وهكذا، فإن رفع جميع الحواجز والقيود أمام المبادلات بين الدول في وضع مثل هذا لا بدّ وأنه سيعيق نمو وتطور الدول الصغيرة والأقل نمواً، ويزيدها تهميشاً.

٢ ـ لماذا يركّز لاهوتيو العولمة على المكاسب والمنافع الناجمة عن حرية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمؤسسات وينسون (أو يتناسون عن قصد خبيث) حرية انتقال الناس؟ هل أن حرية انتقال اليد العاملة ـ كعنصر من عناصر الإنتاج ـ لا تنتج مكاسب عظيمة مثل حرية انتقال رؤوس الأموال (وهي عنصر آخر من عناصر الإنتاج) أو مثل حرية انتقال السلع والخدمات والمؤسسات؟ أبداً! في قناعتنا أن استثناء انتقال اليد العاملة هو خيار واعٍ هدفه الرغبة في المحافظة على التفاوت في الأجور بين الدول الفقيرة والدول الغنية، كما يرجع إلى شعور بالفوقية الثقافية (والعرقية حتى!) وإلى رغبة واضحة للتمييز ضد شعوب دول الجنوب.

٣ ـ وما يُقال عن استثناء حرية انتقال اليد العاملة يُقال أيضاً عن انتقال التقانة. وبديهي أن نسأل: لماذا لا تشتمل حرية التبادل على حرية انتقال التقانة بين الدول، وخاصة بين دول الشمال ودول الجنوب؟ ولماذا يستمر العالم يعيش في ظل نظام دولي بوليسي صارم، تفرضه الدول الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وتمنع بموجبه انتقال التقانة إلى الدول الفقيرة إلا بالمستوى المقبول، وبالقدر المسموح به، والذي، في كل حال، يعود بالنفع على هذه الدول الغنية؟ إن الحظر المفروض على حرية انتقال التقانة يؤثر سلباً، وبقدرٍ كبير، على قدرة ونمط وسرعة تنمية الدول الصغيرة والفقيرة.

ملاحظات ختامية

١ ـ العولمة نتيجة طبيعية في مسار النظام الرأسمالي الليبرالي وفي مسار التطور التقاني. وككل تطور كبير ومهم بهذا الحجم، فإنها واقع لا يمكن تجاهلها أو الاختباء والهروب منها. ولا خيار لنا إلا بالاعتراف بوجودها وبالتعاطي معها بما يقلّل من أضرارها، ويفسح في المجال للإفادة من الفرص التي تفتحها أمامنا. ذلك إنها ككل تغيير بهذا الحجم، لا بدّ وأن تخلق فرصاً إلى جانب ما تخلقه من صعوبات وتحديات. هذا ما تسمّيه بعض الأدبيات الاقتصادية بالانسلاخ الانتقائي أو الاندماج مع الوقاية.

٢ ـ وكما رأينا، فإن العولمة جاءت لتخدم مصالح الكبير والقوي، على حساب الصغير والضعيف. وها هي جميع المؤشرات والإحصاءات تدلّ بوضوح على اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، إما بسبب التنمية الأكثر سرعة في الدول الغنية أو، على الغالب، بسبب التطور السلبي لمؤشرات التنمية في العديد من الدول الفقيرة.

٣ ـ بالرغم من معرفتنا الجازمة بالسلبيات العديدة للعولمة علينا، فإننا نسارع للاعتراف بأنه لا خيار لنا في قبولها أو رفضها، ذلك أنه لا يمكن لنا أن نتقوقع وننغلق على نفسنا، كما لا يجوز، لأننا بذلك نكون كمن يُقدم على الانتحار طوعاً. السبيل الوحيد المُتاح والمناسب هو أن نعمل بجدٍ، وبسرعة، في اتجاهين متلازمين، وبنفس الوقت، من غير أن نقع في تجارب حرق المراحل التي فشلت وكلفتنا الكثير في السابق:

أولاً: تحصين الاقتصاد الوطني عن طريق اتباع سياسات التصحيح المناسبة ورفع إنتاجيته وقدرته التنافسية ودفع عجلة التنمية الإنسانية ضمن أبعادها الخمسة. (ولا ننسى هنا أن نشدّد على أهمية المشاركة في صنع القرار والمحاسبة السياسية والحريات العامة والخاصة).

ثانياً: توسيع رقعة ومدى الاقتصاد الوطني، بكل الوسائل وفي كافة القطاعات ومع أي بلدٍ عربي آخر أو أكثر. والتكامل الاقتصادي العربي

أصبح أمراً ملحاً ليس فقط بسبب تحديّات ظاهرة العولمة، بل أيضاً بسبب التهديد الكبير الكامن في قيام تسوية في الشرق الأوسط ترتكز إلى نظام اقتصادي إقليمي تلعب فيه إسرائيل دور المركز والقلب.

٤ ـ لا بدّ في هذا المجال من أن ننبّه إلى ضرورة عدم الاستعجال والهرولة للانخراط في المؤسسات الاقتصادية العالمية الجديدة (كمنظمة التجارة الدولية WTO) أو حتى الإقليمية منها (مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية)، وإلى ضرورة أن نؤخّر ما أمكن تنفيذ الالتزامات المفروضة علينا كشروط للانضمام، وذلك ريثما نكون قد سجّلنا تقدماً ملموساً على صعيد رفع مستوى التنمية الإنسانية داخل اقتصاداتنا الوطنية.

٥ ـ تقول الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة العالم الحرّ ورائدة النظام الرأسمالي الليبرالي والمروّجة الأولى والأكثر تأثيراً لطروحات العولمة، (على لسان وزير خارجيتها السابق ـ وارن كريستوفر ـ خلال إحدى شهاداته أمام لجان الكونغرس) إن الأمن الاقتصادي هو أول أولويات سياستها الخارجية. فإذا كانت هذه هي هواجس وأولويات الولايات المتحدة، أفَلا يحق للدول الصغيرة والتي ما زالت في مراحل نموها الأولى أن تعتبر، هي أيضاً، أن أمنها الاقتصادي هو أول أولويات سياستها الخارجية (والاقتصادية)، وأن تعمل على هذا الأساس؟؟؟

العولمة ثورة في الاتصال

أدمون صعب

سيداتي سادتي،

أود أن أشكر الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان التي أتاحت لي هذا الصباح فرصة لإلقاء بعض الضوء على الجانب الإعلامي من العولمة ومدى انعكاسها على مجتمعنا اللبناني خصوصاً، ومجتمعاتنا العربية عموماً، نظراً إلى ما تنطوي عليه سلبيات العولمة من خطورة على الإنسان وحقوقه، كما على تراثه وثقافته وتاريخه وصراعه من أجل المحافظة على هويته القومية في مواجهة القوى الخارجية الطامعة في ثروات العرب، والطامحة إلى السيطرة عليهم وإلحاقهم بعجلة نفوذها، وتحويل بلاد العرب أسواقاً لمنتوجاتها، أإعلامية كانت هذه أم ثقافية أم معدات عسكرية، وإبقاء المجتمعات العربية في جهلها مستهلكة للمنتوجات لا منتجة لها، بحيث تقتصر مشاركة العرب في العولمة على تصريف الإنتاج وخدمة الشركات العملاقة، فضلاً عن دعم اقتصادات الدول النافذة.

ولعل أخطر ما نواجه في هذا السياق، يأتينا من الجوار القريب، من إسرائيل المكتظة بالعلماء والتي أطلقت قبل أيام قمراً اصطناعياً من محطة فضائية في روسيا للأغراض الجغرافية، على ما زعمت، ولها في الفضاء أكثر من قمر تجسس علينا ـ إسرائيل التي جعلت مشروعها «الشرق الأوسط الجديد» الذي وضع أسسه رئيس وزرائها السابق شمعون بيريس، يقوم على أموال العرب والتكنولوجيا الإسرائيلية التي تعتبر العنصر الأهم في هذه المعادلة التي من شأنها بسط هيمنة الدولة العبرية على العرب، وتثبيت المشروع الصهيوني على أسس قوية، في وقت يعاني

العرب، وخصوصاً الأغنياء بينهم، أي شماليي الجنوب المتخلف، الأمية والجهل، ويتنكرون لأبسط حقوق الإنسان التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨/١٢/٢٠ في المادة التاسعة عشرة منه، على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. وشمل هذا الحق «حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية».

وجاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٥٨ المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ ليضيف «إن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان»، وليكمله المؤتمر العام للأونيسكو في دورته الخامسة والعشرين عام ١٩٨٨ بالقرار ١٠٤ الذي يؤكد «حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني». وليزيد عليه المؤتمر المذكور في دورته السادسة والعشرين والذي جاء «يسلّم بأن الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديموقراطي»، ويدعو إلى «توزيع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم كلها لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها».

وجاء «إعلان صنعاء» في ١١ كانون الثاني ١٩٩٦ معبّراً عن هذه الروح حين أورد أنه «ينبغي أن تقوم الدول العربية بتوفير الضمانات الدستورية لحرية التعبير وحرية الصحافة ودعم الضمانات في حال وجودها، وأن نزوع الحكومات إلى وضع «خطوط حمراء» خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد لهذه الحريات، ويعتبر أمراً غير مقبول».

وبين التدابير التي اقترحها «الإعلان» تعاون الحكومات العربية مع «الأمم المتحدة والأونيسكو والوكالات والمنظمات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية ومع الرابطات الأخرى، من أجل إصدار قوانين جديدة أو إعادة النظر في القوانين الحالية بغية إكمال الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة والانتفاع بالمعلومات طبقاً للقانون، وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات، والتوقف عن ممارسة كل أشكال التمييز الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي، سواء في مجال الإذاعة أو تخصيص الترددات أو الطباعة أو توزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف

وتوزيعه، وإزالة كل العقبات التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة وإلغاء الضرائب المشوبة بالتمييز، واتخاذ التدابير التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيّد استيراد مواد معينة مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصف الحروف وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام».

وكانت الندوة الإعلامية الإقليمية حول «دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان» التي انعقدت بين ٢٦ و٢٧ أيار ١٩٩٤ في القاهرة «أكدت أهمية تدفق المعلومات الصحيحة والكاملة وفي الوقت المناسب، باعتبار أن حق الحصول على المعلومات هو في مقدم حقوق الإنسان على الصعيد الإعلامي».

تلقي المعلومات والانتفاع بها

ولا أظنني في حاجة إلى أن أشرح لعارفين ماهية العولمة الإعلامية، وخصوصاً أن وسائل الاتصال ونقل المعلومات وضعت العالم بين أيديهم من خلال القنوات الفضائية، سواء بواسطة السواتل والصحون (Dishes) أو الكابلات، الشرعية والمقرصنة، إضافة إلى أدوات الاتصال المتعددة الواسطة والمعروفة بـ Multimedia والتي يرتبط فيها الهاتف والكومبيوتر والتلفزيون.

وإزاء الطوفان من الأخبار والأصوات والصور التي تصب في أجهزتنا بسرعة هائلة، بعد تحويل الكرة الأرضية حياً كونياً والسعي إلى قولبة سكانه، أي الحدّ من حريتهم في الاختيار عن طريق تحقيق «التجانس وتوحيد القياس بين الناس» ـ بحسب ما قال الصحافي الأميركي المعروف توماس فريدمان في كتابه عن العولمة «بين السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» ـ وإيجاد نموذج كوني موحّد للقارىء والمستمع والمشاهد، بحسب ما تصوّر المفكر المصري عباس محمود العقاد في

عقد الستينات حين تحدث عن «القارىء العالمي» Universal Reader في مقال له ذي نَفَس «عولمي» انطلاقاً من أن الأنسنة أو العولمة والتلاقي حولها هي ما تطمح إلى تحقيقه الشعوب في الصراع بين القوميات والاتجاهات الأممية المقيّدة للفكر والحرية والمنكرة للدين لأنه في نظرها «أفيون» الشعوب.

إزاء هذا المشهد الكوني الـ Universal، تستوقفني في توصيات «إعلان صنعاء» عبارة ـ مفتاح ذات دلالة كبيرة بالنسبة إلى العولمة، هي «الانتفاع بالمعلومات»، أي تحويلها إلى معرفة وتسخيرها لخدمة المجتمع وترقيته.

ولكن كيف السبيل إلى «الانتفاع بالمعلومات» عندما يكون الاتصال مقيّداً في معظم الدول العربية ووسائله مملوكة كلياً من الدولة؟

واللافت أن «الحقيقة» في بعض الأنظمة غالباً ما تعتبر «مقدسة»، وهذا مفهوم يذكّرنا بما كان قائماً في القرون الوسطى في أوروبا أيام سيطرة الكنيسة ورجال الدين على السلطة، وتحكّمهم بوسائل النشر. وهم اعتبروا آنذاك أن اختراع غوتنبرغ للأحرف المتحركة في الطباعة في ألمانيا «عمل شيطاني». وتساءلوا: «كيف سيستقيم العالم إذا ما اطّلع كل فلاح وعامل، وكل جاهل على كل شيء، وأراد إبداء رأيه في ما يجري؟»

ويكشف لنا واقع العرب في حقل التعامل مع الحقيقة، تأخرنا ٥٠٠ سنة على الأقل عن عصر الإعلام الحرّ، وخصوصاً عندما يحتكر معرفة الحقيقة رجل واحد أحياناً أو طبقة حاكمة واحدة يقرر أفرادها ما ينبغي على المواطن معرفته، وتحصر فيهم حرية المعرفة وحق إخبار الناس ما ينبغي عليهم معرفته أو الاعتقاد به. وطبيعي في مثل هذه الحال أن يُسند إلى الصحافة دور «خاص»، فبدلاً من أن تكون واسطة توعية جماهيرية، كما هو مفروض، تصبح وسيلة لنقل الحقيقة الرسمية، فتنحدر بذلك حرية الناس، أي حرية الجمهور، إلى أدنى درجاتها، أي حرية الاعتقاد وليس المخالفة أو المعارضة نظراً إلى عدم وجود أي وسائل بديلة، ولا التساؤل في شأنها، ولا المقارنة بينها وبين حقائق مماثلة لها، من أجل القبض على الحقيقة الحقيقية واختيارها والإيمان بها على ما يقول عميد «النهار» الأستاذ غسان تويني.

وهنا نتوقف مع العولمة لنشهد كيف أن الثورة التكنولوجية التي رافقتها بدأت تحرير الإعلام من رقابة الأنظمة وتسلطها، وإزالة المعوقات أمام الاتصال رغم إرادة الحكام. وقد باتت شبكات نقل المعلومات أبرز ظواهر العولمة وإن يكن بعضها «متوحشاً» يهدد الثقافات والهويات القومية للشعوب، ويحوّل بلدانها مكبّات لنفايات ثقافية وترفيهية وسياسية بدلاً من جعلها جنات.

وتسهيلاً لـ «انتفاع الجمهور بالمعلومات»، خفّضت الشركات التي تدير شبكات الاتصال أسعارها بحيث بات الاشتراك الشهري في الـ Online في الولايات المتحدة مثلاً قرابة ١٠ دولارات، أي ما يعادل مجموع ثمن صحيفة واحدة خلال شهر. وخفضت أيضاً تكاليف استعمال خطوط النقل، فباتت الـ Bit الواحدة ـ وهي أصغر وحدة معلوماتية تنتقل عبر الألياف البصرية ـ تكلّف مبلغ ٠,١٠٠ سنت أميركي، في مقابل سنت واحد في العام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢. كذلك جرى خفض سعر الشريحة Chip التي تحفظ المعلومات بنسبة ألف في المئة، وزيادة قدرتها على الاستيعاب بنسبة مماثلة، ونشير هنا إلى أن في وسع شُعيرة رقيقة من الألياف البصرية امرار قرابة ستمئة قناة تلفزيونية.

وبفضل هذه التسهيلات أصبح أكثر من ٣٠٠ مليون شخص في ١٦٠ بلداً موصولين بشبكة الـ Internet ولديهم عناوين إلكترونية E-mail ويتوقع أن يصل عددهم سنة ٢٠٠٥ إلى مليار.

وربما يكون أهم ما أتت به هذه الثورة وحركّته هو أنها أعادت الاعتبار إلى القراءة والكتابة، أي إلى التعليم والتربية. إذ يتعذر الآن على أي داخل على الـ Internet التفاعل معها والتخاطب عبرها إذا لم يكن متعلماً إلى حد مقبول، وفي أحيان كثيرة إذا لم يكن يتقن أكثر من لغة أو اثنتين على الأقل. فهي باختصار وسيلة اتصال عبر نصوص في الدرجة الأولى، أي عبر المعرفة المباشرة: الكلمة والحرف. وهذا أهم تحد

للعرب الذين تراوح نسبة الأمية لديهم بين ٢٠ و٩٠ في المئة. وتقدر الأونيسكو عدد الأميين العرب البالغين بـ ٦٥ مليوناً، ٤٣ في المئة منهم رجال، و٥٦ في المئة نساء. أما في لبنان فتقدر نسبة الأميين بـ ١٣,٦ في المئة وشبه الأميين بـ ٢٣,٣ في المئة.

ونشير هنا إلى أن ميزة الـ Internet الأساسية هي «أنها أوسع مدى حرّ يصعب تقييده. إنه مساحة ديموقراطية مفتوحة، لا يملكها أحد ولا يسيطر عليها أحد، بل تدار مثل متحد اجتماعي يضم ملايين الأشخاص المستقلين، تعبر حدود الدول ولا ترتبط بأي نظام أو سلطة»، بحسب فيليب المير ـ دي ويت الكاتب في مجلة «تايم» الأميركية.

وإذا كانت هذه التكنولوجيا تسهّل الاتصال بين الناس عبر «فضاء المعرفة» أو الـ Cyberspace والشاشات، فإن المعلومات تستمر في التداول عبر الإعلام الحر الذي يحولها «معرفة نافعة» على ما قال به «إعلان صنعاء»، وخصوصاً الصحف والمجلات التي تتميز قيمتها الحقيقية بمضمونها، وجوهرها. وهذا ما يجعل هذا الإعلام «محركاً قوياً للتغيير السياسي والاقتصادي، فضلاً عن تحقيق الإنماء في العالم» على ما قال العالمان الرؤيويان الفين وهايدي توفلر.

العولمة والإعلام الحر

فهل يناسبنا مثل هذا الإعلام؟
وأين موقعنا نحن العرب في هذه الثورة التكنولوجية؟
هل نتحاشاها؟ هل نقاومها؟
وإلى أي حد تستطيع هي تطوير مجتمعاتنا؟

وهل نقدر على مقاومة غزو فضائنا وأدمغتنا الإلكترونية وتلفزيوناتنا؟

لقد شبّه الصحافي توماس فريدمان في كتابه عن العولمة ما يجري في العالم بأنه صراع بين سيارة «ليكساس» اليابانية، وهي الأكثر تطوراً بين وسائل النقل الحديثة، و«شجرة الزيتون» العربية، والفلسطينية تحديداً، التي تمثّل التراث والهوية والجذور التي تحاول «ليكساس» اجتياحها واقتلاعها.

ويقول فريدمان في هذا المجال: «تبين لي أن سيارة ليكساس وشجرة الزيتون رمزان جيدان لحقبة ما بعد الحرب الباردة تلك: نصف العالم خرج من الحرب الباردة عازماً في ما يبدو على بناء سيارة أفضل، وكرس نفسه لتحديث اقتصادياته وتبسيطها وخصخصتها حتى يتسنى له الازدهار في نظام العولمة. والنصف الآخر من العالم ـ بل نصف بلد واحد حيناً أو نصف شخص واحد أحياناً ـ لا يزال محاصراً في الصراع على من الذي يملك شجرة الزيتون هذه أو تلك.

إن أشجار الزيتون شيء مهم، فهي تمثل كل شيء تعنيه الجذور بالنسبة إلينا، تثبّتنا في مواقعنا، وتحدد هويتنا وموقعنا من العالم، سواء أكان ذلك انتماء إلى أسرة أم مجتمع أم قبيلة أم أمة أم دين أم إلى ما هو أهمها جميعاً، مكان يسمى الوطن. إن أشجار الزيتون هي ما يمنحنا دفء العائلة، وبهجة التفرد، وحميمية الطقوس الشخصية، وعمق العلاقات الخاصة، فضلاً عن الثقة والأمان في بسط أيدينا للخارج ولقاء الآخرين. إننا أحياناً نقاتل بشراسة بسبب أشجار الزيتون التي نمتلكها، لأنها، في أفضل الظروف، توفّر لنا الشعور بالاعتزاز بالنفس وبالانتماء اللذين لا غنى عنهما لبقاء الإنسان (. . .)

وما الذي تمثله سيارة ليكساس؟ إنها تمثل مسعى أساسياً للإنسان منذ بدء الخليقة إلى الرزق والتقدم والازدهار والتحديث، حسبما يدور في لعبة نظام العولمة اليوم. السيارة ليكساس تمثل كل الأسواق العالمية المزدهرة، والمؤسسات المالية وتكنولوجيا الكومبيوتر التي نسعى من خلالها إلى رفع مستويات المعيشة اليوم (. . .)».

ودعا فريدمان إلى قيام «توازن صحي» بين السيارة وشجرة الزيتون.

وما دام الحديث هو عن السيارة، ومن أجل إظهار التقدم المذهل الذي حققته الثورة التكنولوجية في حقل المعلومات وتداولها، نورد هذه المقارنة بين تطور السيارة وثورة المعلومات فنقول: إذا كان لتكنولوجيا تطوير السيارة أن تتقدم بنسبة السرعة التي تقدمت بها تكنولوجيا نقل المعلومات المعروفة بالـ Cyberspace، لكانت لدينا الآن سيارة تبلغ

سرعتها ألف كيلومتر في الساعة، وتستهلك ليتراً واحداً من البنزين كل ألف كيلومتر، وتتسع لمئة راكب، وتباع بمبلغ عشرة دولارات.

وتشير التقديرات إلى أنه سيكون في العالم سنة ٢٠١٠ قرابة مليار و٤٠٠ مليون خط هاتفي، و٢٣٠ مليون جهاز كومبيوتر، وقرابة ٢٢٦٠ قمراً اصطناعياً.

لقد أدخلتنا ثورة المعلومات في عالم افتراضي قريب من عالم الأساطير، يقودنا إلى حكاية «أليس في بلاد العجائب» مع لويس كارول، والتي نشر مقطع منها في إعلان مشترك لشركتي NCR وAT & T موجه إلى المهتمين بنقل المعلومات.

وجاء في الإعلان أن أليس الهائمة على وجهها في الغابة باحثة عن مخرج، تصادف هرة فتسألها: «هل في وسعك أن تقولي لي أي طريق يجب أن أسلك للخروج؟» فتجيبها الهرة: «هناك طرق كثيرة للخروج، والأمر متوقف عليك أنت، وإلى أين تريدين أن تذهبي».

ويستخلص ناشر الإعلان من هذا الحوار بين أليس والهرة «إن المعلومات ليست معرفة، بل تبقى مجموعة من المعطيات الأرشيفية إلى أن نقرر نحن ما سنفعل بها».

فتحرك الآن واحصل على المعلومات واستعملها».

قوى المعرفة

لقد باتت العولمة واقعاً لا مفر منه، لذلك ينبغي أن نحسن الإفادة منها، وخصوصاً بعدما حوّلت المعرفة سلعة، ولم يعد الصراع في العالم بين الغني والفقير حيث كانت السمكة الكبيرة تأكل الصغيرة، ولا بين المادة الثمينة والمادة الرخيصة، بل بات بين السريع والبطيء، بين الرقمي غير المادي، والجماد. وصار القوي، حتى بين الدول، من يعرف أكثر أو يملك معارف وبراءات اختراع أكثر من سواه. فحتى شركات استخراج النفط باتت تبيع المعرفة أكثر مما تسوّق آلات الحفر والتنقيب.

ولا نأتي بجديد إذا قلنا أن لا حضارة ولا تقدم ولا اختراع ولا إبداع ولا خلق ولا تقدم علمياً، ولا رخاء للشعوب، إذا لم تكن هناك معرفة وحرية وسعي إلى الحقيقة. فمنذ عقود، بل قرون، والمنطقة لم تنعم بسلام يتيح حياة هادئة تنصرف فيها الشعوب العربية إلى نفسها، وتطوّر حياتها، وتشارك العالم مجدداً في صنع الحضارة، وتطوير العلوم، على غرار ما فعله الكاشي والخوارزمي والقلعاوي والبوزجاني وابن خلدون وابن الهيثم والبيروني وابن يونس المصري والحراني والمجوسي والقزويني والموصلي والزهراوي والبتاني والإدريسي وابن البيطار والجستاني والمنصوري وابن حيان وابن عدي وآخرون برعوا في الطب والهندسة والفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الاجتماع والحساب والمنطق والموسيقى.

واليوم مطلع الألف الثالث، ومع تسارع الثورة التكنولوجية التي تواصل تحرير الاتصال من كل العوائق السياسية والاقتصادية التي تعترضه، وتزداد معها أعداد القراء والمستهلكين والمستمعين والمشاهدين، وتتوسع سوق التبادل الحر للسلع والتقنيات والمعارف ـ نرانا نتساءل:

ماذا أعددنا، أو يجب أن نعد لهذه المرحلة؟

إن العرب لا تعوزهم الثروة، وإن هم استعملوا جزءاً منها في السابق لشراء أحدث الأسلحة من أجل حماية أنظمتهم، وأهدروا جزءاً آخر ارضاءً لنزواتهم وإشباعاً لملذاتهم، أكثر مما صرفوا على التعليم والصحة. . . وهم اليوم مدعوون إلى توجيه هذه الثروة في اتجاه التربية والتنمية. إذ بعدما تملكوا الوسائل الحديثة من دون أن يشاركوا في ابتكارها، عليهم اليوم المشاركة في الابتكار، ولا ينقصهم شيء.

ففي آخر هذه السنة يصبح تعداد العرب قرابة ٣٠٠ مليون نصفهم، استناداً إلى معلومات إحصائية دولية، دون الثامنة عشرة. وهؤلاء يجب أن يقودهم الانفتاح ومنطق الحرية والديموقراطية، إذا أرادوا أن يعيشوا في عصرهم، ويشاركوا في صنع حضارة القرن الحادي والعشرين.

وعلى الإعلاميين أن يضطلعوا، من جهتهم، بدور قيادي مسؤول في مجتمعاتهم. دور يشدد على التربية، وبخاصة «التربية على الإعلام» في المدارس والجامعات حيث يتعلم المواطن كيف يفيد من إيجابيات العولمة، ويحصّن نفسه من الجانب «المتوحش» فيها عبر اكتساب المعرفة والتقنيات التي تمكّنه من قراءة الرسائل الإعلامية وتحليلها وفك رموزها أحياناً، «واستنباط معاني من ثقافة هابطة عليه ساطعة بقوة صورها وكلماتها وأصواتها»، على ما جاء في تقرير لمؤسسة «آسبن» ASPEN الأميركية عن «التربية على الإعلام» مؤرخ ٩/١/١٩٩٢.

ولطالما شكا الأولياء العرب من مقادير العنف في الأفلام والأشرطة الترفيهية التي يشاهدها الأطفال، بما فيها الرسوم المتحركة، تماماً كما شكا أولياء الأطفال الأميركيين عام ١٩٣٩، أثر تطور الراديو، من أن هذه الوسيلة الإعلامية والترفيهية «تعظّم الجريمة والعنف، وتعلّم الأطفال عبارات بذيئة، وتُسمعهم حكايات تنطوي على دروس في عصيان أوامر أوليائهم، ومخالفة القانون، وإهمال واجباتهم المدرسية وإقامة علاقات جنسية غير مقبولة، وإشاعة فكرة الطلاق»، بحسب ما ورد، في التقرير المذكور، علماً أن «آسبن» هي رائدة فكرة «التربية على الإعلام» في العالم، بعدما أدركت خطورة العولمة المتوحشة حتى على المجتمعات الغربية. وهي تقول في هذا المجال إن «التربية على الإعلام» من شأنها حماية الجمهور من أجهزة الإعلام الطاغية، وسحقها القيم الأخلاقية، وتمكينه من مقاومة تأثيراتها السلبية من جهة، وتعزيز إيجابياتها ونشرها وتعميمها من جهة أخرى. بعبارة واحدة: «إن هدف التربية على الإعلام هو أكثر من فهم لمشهد أو صوت أو كلمة، أو إبداء تحفظ حيالها، إنه تعليم كل واحد منا طريقة للدفاع عن نفسه حيال إغراءات الإثارة والخيال» بحسب «آسبن» كذلك.

بهذا، أود أن أنهي مداخلتي راجياً أن أكون فتحت ثقباً، وإن صغيراً، في الجدار.

وشكراً

الفصل الثاني

العولمة وحقوق الإنسان السياسية والثقافية

كلمة رئيس الجلسة

محمد قباني

- العولمة وحقوق الانسان السياسية

فادية كيوان

- العولمة وحقوق الانسان الثقافية

الياس خوري

كلمة رئيس الجلسة

محمد قباني(*)

ينظر الكثيرون إلى العولمة باعتبارها قدراً يصيب حياتنا. البعض يعتبرها شراً لا بد منه، والبعض الآخر يرى فيها خيراً إذا أحسنا التعامل معها.

والحقيقة أن العولمة فرضت نفسها واقعاً لا يمكن تجاهله أو الهروب منه، وفيها الخير والشر معاً، ولنا في الكثير من الأحيان الخيار والقرار في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة وإن بنسب معينة.

ثورة المعلومات اجتاحت العالم ودخلت معظم بيوت الناس ونقلت مع الخبر، المفاهيم والقيم والتوجهات السياسية وأنماط الحياة. الهروب من ثورة المعلومات كالهروب من الحياة المتمدنة. والاستسلام الكامل لها تخل عن الجذور وعن الهوية وعن دور فاعل ومميز لمختلف شعوب الأرض خاصة النامية منها.

القرية الكونية الواحدة تتكون بقيادة أحادية تحاول فرض نفوذها وسياستها ونمط حياتها على سائر الكون. تحاول تعميم ثقافة واحدة وهي ثقافتها لتصبح ثقافة القرية الكونية الواحدة ولا بأس من استمرار وجود ثقافات أخرى لها الطابع الفولكلوري.

(*) نائب في البرلمان اللبناني.

تحاول استخدام قوتها المفرطة لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم.

أين نحن وأين حقوق إنساننا السياسية والثقافية مما يجري؟ ماذا نقبل ولماذا؟ وماذا نرفض وكيف؟

أسئلة يحاول هذا المحور الإجابة عنها مع الدكتورة فاديا كيوان التي تحدثنا عن العولمة وحقوق الإنسان السياسية، ومع الأستاذ الياس خوري ويحدثنا بدوره عن العولمة وحقوق الإنسان الثقافية.

العولمة وحقوق الانسان السياسية

فاديا كيوان

مدخل

يستوقفنا مع انخطاف القرن العشرين مشهد العالم المعاصر وهو مثقل بالتحولات في كل الميادين، وأي نظرة إلى الوراء قبل طي صفحة الألفية الثانية ترسم لنا أحداثاً كبرى متلاحقة ومتسارعة طبعت القرن الأخير وهي تدفع بالبشرية نحو عالم جديد لا يمكن أن نتلقف معالمه ولا قواعد استقراره ولو بعد حين فيما الأزمات تهز المجتمعات والدول في الشمال كما في الجنوب.

من أين نبدأ؟ لا بأس بتعداد المنعطفات الكبرى في مختلف الميادين بشكل عشوائي من دون محاولة ربطها تسلسلياً بعضها ببعض، فهناك الثورة الجينية التي تقف بالإنسان عند مفترق حساس من المعرفة العلمية والثورة التكنولوجية التي نسفت أبجدية الحرف لتحل محلها الأبجدية الرقمية، والثورة الإتصالية التي فجرت الحدود والحواجز أمام انتقال المعلومات في ما بين الشعوب والدول.

كذلك نسترجع التحولات السياسية المتسارعة في الثمانينات والتي أفضت إلى انهيار الإتحاد السوفياتي وسبحة دول «المعسكر الإشتراكي» في مطلع التسعينات، وفيما تنامت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات أيديولوجيات إسلامية وتبلورت في التسعينات «يقظة دينية» إسلامية بشكل خاص، كذلك اهتزت دول عديدة بعد تفكك مجتمعاتها وظهور نزعات قومية في داخلها.

وتسارعت خطى التجارة العالمية، فتحولت منظمة الغات إلى منظمة التجارة العالمية، وتغيرت خريطة العالم سياسياً واستراتيجياً بعد سقوط الثنائية القطبية وهيمنة قطب واحد على العالم.

١ ـ في أوجه العولمة:

تصاعد الكلام بمحاذاة هذه التحولات الكبرى عن العولمة، وأسست هذه الكلمة محوراً لكل الإشكاليات المتصلة بالقضايا الأساسية في العالم. العولمة والدول، العولمة والفقر، العولمة وحماية البيئة والعولمة والنمو والتنمية (واستراتيجيات التنمية)، العولمة وحقوق الإنسان. وساد الغموض في تفسير وفهم هذه الظاهرة بقدر ما انتشر استعمالها. وهذا الغموض يستوجب التوقف عند الأوجه المتعددة لظاهرة العولمة ومعاينة ظواهرها في الميادين المختلفة.

أ ـ في هذا السياق تستأهل العولمة الإقتصادية اهتماماً رئيسياً لأنها الظاهرة الكبرى التي تسيطر على العالم اليوم بعد انتظام معظم الدول في فلك منظمة التجارة العالمية، وتهيؤ الدول التي كانت خارج هذا الفلك للدخول إليه في مرحلة منظورة، وأصبح الحديث عن الإقتصاد الوطني وعن النمو الإقتصادي واستراتيجيات التنمية في أية دولة مرتبطاً مباشرة بانخراط تلك الدولة في العولمة.

بهذا المعنى تشير العولمة إلى التحول إلى اقتصاد السوق وإلى التقيد بتشريعات منظمة التجارة العالمية الآيلة إلى رفع كل القيود أمام تحرك الرساميل، وانتقال الأموال والبضائع والأشخاص في ما بين الدول كافة. أي أن الإنخراط في العولمة يعني الإنفتاح الكامل على الرأسمالية الزاحفة عبر الحدود بواسطة الشركات عبر القارية والقوى الرأسمالية العالمية.

ب ـ العولمة الإتصالية أو العولمة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

تشكل هذه الظاهرة ثورة حقيقية بالنسبة للبشرية، وهي التي تحدث

التحولات الرئيسية في علاقات الدول والشعوب على السواء، وهي التي تجتاح الحدود الوطنية والتشريعات والمعوقات والموانع، فتدخل على كل فرد في بيئته وتنقل إليه «العالم» معلومات بل إنها تسمح للإنسان الفرد بالدخول إلى العالم بكامله وبالتواصل معه والتعامل معه عبر تكنولوجيا الإتصال الحديثة.

وهذه الظاهرة تؤثر مباشرة على نمط حياة الناس، فهي تفكك القيود الجماعية التقليدية من جهة وتوثق عرى روابط جديدة للفرد مع العالم ومن خلالها تنقل إلى الناس أفراداً أفراداً نمط حياة وأنماط سلوك وبعض المعتقدات المشتركة والجديدة، وهي على أية حال تحمل ثقافة مشتركة غربية المنشأ إلى جميع الشعوب في كل أقطار العالم، وربما سمح لنا التدقيق بالحديث عن ثقافة أميركية المنشأ.

ج ـ العولمية أي الأيديولوجيا النيوليبرالية:

تترافق الظاهرتان الإقتصادية والإتصالية بانتشار واسع لإيديولوجيا ليبرالية تمدح «التقدم» الحاصل والوعود عبر اعتناق مذهب العولمة، أي أن هناك خطاباً سياسياً تبشيرياً قيمياً يصور التحول إلى اقتصاد السوق على أنه انتصار للحقيقة أي للرأسمالية التي لا تقهر، ويدعو إلى التكيف معها وإلى الإنخراط في آليتها، وينمي لدى الناس قيم المبادرة الفردية، والحرية الفردية ويحفز على تجاوز حدود القوميات وسائر حدود الجماعات الخاصة، بهدف التواصل مع العالم بأسره في إطار القرية الكونية.

وفي هذا المشهد الأخير يظهر جلياً التداخل القائم في الأيديولوجيا النيوليبرالية والتي نسميها العولمية بين التكيف مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي واعتماد وسائل الإتصال الحديثة من أجل هذا التكيف. ومن الطبيعي الإعتقاد بأن الثورة التكنولوجية في عالم الإتصال والمعلومات تستعمل أفضل استعمال من قبل القوى الرأسمالية، وغني عن القول إن

أهم الأرباح تتحقق اليوم في هذا القطاع، وأن هناك تحكماً رأسمالياً بعالم المعرفة.

فمن جهة سمحت الثورة التكنولوجية هذه بالحديث عن إعادة سيطرة العقل البشري على الرأسمال، وعن اعتبار الطاقات والموارد البشرية بل الإبداع الإنساني أساسياً في فتح أبواب جديدة للكسب والتراكم أمام الرأسمالية، ولكن يبدو أنه في مرحلة لاحقة عادت الرأسمالية إلى التحكم بالسلع المنتجة في هذه الثورة الإتصالية، كما أفادت الرأسمالية في مرحلة سابقة من السلع المنتجة عبر الثورة الصناعية وحققت من خلالها قفزة نوعية في التوسع والتراكم والهيمنة على العالم.

بالطبع للإيديولوجيا العولمية والنيوليبرالية محاذير بل قل مثلها مثل أي أيديولوجيا تعبر عن مصالح فريق أو جماعة، وتحاول هذه الأخيرة تعميمها على المجتمع بكامله، فتتحول إلى أيديولوجيا مهيمنة أو مسيطرة، فينطق بها حتى المتضررين منها وتهلل لها أكثر الفئات تعرضاً لمؤثراتها السلبية.

د ـ الكونية الإنسانية:

على خط آخر تميز القرن العشرون بتداعي الشعوب إلى تأسيس منظمة دولية ترعى العلاقات بين الشعوب والدول، وتهدف إلى إحلال السلام والتفاهم في العالم وذلك بعد حربين شرستين، الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية اللتين جرّتا على العالم ويلات كبرى ودفعتا إلى اتخاذ عبر من الأحداث التي توالت خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين. وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يختزل القيم التي التقت الدول الخارجة من الحرب مثقلة بالجراح، على أنها ذات قدسية وأنها، أي الدول، ، تتعهد العمل على احترامها والتقيد بها.

ولما كان الإعلان العالمي (١٩٤٨) مجرد إعلان يعبر في أحسن احتمال عن النوايا الحسنة لواضعيه لكنه لا يلزم الدول، لأنها لم توقعه كإتفاقية جزء من القانون الدولي العام، فقد تواصل العمل ضمن أجهزة

الأمم المتحدة حتى تم وضع العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (١٩٦٦) وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) كما وضع بروتوكولين اختياريين لهذا الأخير.

ففي حين كان الإعلان العالمي ذا قيمة معنوية كان للعهدين صفة المعاهدة الملزمة للدول التي توقع عليها. وتشكل هذه النصوص مجتمعة الوثيقة المعروفة باسم «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان».

وبلورة هذه الشرعة ارتبط منذ الموافقة على ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥ (سان فرانسيسكو) بفكرة حقوق الإنسان وأُنشئت في هذا السياق لجنة لحقوق الإنسان وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى في كانون الثاني ١٩٤٦، دعت اللجنة إلى العمل من أجل إعداد شرعة دولية للحقوق، وكان واضحاً أن سائر الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ساعية لإيجاد نظام قيم ذي قيمة كونية يشكل قاعدة قيمية مشتركة لسائر الشعوب، على أن يسعى كل شعب على حدة، وأن تسعى الشعوب مجتمعة للإعتراف بهذه القيم واحترامها واعتبارها معياراً لأنسنة العلاقات بين الأفراد والشعوب والدول.

وينطلق الإعلان العالمي في المادة الأولى منه من قيمة إنسانية أساسية تعتبر المعيار المشترك الذي تقيس به الشعوب والأمم كافة منجزاتها.

وفي حركة متنامية للقانون الدولي، اتسعت الأدوات القانونية الدولية لتشمل اتفاقية حماية الحقوق الأساسية لذوي الحاجات الخاصة، والإتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والإتفاقية الدولية لإلغاء أشكال التمييز كافة بحق المرأة. وقد استندت هذه الحركة إلى الحجة القائلة بأن هذه الحقوق التي هي موضوع خاص لكل من هذه الإتفاقيات المتلاحقة، إنما هي ترجمة للمبادىء العامة التي ذكرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وبالتالي، فإن هذه الحقوق متداخلة ولا يمكن احترام بعضها وتجاهل بعضها الآخر، كل ذلك تقيداً بالمادة الأولى

للإعلان العالمي القائلة: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الأخاء».

تجدر الإشارة إلى أن الإعلان العالمي يشكل مستنداً ومرجعاً ومصدر إلهام للعديد من الإتفاقيات الدولية الإقليمية (اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ١٩٥٠ التي أعدها مجلس أوروبا ومعاهدة السلم اليابانية (١٩٥١)) والنظام الأساسي الخاص المتعلق بمركز تريستا (١٩٥٤) ودستور منظمة الوحدة الإفريقية (١٩٦٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (١٩٧٥) التي وقعتها ٣٥ دولة في هلسنكي. ويستشهد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العديد من الدساتير الوطنية[١].

جاءت الشرعة عالمية وليس دولية[٢] وربما وجب استعمال كلمة كونية بدلاً من عالمية بالنظر إلى ظهور كلمة عولمة، والتي تعني ظواهر مختلفة تماماً كما ذكرنا في الفقرات السابقة.

والطابع الكوني أو الطموح أو النزعة الكونية تفترض وجود مثال مشترك للإنسانية تسعى إليه كل الشعوب وكل الأمم بصرف النظر عن القناعات الإيديولوجية أو المعتقدات الدينية أو الخصوصيات الثقافية.

وفي حين لم تأتِ الشرعة العالمية على ذكر التنوع الثقافي، شدد إعلان طهران (الصادر في ١٣ أيار ١٩٦٨ في ختام المؤتمر الدولي الأول الخاص بحقوق الإنسان) على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعبر عن مفهوم مشترك لدى شعوب العالم أجمع (...) وهذا التأكيد كأنما يرد على السجال الذي بدأ يظهر حول الخصوصيات الثقافية للشعوب

---

(١) جاء ذكر الشرعة العالمية لحقوق الإنسان والإتفاقية الدولية المنبثقة في مقدمة الدستور اللبناني المعدل في العام (١٩٩٠) وذلك بفضل الجهد الخاص للمرحوم الأستاذ جوزف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان في حينه.

(٢) Hector Gros Espiell, Universalité des droits de L'homme et diversité culturelle, in RISS 158/Dec 1998. pp-584.

والخصوصيات الإيديولوجية للأنظمة السياسية المعتمدة لدى مختلف الشعوب. وإعلان فيينا (الصادر في العام ١٩٩٣ في ختام المؤتمر الدولي الثاني الخاص بحقوق الإنسان) أوضح بدوره بأن الأساس المشترك لحقوق الإنسان هو كرامة الإنسان وعاد وأكد الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات غير القابلة للجدل (الفقرة الأولى للإعلان) وفي الفقرة الخامسة من إعلان فيينا جاء أن:

«كل حقوق الإنسان عالمية، غير قابلة للتمييز ومتداخلة ومترابطة بشكل وثيق. وعلى المجتمع الدولي أن يعالج حقوق الإنسان بشمولية، بشكل منصف ومتوازن، على قدم المساواة وبإعارتهم نفس الإهتمام. وفي حين يستحسن عدم صرف النظر عن الخصوصيات الوطنية والإقليمية وكذلك عن التنوع التاريخي، الثقافي والديني، فمن واجب الدول، أياً كان نظامها السياسي، الإقتصادي والثقافي أن تعزز وتحمي كل حقوق الإنسان وكل الحريات الأساسية (. . .)»

وهذا التشديد على الكل في ما خص الحقوق والحريات على السواء إنما يهدف إلى الرد على مقولات عدة تتحدث عن الإنصاف بدل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وأخرى فاضلت بين الحقوق الإجتماعية والحريات من جهة أخرى.

لكن النزعة الكونية هذه لن تنجح في إبقاء نظام قيم حقوق الإنسان في منأى عن التجاذبات السياسية وعن الإستعمال الإيديولوجي لنظام قيم حقوق الإنسان في الصراع السياسي بين الدول وفي النقاش الإيديولوجي وحتى الثقافوي والحضاري.

أما النسبية الثقافية فتستعمل في أغلب الأحيان لتبرير تحكم البعض بمواقع القرار في بعض المجتمعات على حساب البعض الآخر، وذلك في الحياة الشخصية والأسرية وفي الحياة السياسية وفي إدارة الشؤون العامة. فالنسبية الثقافية ستكون ذريعة بعض الأنظمة، والملفت أن الرأي

العام في الدولة يكون قد أعتنق قيم حقوق الإنسان فيما تصدى لها أهل النظام (أي الأجهزة المباشرة للسلطة والمؤسسات الناشرة لإيديولوجيا النظام القائم على حد سواء). والجدير بالذكر أيضاً أن الإنخراط في العولمة الإقتصادية لا يواجه أي موانع أو ضوابط من بعض الأنظمة، فيما تثير العولمة في الإتصال والمعلومات والكونية الإنسانية تحفظات عدة، وهذا الأمر يقف حاجزاً أمام التواصل والتفاعل في ما بين الشعوب، ويحاول ردها عن التلاقي وجدانياً في الولاء للقيم الإنسانية المشتركة. فإذا بالتحفظ الثقافي أو الحضاري ينزع من يد الشعوب أدوات تسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي صون كرامتها وفي فرض احترام حقوقها الأساسية.

٢ ـ في الحقوق السياسية:

من الناحية المبدئية يمكن التأكيد أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وأنها متداخلة ولكن هناك مواد في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان (الإعلان العالمي والعهدان اللاحقان أو الإتفاقيتان) تتصل مباشرة بالميدان السياسي، ويمكن أن نطلق عليها تسمية الحقوق السياسية، وهي غير منفصلة بدورها عن الحقوق المدنية التي تعتبر مقدمات ضرورية تتيح للإنسان ممارسة حقوقه السياسية. وهذا الأمر يفسر لماذا جاءت الحقوق المدنية أو السياسية في اتفاقية واحدة، وآخذة عبرها صفة تنفيذية وملزمة للدول[1].

---

(١) إن الحق في الإنتساب إلى جمعية وإن أتى ذكره على أنه حق مدني، فإنه يطال المجال السياسي، إذ إن حرية الإنتساب إلى أحزاب أو تنظيمات سياسية هي في أغلب الأحيان جزء لا يتجزأ من حرية الجمعيات. وفي لبنان ليس هناك قانون ينظم تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية، بل إن هذا الأمر خاضع حتى تاريخه لقانون الجمعيات ـ العثماني ـ الذي ينظم حرية عمل الجمعيات الأهلية (١٩٠٨) من هنا يتضح أن المادة المتصلة بحرية الإنتساب والاجتماع تنسحب على العمل الأهلي وعلى العمل السياسي بدون تمييز.

إذا أردنا التمييز منهجياً لضرورات الدراسة، فما هي الحقوق السياسية البحتة؟

بالنسبة للإعلان العالمي نفسه، فإن المواد (١٩) تتصل بحرية الرأي والتعبير واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، و(٢٠) تنص على أن لكل شخصٍ الحق في حرية الإشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية و(٢١) تنص على أن لكل فرد الحق في الإشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً (المادة ١٢ فقرة (١)). وأنه لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد (فقرة ٢) وأن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت (فقرة (٣)).

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيذكر في المادة الأولى أنه «لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير». ولها، استناداً لهذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي (فقرة ١) ولجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية... (فقرة (٢)).

وفي المادة (١٩) ينص على أنه لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل (فقرة (١)) ولكل فرد الحق في حرية التعبير... (فقرة (٢)).

والمادة (٢٢) تنص صراحة على أنه لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات العامة أو الإنضمام إليها لحماية مصالحه.

وفي المادة (٢٥) (. .) «لكل مواطن الحق والفرصة دون أي تمييز ورد في المادة (٢) ودون قيود غير معقولة في:

(أ) أن يشارك في سير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية، (ب) أن ينتخب وأن يُنتخب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريقة الإقتراع السري وأن تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين، و(ج) أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده على أسس عامة من المساواة.

الملفت في المواد التي ذكرنا أنها تطال:

ـ حقوق الإنسان ـ الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بانتخاب حر لممثلين عنه.

ـ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ـ حقوق التنظيمات في العمل بحرية.

ـ الشعب هو مصدر السلطات.

أي أن الحقوق السياسية المذكورة تنسحب على الأفراد والجمعيات والشعوب وتشمل في ما تشمل الإستناد إلى الشرعية الديموقراطية.

فما هي مفاعيل العولمة على هذه الحقوق؟

٣ ـ العولمة وسيادة الدول:

لن نتوقف عند قول رجل القانون الإيطالي Mario Bettati إن مبدأ سيادة الدول هو ضمان متبادل للسجانين (. . .) ولا عند القول العقائدي الذي ساد لفترة حول أن الدولة الوطنية هي اختراع بورجوازي في مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، بل نتوقف عند الدولة الوطنية التي تجسد

مبدئياً دولة القانون والتي تطورت في الدول المتقدمة حتى أصبحت تجسد الحق الإنساني بعد تطوير وتنزيه قوانينها. والدولة الوطنية التي تبلورت صورتها تدريجياً خلال ما يزيد عن ثلاثة قرون في أوروبا، تأسست على اعتراف بسيادتها الوطنية منذ معاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨. وحتى الدول الوطنية الحديثة المنشأ التي توالت على الظهور بين الحربين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مستفيدة من «حقوق الشعوب في تقرير مصيرها» من جهة ومن نهاية الإستعمار المباشر من جهة أخرى ـ علماً أن انتهاء الإستعمار يعود لأسباب عدة، وقد أفضى إلى انتشار مبدأ حق الشعوب المذكور ـ فإذا بالشعوب التي أخذت تتحرر تباعاً تقتبس نموذج الدولة الوطنية نفسه الذي اعتمدته الدول الغربية، ومع دخول الدول الناشئة إلى المحافل الدولية وانخراطها في المجتمع الدولي شهرت حقها في السيادة الوطنية، واعترف لها القانون الدولي بهذا الحق.

وبقيت الأمور على هذا الواقع حتى تسارعت الأحداث في الثمانينات، وخاصة مع انهيار المعسكر الإشتراكي والتحول إلى الأحادية القطبية في الهيمنة الدولية، فأخذت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية ترفع الصوت احتجاجاً على الممارسات الوطنية في بعض الدول التي كانت تمس بحقوق الإنسان، واستنفرت الدول الوطنية متذرعة بمبدأ سيادتها الوطنية وبالتالي عدم جواز اختراق هذا المبدأ. وجاءت التطورات الإقتصادية العالمية تحرك الوضع باتجاه انتظام سائر اقتصاديات الدول في فلك منظمة التجارة العالمية التي وضعت تشريعات مهمة في عدة مجالات: الإقتصاد ـ المال ـ التشريع ـ الإتصال ـ أدت إلى تقليص دور الدول واختراق سيادتها الوطنية.

ويمكن التمييز بين اختراق السيادة الوطنية في إطار العولمة الإقتصادية والإتصالية من جهة واختراقها تدخلاً من قبل الدول الكبرى أو منظمة الأمم المتحدة من جهة أخرى. كذلك يمكن التمييز بين شهر مبدأ السيادة الوطنية من قبل أنظمة أو حكومات متهمة بالمس بالحقوق

السياسية لشعبها أو لبعض شعبها أو مواطنيها من جهة والحديث عن دور الدول الوطنية في تأمين الحماية لشعبها في إطار العولمة الإقتصادية وانتشار الخصخصة في كل الدول الراغبة في الإنضواء تحت لواء منظمة التجارة العالمية.

ويمكن فهم كلام السيد كوفي أنان ـ أمين عام منظمة الأمم المتحدة ـ في إطار تغيير دور الدول إيجاباً بالنسبة إلى شعوبها في زمن العولمة إذ يقول السيد أنان: «(...) لقد أعيد تحديد مبدأ سيادة الدول بالمعنى الأساسي وخاصة بفعل قوى العولمة والتعاون الدولي. فيتفق الرأي من الآن فصاعداً على أن ينظر إلى الدول كأدوات في خدمة شعوبها وليس العكس (...)»[1].

في العولمة هناك اتجاه واضح إلى تقليص سيادة الدول ولكن هل هذا الأمر يهدد مباشرة الحقوق السياسية للشعوب وللأفراد؟ يتضح مما سنعرضه أن الإتجاه الحالي هو في بلورة حق التدخل الإنساني، وبالتالي من الناحية المبدئية ليس هذا الحق تهديداً للحقوق السياسية للمواطنين بقدر ما هو محاولة لضبط تجاوزات الأنظمة، وبالتالي حماية حقوق المواطنين. ولكن ماذا يعني حق التدخل الإنساني بالضبط وعملياً؟

٤ ـ العولمة وحق التدخل الإنساني:

من الواضح أن هناك تطوراً في القانون الدولي العام منذ مطلع التسعينات، إذ يرتسم منعطف مهم في بعض القرارات الدولية المتخذة في حينه، ونذكر منها على سبيل المثال: القرار ٤٣ ـ ١٣١ الذي يتحدث عن

(١) Le monde diplomatique (29 Septembre 1999) Koffi Anan La souveraineté des Etats, au sens le plus fondamental, est redéfinie-et notamment par les forces de la mondialisation et de la coopération internationale. On s'accorde désormais à voir en eux des instruments au service de leurs peuples et non le contraire (..)

مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة المشابهة. وكذلك القرار ٤٥ ـ ١٠٠ الذي يتحدث عن ممرات الطوارىء الإنسانية وحق الوصول إلى الضحايا، وذلك إبان حرب الخليج وفي سياق محاولة مد المساعدة للأكراد في العراق (القرار ٦٨٨ لمجلس الأمن في نيسان ١٩٩١). وهذا المنعطف سيفتح الباب أمام عدة مبادرات تدخل بعضها باسم الأمم المتحدة ومن خلالها، وبعضها الآخر بمبادرة من بعض الدول الكبرى وقبل الحصول على موافقة الأمم المتحدة. وفي بعض الأحيان ستأتي هذه الموافقة لاحقاً مما سيخلف جدلاً كبيراً في ما بين الدول المتدخلة من جهة والدول موضوع التدخل من جهة أخرى. وكذلك سيخلف هذا الوضع تداخلاً في ما بين المبادرات الخاصة والدولية وسيثير الغموض بين ما هو إنساني وما هو من نوع الهيمنة الأحادية على العالم. وستصطدم أشكال التدخل الدولي من أجل احترام حقوق الانسان بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والذي يعتبر دعامة النظام الدولي[1]، فقد ظهر أن هناك إمكانية تناقض بين الأركان المعنيين بميثاق الأمم المتحدة: الدول والأفراد، واصطدمت مواثيق ومبادىء حقوق الانسان بمبدأيْ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد تأسس هذا التوجه خلال فترة سابقة لموقف محكمة العدل الدولية المعلن عام ١٩٨٦ حول قضية التدخل الأجنبي في نيكاراغوا. وقد رفضت المحكمة الدولية كلياً حق التدخل لأسباب تتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[2].

لكن مطلع التسعينات حمل توجهاً آخر للأمم المتحدة في إطار الدبلوماسية الوقائية التي تبنتها المنظمة منذ العام ١٩٩٢، وتكررت منذ ذلك التاريخ قرارات مجلس الأمن المرتبطة بعمليات تدخل إنساني في الصومال سنة ١٩٩٢، وفي البوسنة عام ١٩٩٢، وفي أنغولا في ١٩٩٣،

---

(١) ريمون حداد: العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت ٢٠٠٠.

(٢) المصدر نفسه، صفحة ٥٨٢.

و١٩٩٤، وفي ليبريا ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، وفي جورجيا ١٩٩٣، وفي الموزامبيق ١٩٩٣، وفي أذربيجان ١٩٩٣ الخ. والواضح من خلال هذه القرارات التوجه نحو التدخل العسكري لتأمين وصول المساعدات الانسانية وضمان أمن السكان.

لكن استنفار الأمم المتحدة في مجال حق التدخل في شؤون الدول حيث يكون هناك مس بحقوق الانسان، أثار حفيظة العديد من الدول، حتى أن البعض تحدث عن «شقاق جديد»[١] بين الشمال والجنوب (Nouvelle fracture Nord-Sud) وقد ظهر هذا الشقاق بوضوح خلال الدورة ٥٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٩ في نيويورك، حيث قامت مواجهة بين فريق أيّد حق التدخل الانساني للأمم المتحدة وفريق اعترض على هذا الدور واعتبره يجسد استعماراً جديداً محمولاً على عقدة استعلاء أخلاقية ذات أبعاد عنصرية لدى دول مستعمرة سابقاً وتاريخها مثقل بالتجاوزات بحق حقوق الانسان. فالتدخل في كوسوفو جاء على يد الحلف الأطلسي ضد إرادة الدولة السربية وبدون ضوء أخضر من الأمم المتحدة. وفي تيمور الشرقية وافقت أندونيسيا مرغمة وتحت الضغط على التدخل الانساني. وقد لفت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى أن الدول التي يمارس ضدها حق التدخل الانساني هي في الإجمال دول ضعيفة سياسياً، في حين يتم التغاضي عن التجاوزات التي تحصل في الدول القوية سياسياً، مثل أحداث تشيتشينيا في روسيا وأحداث التيبت في الصين.

وفي عودة إلى كلمة السيد كوفي أنان نقتطف ما جاء فيها حول تطور الوعي للحقوق:

«(. . .) إن قوى العولمة والتعاون الدولي يعيدان تجديد مفهوم

(١) Lucas Delattre, L'humanitaire face à la Realpolitik, Le monde, Dossiers et documents. Mai-Juin 2000.

سيادة الدول... وقد أدى الوعي المتجدد لحق كل فرد في التحكم بمصيره إلى تعزيز فكرة سيادة الفرد (...) ويفهم من ذلك أن تنامي فكرة سيادة الفرد تتم على حساب سيادة الدولة». ويتابع أنان «(...) إن الحدود لا تشكل خط دفاع مطلق ولا يجوز أن تضمن لأي حكومة الحرية في التعذيب، في ارتكاب المجازر وفي نفي شعب أو إبعاده (...)[١].

ويقر بأن هكذا تطوراً في مفهومنا لسيادة الدولة وسيادة الفرد لا بد وأن يصطدم بالحذر والشك بل بالعدائية من بعض الأوساط (...).

من الطبيعي أن يثير خطاب كوفي أنان ردات فعل متناقضة، ففي حين اعتبره البعض رؤيوياً وشجاعاً، اعتبره البعض الآخر غوغائياً. وتجدر الإشارة في سياق هذا الجدال حول حق التدخل الإنساني إلى موقف الرئيس الأندونيسي في أعقاب تدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إذ قال: «(...) أعطت الأمم الغربية نفسها حق التدخل حيث تشاء في العالم وهي مستعدة لسحق كل الدول التي لا تشاركها قيمها الخاصة بالديمقراطية الليبرالية (...) وما هو آت من الغرب يتصف بالكوني، والقيم والثقافات الأخرى غير ذات جدوى ولا حساب لها (...)»[٢].

ومن المفيد التوقف عند موقف الرئيس الأميركي الذي دعا المجتمع الدولي إلى عدم القبول بالجرائم البشعة المرتكبة في العالم بما في ذلك داخل دولة ما (...) وقد علق على عدم تدخل الولايات المتحدة في شأن كل كارثة إنسانية تحصل بأن الولايات المتحدة لا تستطيع القيام بكل شيء في كل مكان...

---

(١) Le monde, Dossiers et documents, op.cit.

(٢) Ibid.

إزاء هذه المواقف المتناقضة من موضوع التدخل الإنساني، وبالنظر إلى الغموض الذي يكتنف علاقة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأميركية والذي ينسحب على بعض مبادرات هذه أو تلك «الإنسانية الطابع»، أقل ما يمكن قوله هو أن هناك صيفاً وشتاء تحت سقف واحد، وأن استعمال حق التدخل الإنساني يأتي استنسابياً أي سياسياً، حيث ترى الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة ضرورة أو استحساناً لذلك. ويمكننا استنتاج ثلاث أفكار من تطور القانون الدولي في العقد الأخير، ومن خلال تطور الأحداث ومواقف الدول منها:

١ ـ تبلورت اليوم فكرة سيادة الفرد في مواجهة سيادة الدولة.

٢ ـ هناك استنساب في تطبيق حق التدخل الإنساني، أي أن هناك العديد من الحالات التي تستدعي ذلك لكنها «محمية» سياسياً.

٣ ـ هناك استعمال سياسي لحق التدخل الإنساني، أي استعمال أميركي لمبادرات صادرة عن الأمم المتحدة أي نوع من مصادرة القرار الدولي من قبل دولة عظمى.

لكن هذه الإستنتاجات لا تعني بالضرورة أن هذه التدخلات تهدد حقوق الإنسان أكثر مما هذه الحقوق هي مهددة أصلاً في كنف دول لم تصل أغلبيتها إلى إرساء دولة القانون ـ وأين نحن من دولة القانون. . . حيث يجري عمل المؤسسات بشكل شفاف وخاضع للمساءلة على قاعدة تراتبية قانونية واضحة المعالم والآليات.

بمعنى آخر لا تعترض المبادرات الدولية أياً كانت صفاتها ـ لقيم حقوق الإنسان بل إنها في الغالب تتفيأ بهذه الحقوق بشكل استنسابي ومبالغ به ولكن ليس تزويراً.

فهل حقوق الإنسان أسهل منالاً واعترافاً وحمايةً بمعزل عن الدولة الوطنية؟ وهل هناك قدرة للأفراد على حماية أنفسهم في إطار معولم أكثر منه وطنياً؟

٥ ـ العولمة ودور مؤسسات المجتمع المدني:

جواباً على السؤال نعود إلى مشهد[١] الساحة الدولية في إطار العولمة، فنلاحظ أن هناك ضرورة لحكماوية (Gouvernance) في ظل العولمة، وهي مفهوم أوسع من مفهوم الحكم أي أن يشمل قوى القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبشكل عام، على الساحة الدولية كما على الساحة الوطنية يفترض دخول أركان جدد إلى دائرة صناعة القرار، وبخاصة القوى الإقتصادية والمالية والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، كل ذلك على حساب دور الدول التقليدي على الصعيد الداخلي والدولي.

بالفعل فقد تبدلت الساحة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. ففي حين كانت الدول ـ الحكومات ـ تعتبر نفسها في الماضي قادرة على التحكم بالأمور وتسييرها بحسب تشريعاتها وتنظيماتها وتوجيهاتها، تغير الواقع اليوم، لأن اللاعبين الكبار أو أركان اللعبة في إطار العولمة الإقتصادية والعولمة الإتصالية لم يعودوا الدول ـ الحكومات.

فمنذ مطلع الثمانينات عندما كان بعض الحكام يتخذون قرارات عامة أو يعتمدون سياسة عامة بصفتهم قادة المجتمع الوطني، كانت المؤسسات الإقتصادية والمالية تنسحب من اللعبة فتفشل السياسة المعتمدة. فقد تراجعت بل غابت الحدود الوطنية[٢]، والإعتقاد غير صحيح أن السوق العالمية هي التي تحكم في إطار العولمة، بل في الواقع هناك حاجة أكبر إلى حكماوية أي سلطة ناظمة، لكن هناك شراكة متعددة الأطراف في صناعة القرار على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي.

---

(١) Grahame Thompson, situer la mondialisation, RISS, 160, Juin 1999, p 162 et 171 Kinon Valaskakis, le théâtre de la mondialisation: la scènce, la distribution et l'intrigue de la pièce ont changé, RISS, 160, juin 1999 p 175 à 187.

(٢) Grahame Thompson, op cit, p 164.

من هنا يبرز بوضوح دور المنظمات غير الحكومية في التوعية، وتأطير الرأي العام لدى الفئات المعنية بكل مسألة من المسائل المطروحة وتعبئتها وتنظيم نشاطاتها وتحركاتها، لتأخذ كل الفئات موقعها في آليات صناعة القرارات العامة.

وفي حين تجهد الإيديولوجيا النيوليبرالية ـ العولمية في سياق بحثنا ـ لتصوير الفرد على أنه يتحرر بفعل العولمة وبفعل تفكك كل التنظيمات التي تقيده، هناك رأي آخر يرى في تفكك التنظيمات أو الدعوة إلى ذلك محاولة مكشوفة لتفكيك وسائل دفاع الناس عن مصالحها. ولكن هذا الرأي الأخير يبني حججه على أن النيوليبرالية يجب أن تحث الأفراد أكثر على التكاتف والإنتظام في منظمات مدنية للدفاع عن أنفسهم على أن يكون ذلك توجهاً حراً لدى الأفراد مبنياً على قناعة لديهم بأن في الانخراط في المنظمات المدنية مصلحة وفائدة لهم، وأن هذا الأمر يعود لحرية وعيهم واختيارهم.

وهذا الرأي يحاول إعادة الإعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني، ويركز على قواعد الحرية والمشاركة الفاعلة فيها للأفراد المنضوين، تحت لوائها، فيبتعد بذلك عن صورة التنظيمات التعبوية السلطوية التي رافقت بعض الأنظمة اليعقوبية، والتي كانت تبرر تسلطها بالمصالح الحقيقية للشعب وتدعي أنها قوى تحررية[١].

ومؤسسات المجتمع المدني تتمتع دون سواها بالقدرة على حماية حقوق الإنسان الفرد لأنها تعتمد على المشاركة الحرة للأفراد، ولا يمكن أن تشهر في وجههم سيادتها كما تفعل الدولة التي تفعل ذلك لحماية سلطانها.

وفي حين تكتنف دعوة العولمية إلى تحرر الفرد وسيادته مخاطر عدة تنقلب في الواقع على الفرد نفسه، تكتسب فكرة الدور الجديد لمؤسسات

(١) Pierre Bourdieu, contre-feux, propos pour servir à la résistance au néo-libéral-isme, Edition Liber-Raisons dagir, Paris, 1998.

المجتمع المدني أهمية خاصة لأنها مبنية على حرية الأفراد وعلى عقد شراكة حرة في ما بينهم للدفاع عن مصالحهم وعن أمانيهم وتطلعاتهم. وبالطبع تكون حقوق الإنسان في حماية المجتمع المدني في مواجهة الدولة إذا صدر عن هذه الأخيرة أي تعرض لتلك الحقوق، بالإضافة إلى أن حركة تطوير القوانين العامة وتنزيه التشريعات في أية دولة إنما يأتيان دائماً تحت ضغط حركات صادرة من كنف المجتمع المدني.

٦ ـ من الليبرالية الإقتصادية إلى الليبرالية السياسية:

والحديث عن العولمة والحقوق السياسية يستوجب التوقف عند ظاهرة الليبرالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم، والتي تشكل أساس العولمة ومحور الأيديولوجيا العولمية، وعلاقة هذه الظاهرة مع الفكر الليبرالي الذي يرافق مبادىء حقوق الإنسان وبخاصة الليبرالية السياسية التي تعتبر الأساس للحقوق السياسية للإنسان.

فاعتبار الناس متساوين في الكرامة الإنسانية والإقرار بحق كل إنسان في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلاده يستتبع الإقرار بالتعددية السياسية، لأنها تجسد حرية الأفراد في تكوين آرائهم والانتساب إلى جمعيات أو تأسيس جميعات والتعبير عن آرائهم والمشاركة في الحياة العامة في بلدهم.

فهل أن اقتصاد السوق يستتبع حكماً اعتماد التعددية السياسية؟ أو أقله هل أن الاقتصاد الحر يتعايش مع التعددية السياسية كضرورة لضمان استقراره؟ أم أنها، أي التعددية السياسية ترف غير ضروري لنمو الاقتصاد الليبرالي؟ بكلام آخر، هل أن العولمة الاقتصادية تؤثر، سلباً أو إيجاباً على الحقوق السياسية للإنسان؟

يشهد العالم المعاصر تحولاً تدريجياً لمعظم الدول إلى اقتصاد السوق، وانخراطاً للمجتمعات تباعاً في آليات العولمة الاقتصادية، لكن هذه الظاهرة تتعايش مع أنظمة سياسية متنوعة. ففي المرحلة الأولى

الانتقالية يمكن لبعض الدول أن تسلك طريق الانخراط في الاقتصاد الليبرالي تحت ضغط القوى الاقتصادية العالمية والسوق الاقتصادية العالمية نفسها من دون حركة ضاغطة في هذا الاتجاه من داخل الدولة. وهذا الضغط الداخلي المتفاوت يعود إلى التفاوت أصلاً في نمو قوى اقتصادية رأسمالية في الداخل لدى كل دولة. لكن آليات عمل الاقتصاد الليبرالي تدفع تدريجياً باتجاه انفتاح سياسي لا بد منه، وذلك من خلال عدة أمور:

١ ـ حاجة الاقتصاد الحر إلى تشريعات وطنية مستقرة.

٢ ـ حاجة الاقتصاد الحر إلى وجود مؤسسات عامة متينة وشفافة في عملها.

٣ ـ حاجة الاقتصاد الحر إلى قوى شريكة في الداخل في كل مجتمع.

وهذا الأمر من شأنه أن يخلق تدريجياً، وينمي قوى اقتصادية ليبرالية في الداخل متنوعة المصالح وطامحة إلى المشاركة في الشأن العام، وبخاصة في صنع القرارات العامة والسياسات العامة.

ونلاحظ أن هذه الحاجات إلى الانفتاح والقبول بالتعددية وبالشراكة يمكنها أن تتأقلم مع أنظمة مفتوحة نسبياً، أي يكون فيها تحالف ما يسمح بالدخول إلى السوق الرأسمالية العالمية. والمشهد الملفت في هذا السياق هو مشهد الاستقرار النسبي لأغلبية أنظمة أميركا اللاتينية على قاعدة تحالف بيروقراطية عسكرية مع قوى رأسمالية عالمية وقوى رأسمالية محلية.

وفي هذه المعادلة تبقى القوى الرأسمالية المحلية هي الأضعف بالنظر إلى سيطرة القوى العالمية على أسواق التكنولوجيا والتسويق في كل الأحوال. وفي هذا المشهد الليبرالي سياسياً، نلاحظ أن تحالف البيروقراطية العسكرية مع القوى الرأسمالية يأتي على حساب التقديمات الاجتماعية للفئات الشعبية وعلى حساب بعض الحريات.

ففي حين نرى أن حداً أدنى من الليبرالية يظهر وكأنه ضروري لتأسيس الاستقرار الداخلي على غير عامل الإكراه وحده، نرى في نفس الوقت أن هذا القدر من الليبرالية محدود جداً لأن الحريات العامة المطلقة تكون ذات كلفة اقتصادية لأهل النظام وذات انعكاس سلبي على الاستقرار الوطني.

وفي بعض الدول نرى أنظمة سلطوية تنفتح تدريجياً على الاقتصاد الليبرالي وهي تحاول ـ على المدى المنظور ـ الإبقاء على سلطوية في الحياة السياسية. ومراقبة التحول الحاصل في هذه الدول يبين أن هناك انفتاحاً محدوداً وحذراً ونسبياً على المستوى السياسي في مرافقة انفتاح اقتصادي لا يمكن أن يكون إلا كاملاً على السوق الاقتصادية العالمية.

خلاصة، يمكننا الاستنتاج أن الليبرالية الاقتصادية تتعايش مع الليبرالية السياسية إن وجدت هذه الأخيرة قبلها وتجذرت في تقاليد شعب من الشعوب لكنها، أي الليبرالية الاقتصادية في إطار العولمة لا بد وأن تلجم قواعد اللعبة السياسية الليبرالية. أما حيث تبدأ الليبرالية الاقتصادية قبل الانفتاح على التعددية السياسية فهذه الأخيرة تأتي محدودة.

٧ ـ من الليبرالية السياسية إلى الديمقراطية:

تأتي الشرعة العالمية على ذكر الديمقراطية حيث تنص على أن الشعب هو مصدر السلطات وهو يمارس حقه في المشاركة عبر الانتخابات. من هنا من المفيد أن نتساءل عن تأثير العولمة على المسار الديمقراطي، أو بكلام آخر ما هي تأثيرات العولمة على ممارسة الناس حقها في المشاركة السياسية لتكون بالفعل مصدر السلطات في الدولة؟

في الواقع علينا أن نميز بين الليبرالية السياسية وبين الديمقراطية، لأن الأولى لا تأتي حكماً بالثانية. فالليبرالية السياسية تعني القبول بالتعددية في الآراء، ووجود قوى سياسية متمايزة عن بعضها

البعض، ومتنافسة للوصول إلى السلطة، ويكون الحكم في مناخ الحرية السياسية قائماً على إمكانية تداول السلطة فتحاول النخبة الحاكمة أن تعتدل وأن تتقيد بالقوانين المرعية، وأن تكون فعالة أكثر شيء ممكن لتبقى أطول مدة ممكنة في الحكم، وتحاول القوى المعارضة تلقف أخطاء الحكم ومحاولة سحب الثقة منه أملاً في الحلول مكان النخبة الموجودة وهكذا دواليك. لكن الحرية السياسية قد لا تصل إلى حد الممارسة الديمقراطية الحقة. وقد تتعاقب على الحكم نخب متشابهة وقد تصل في ما بينها إلى تسويات بل قل صفقات في غياب المحاسبة أمام رأي عام منظم ويقظ وناشط يكون هو المرجع النهائي للمحاسبة وإليه يكون الاحتكام.

كما وأن الأنظمة التي تعتمد الحريات العامة أساساً للحياة السياسية لديها لا تؤمّن بالضرورة الفرص الحقيقية لكل الناس للمشاركة في الحياة السياسية. وحتى إذا تسنى للناس المشاركة في النقاش السياسي العام، فغالباً ما لا يترافق ذلك وفرصاً حقيقية للوصول إلى السلطة أو للتوصل إلى تأثير فعلي على صناعة القرار. ويحضرنا قول ردده كثيراً الرئيس الدكتور سليم الحص، وهو أن لبنان بلد الحرية السياسية ولكن ليس بلد ديمقراطية حتى الآن.

وغني القول أن الديمقراطية تكون هدفاً مبدئياً في نظام الحريات العامة، لكنها لا تكون فعلياً سهلة المنال إلا بتحقق عدة شروط موضوعية منها وضع قوانين انتخابية تسمح للمواطنين جميعاً بممارسة حقهم في الترشيح والانتخاب انطلاقاً من فرص متساوية لهم جميعاً. الليبرالية السياسية هي شرط ضروري من شروط تحقيق الممارسة السياسية الديمقراطية لكنها شرط غير كاف.

٨ ـ الديمقراطية في ظل العولمة:

هل أن العولمة تشجع على الممارسة الديمقراطية؟ أو أنها تتعايش معها؟ أو أنها تمنع تحقيقها؟

إن العولمة كظاهرة اقتصادية ليبرالية لا تأبه بمشاركة الناس في صناعة القرارات العامة مباشرةً أو عبر ممثلين عنهم. ألم نقل أنها تعتمد على تشريعات عالمية تتجاوز حدود سيادة الدول الوطنية نفسها وتفرض نفسها عليها؟ وهي بالتالي لا تشجع أو تحث على الممارسة الديمقراطية؟

ولكن في حال كان مجتمع ما قد اعتاد على الديمقراطية، وقد أصبحت هذه الأخيرة متجذرة في تقاليد شعبه وأنماط سلوك مواطنيه، فهل أن العولمة تتعايش معها؟

لا شك أن آليات العولمة تفرض نفسها على الدول والشعوب وهي لا تحتمل النقاش والمشاركة في الرأي والتسوية بعد التفاوض على مختلف المصالح المتواجهة. ففي العولمة هناك اختلال فاضح في ميزان القوى المتواجهة لصالح القوى الرأسمالية العالمية، وعلى حساب أوسع الفئات الشعبية. ولكن لا حول للشعوب ولا قوة في رفض العروض التي قد تقدمها الشركات عبر القارية أو المؤسسات المالية الدولية. فالتعايش مع الديمقراطية صعب للعولمة ولا يلبث هذا الأمر أن يرهق الديمقراطية نفسها ويستنفد قواها.

أما أن تمنع العولمة الاقتصادية من تحقيق الديمقراطية، فمن الواضح أن قوى المال تواجه انتظام الناس حول مصالحها، والقوى الرأسمالية هي أكثر قوة من القوى المنتظمة في مؤسسات المجتمع المدني لأنها تملك القدرة على الانتقال من بلد إلى آخر بحثاً وراء استثمارات أقل كلفة وأكثر ربحية.

لكن العولمة غير قادرة على منع تحقيق الممارسة الديمقراطية بمعنى أنها غير قادرة على منع الناس من الوعي والتعبئة والضغط لحماية مصالحهم الحيوية.

المؤسف في المشهد العالمي الحالي أن ظاهرة العولمة الاقتصادية قد داهمت المجتمعات النامية وهي لم تتوصل بعد ـ في أغلبيتها ـ إلى

بناء مؤسسات وطنية وتراتبية قانونية ذات هيبة وشرعية، وتحقيق حد أدنى من انتظام الناس في مؤسسات مجتمع مدني متين لكي يحمي الناس أنفسهم حتى في زمن العولمة. وفي هذا السياق يمكننا الجزم بأن حظوظ المجتمعات المتطورة أكبر بكثير في حماية نفسها من الأضرار الناتجة عن العولمة وفي الإفادة من خيراتها حيث وجدت، من المجتمعات النامية التي يظهر وكأنها أصيبت على حين غفلة. والمجتمعات النامية التي كانت وما زالت حتى الأمس القريب تتساءل إذا كان من الأفضل تحقيق نمو اقتصادي في ظل أنظمة سياسية سلطوية وموجهة، أو توفير الحريات بهدف تحقيق المشاركة الواسعة في الحياة العامة وفي تجديد النخب السياسية، هذه المجتمعات التي لم تكن في أغلبيتها تحترم بعد فعلاً وليس شكلاً ـ أي في دساتيرها ـ الحريات العامة والحقوق السياسية للمواطنين، هذه المجتمعات غير قادرة اليوم على شهر الحقوق السياسية لمواطنيها في وجه العولمة.

وتحضرنا صورة «الدولة الرخوة» soft state التي رسمها في مرحلة سابقة الكاتب الأميركي Gunnar Myrdal واصفاً حكومات الدول النامية بالقابلية للفساد، وبتجاهل حكم القانون، وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة.

وهذه الصورة أشبه بدولة اليوم في العالم النامي. وهي «الدولة التي تبيع الشركات التي تأسست في عهد الدولة القوية لشركات دولية عملاقة وتسمي هذا تخصيصية أو اسماً من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشتري، وهي الدولة التي تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتاً اقتصادياً وهي تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية وتسمي ذلك تكيفاً هيكلياً»[1].

---

(١) انظر: جلال أمين، «العولمة والدولة» في العرب والعولمة، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة ثانية ١٩٩٨، صفحة ١٦٢.

ففي ظل هذه الدولة الوطنية كيف لحقوق المواطنين السياسية أن تتأمن وأن يتم احترامها؟ كيف للشعب أن يكون مصدر السلطات؟ وكيف للشعوب اليوم أن تقرر مصيرها بحرية؟ أين نحن من كلام السيد كوفي أنان حول تحول دور الدولة إلى أداة في يد مواطنيها في ظل العولمة؟

لما كان من الواضح أن قدرة الأفراد على حماية مصالحهم وعلى المشاركة في إدارة الشؤون العامة في مجتمعهم أصعب المنال في عالم معولم منه في دولة وطنية، أضحى على المواطنين التزام نضال مزدوج يهدف من جهة إلى صون حد أدنى من السيادة لدولتهم الوطنية وتطوير أداء حكوماتهم ومؤسساتهم الوطنية لكي تصبح أكثر فأكثر ديمقراطية من جهة ثانية.

وفي حين قد يرى المواطنون أنفسهم مضطرين إلى مساندة دولتهم الوطنية في مواجهة القوى الرأسمالية العالمية، لا شك أن نضالهم من أجل الوصول إلى ممارسة ديمقراطية لدولتهم هذه يمكن أن يستند إلى آليات ترافق العولمة الاقتصادية والاتصالية، وكذلك إلى آليات النزعة الكونية الواضحة في القانون الدولي اليوم، وكذلك إلى الأدوات القانونية الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الشعوب النامية في ظل الشقاق الحاصل والمتنامي بين الشمال والجنوب، لها مصلحة في الركون إلى عمل المنظمة الدولية - أي منظمة الأمم المتحدة، وفي العمل معاً ومن خلالها لتحرير هذه المنظمة من الهيمنة الأحادية، ولإعطائها هامش تحرك ومبادرات حرة على الصعيد الدولي بوحي من الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

وها هو المأزق يتضح لنا: فإن أداة مواجهة العولمة هي الشرعية العالمية - التي سميناها الكونية والتي تتجسد بنظام قيم حقوق الإنسان، لأنه وحده قادر على أنسنة الحضارة المعاصرة وربطها بحاجات الانسان وأمانيه ورفاهه.

العولمة وحقوق الإنسان الثقافية

الياس خوري

انتقالاً إلى عولمة ثقافية أم أن الثقافة بوصفها مرآة العالم ووعيه في آن واحد تكشف تناقضات العولمة وطابعها الاستعبادي، وسوف تكون ميدان معركة كبرى، أو الميدان الأساسي للمعركة، بعد أن هيمنت العولمة أو تكاد على الاقتصاد والسياسة.

قبل أن أحاول التفكير معكم في هذا السؤال، أريد التنبيه إلى منزلق قد نسقط فيه جميعاً، وهو رفض العولمة باسم الماضي والحنين، فالتاريخ لا يتسع للماضي، التاريخ هو وعي الماضي من أجل تنظيم الحاضر والمستقبل. لذلك فإن قراءتنا للعولمة سوف تنطلق من هذا الحاضر الذي نعيش، ومن مجموعة من القيم الإنسانية التي صاغتها التجربة البشرية في تاريخها الطويل، وهي قيم الحرية والعدالة والحق في العيش بكرامة. وهي بالطبع قيم نسبية، مثل أي شيء في التاريخ الإنساني، لكن نسبيتها لا تعني التخلي عنها، بل تعني أن الإنسان يصوغها في كل مرة وفقاً لحاجاته.

ما هي ثقافة العولمة؟

نستطيع هنا أن نميز بين مستويين:

المستوى الأول: هو الثقافة الاستهلاكية أي: الصورة ـ التلفزيون ـ بعض استخدامات الإنترنت ـ الطعام ـ الملبس ـ العادات والكلام. . .

المستوى الثاني: هو الثقافة المنتجة أي: العلوم ـ الأدب ـ المسرح ـ السينما ـ الفن التشكيلي إلى آخره. . .

سوف يجد الباحث تداخلاً بين هذين المستويين، في جميع قطاعات الحياة، وقد يصل هذا التداخل إلى ذروته في ما نصطلح على تسميته بتيار ما بعد الحداثة، حيث تمتزج الأشكال وطرائق التعبير، في شكل لا سابق له في تاريخ الثقافة في العالم.

إذا قرأنا المستوى الأول أي الثقافة الاستهلاكية، فإننا سوف نلاحظ مجموعة من الظواهر:

١ ـ سيادة الصورة من جهة، والتطور الكبير لوسائل الاتصال، جعلاً من العالم حقلاً استهلاكياً واحداً. الحدث يجري في الواقع وعلى الشاشة الصغيرة في آن معاً إلى درجة نخال معها أن الناس، من سياسيين واقتصاديين ومتظاهرين وشهداء، تحولوا إلى ممثلين في مشهد تلفزيوني ضخم، يفترس الجميع.

هذه السيادة المطلقة للصورة والتلفزيون، تنهي عهد الاتصال الحرفي والصحافة الحرفية، جاعلة من الخبر نتاجاً لمصانع كبرى، تملك رساميل ضخمة، وتخضع تالياً لآليات السوق، حيث الربح هو الإله الوحيد، وحيث يفرض الأقوى منطقه ومنظوره وروايته للحدث والتاريخ.

ولعل متابعة أحداث انتفاضة الأقصى، على الشاشات العالمية، تكشف كيف يتم تشويه الصورة كل يوم، ويستهلك العالم صورة أخرى، لا أثر فيها للظلم والاحتلال والقمع، التي استبدلت بحكاية صراع بين شعبين على أرض واحدة، وكأن هناك أدنى تكافؤ بين جيش الاحتلال والشعب الأعزل الذي يقاوم.

٢ ـ سيادة اللغة الإنكليزية، بفعل الإنترنت، إلى درجة أن كل متعلم

في جميع أنحاء العالم أصبح مضطراً إلى معرفة هذه اللغة. وهذه ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الامبراطوريات. ففي تاريخ الإمبراطوريات المتعددة التي حكمت حوض البحر الأبيض المتوسط (كان هذا الحوض حتى اكتشاف أميركا، هو مركز العالم)، كانت تفرض هذه الإمبراطوريات واقع ازدواج اللغة على رعاياها. غير أن الظاهرة الجديدة، في زمن إنكليزية الإنترنت، هي أن اللغة السائدة بسيطة ومبسّطة إلى أقصى الدرجات. مما يعني أن الرعايا في زمن الإمبراطورية الأميركية، سوف يستخدمون اللغة العالمية ليس للإبداع الثقافي، مثلما كان الحال مع اللغات اليونانية والعربية واللاتينية... بل للتعامل المباشر. مما يعني أن على هذا الإبداع، البقاء في إطار اللغات المحلية. غير أن هذه الظاهرة تحمل وجهاً آخر، هو الانفصال بين لغة العلم، التي هي اللغة الإنكليزية، وبين لغة الثقافة (الأدبية والفنية)، وهو انفصال خطير وجديد في تاريخ البشرية، لأنه قد يعني تهميشاً للثقافة المبدعة وإحلالاً للثقافة الشعبية مكانها.

٣ ـ سيادة أنماط جديدة من قيم الطعام واللباس والسلوك. وهي مسألة تحمل عنصرين في داخلها:

العنصر الأول: هو الاستيلاء على ثقافات الشعوب في هذا المجال. وهذا ما قام به الأميركيون في مجال البيتزا والطعام الصيني، ويقوم به الإسرائيليون مع الفلافل والحمص والتبولة...

العنصر الثاني: هو تعميم سخط سلوكي موحد في الأكل واللباس والتصرف ومحطات الكلام. وهو تعميم تقوم به وسائل الإعلام من جهة، ويغذيه النموذج الأميركي المنتصر، بعد سقوط التجربة الستالينية.

هذه السيادة، ترسم الحدود داخل المجتمعات، بين أقلية متعولمة، متأمركة... وبين أكثرية تنحدر أكثر فأكثر إلى الفقر والجوع وتتمسك بالماضي محوّلة إياه أيضاً إلى ظواهر معولمة، مما يحطم القيم والخصائص. (ظاهرة الزي الإسلامي على سبيل المثال).

٤ ـ هذه الظواهر الثلاث، تقود عالم الأطراف الذي يقع خارج أسوار روما الجديدة، إلى انحلال ثقافي شامل. وهو انحلال قد نجد بعض آثاره داخل السور وفي أوروبا تحديداً، حيث ترتفع صيحات رفض العولمة الأميركية، وتنشأ ظواهر حرية بالدراسة في ميدان الطعام: كالمطبخ الجديد في فرنسا مثلاً، أو في ميادين ثقافة الصورة: قناة آر .تي الثقافية. . .

إن هذه الأشكال من الثقافة المعولمة، لا تعني عولمة للثقافة، أي لا تقود إلى دخول ثقافة العالم الثالثية في المد الثقافي العالمي، بل تقود إلى تحويلها ملحقاً يحدث عليها تغييرات بنيوية ـ جذرية يفقدها نكهتها ودلالاتها، ويحوّلها ملحقاً تفصيلياً بالأزياء الرائجة.

إذا أضفنا إلى هذه العوامل، محنة الحريات في العالم الثالث، وانفجار الصراعات الاثنية والطائفية والأقوامية، وتفشّي الأمراض، نكتشف أن هذا المستوى من ثقافة العولمة، سوف يؤسس إلى انفصال كامل بين الأسياد (داخل السور) والعبيد (خارجه) من جهة، وإلى انفصال داخلي في مراتب العبيد حيث سيتشكل العبيد في مرتبتين: عبيد يقلّدون الأسياد (وهم الأقلية)، وعبيد ينحدرون أكثر إلى ظلام عبوديتهم (وهم الأكثرية).

أما إذا انتقلنا إلى المستوى الثاني، أي إلى مستوى الثقافة المنتجة، فإننا سوف نلاحظ مجموعة من الظواهر:

١ ـ نزيف المعرفة: حيث نلاحظ تمركزاً رهيباً للبحث العلمي والمعرفة العلمية في الولايات المتحدة الأميركية أولاً ثم في اليابان وأوروبا. لقد أخرج العالم الثالث نهائياً من دائرة البحث العلمي، بفعل نزيف الأدمغة وهجرتها من جهة، والسياسات الخاطئة والعاجزة من جهة ثانية. والمعرفة العلمية هي محرك أساسي للتاريخ. فتاريخ العالم الجديد، تصنعه الاكتشافات الكبرى في الاتصال والعلوم البيولوجية

والفضاء. وهي اكتشافات لا تصنع إلا في المركز، وليست المعرفة في دول الأطراف إلا وسيلة لتعميم الاستهلاك ليس أكثر.

٢ ـ **الإبداع الأدبي والفني**: سوف يلاحظ المتابع، أن آداب شعوب العالم الثالث، لم تجرِ ترجمتها في شكل فعلي إلى اللغات الأوروبية. فباستثناء الأدب الأميركي ـ الجنوبي (وهو أدب يكتب بلغة أوروبية) والأدب الياباني، فإن الترجمات لا تعدو أن تكون اقتراباً سوسيولوجياً وانتروبولوجياً من هذا الأدب. حتى نجيب محفوظ، وبعد نيله جائزة نوبل للآداب، بقي يعامل نقدياً، على هذا الأساس.

إن غياب الترجمة، وهو غياب من طرف واحد، (بمعنى آخر، لا يريدون أن يترجموا أدبنا، بل فقط نترجم نحن أدبهم) والهيمنة الطويلة للفكرة الاستشراقية عن العالم العربي، (وهي هيمنة تجد تجسيدها اليوم في مشروع وزير التربية الفرنسي جاك لانغ لتدريس اللغة العربية في فرنسا بالحرف اللاتيني وباللهجة المغاربية)، بهدف دمج خمسة ملايين مسلم يعيشون في فرنسا، عبر تحطيم لغتهم (النهار ٨ كانون الأول ٢٠٠٠)، والتعامل مع الثقافات الأخرى بهدف امتصاصها وقتلها، بقيت ثوابت مجلوبة من الحقبة الكولونيالية، إلى زمن العولمة.

٣ ـ **أما فن الصورة**، فيعاني أزمة كبرى، ليس في العالم الثالث وحده، بل وفي أوروبا أيضاً، حيث يقوم الدعم الكثيف للنتاج السينمائي الأوروبي بمحاولة إنقاذ الفن السابع الأوروبي من الانهيار أمام المنافسة الأميركية.

ولقد صيغ جوابان على هذه الهيمنة:

الجواب الأول: قدّمته السينما الإيرانية، ببساطتها وتقشفها وعمقها الإنساني، وانطلاقها من تجربة الأطفال، وهي تجربة وجدت مرادفها في تجارب عربية طليعية (أفلام محمد ملص، ميشال خليفة، يسرى نصر الله. . .).

الجواب الثاني: هو المسلسلات التلفزيونية: المكسيكية أولاً، ثم

العربية، التي نجحت في جلب أعداد كبيرة من المتفرجين وخصوصاً في التجربتين المصرية والسورية.

وبمقدار ما يبدّد الجواب الأول، محاولة لإنقاذ الإبداع، جاء الجواب الثاني كخضوع كامل للإيديولوجيا المعولمة المهيمنة، وكإنتاج ثانوي على هامش الإنتاج الأميركي.

٤ ـ يضاف إلى هذه الظواهر الثلاث، ظاهرة **الثقافة الهجنية**، التي ينتجها مثقفون مهاجرون من العالم الثالث، ويعيشون في أوروبا ويكتبون بلغاتها. وهي ظاهرة تستحق دراسة عميقة ومستقلة، لكنها في خطوطها العريضة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: هو النتاج الثقافي الذي يحاكم الذات والآخر في آن معاً. ويمكن أن نجد في تجارب سلمان رشدي وحسن قرشي وأهداف سويف ودومينيك اده، نماذج عنه. كما نجدها في موسيقى الراب وأشكال متعددة من الرقص والفنون التشكيلية.

القسم الثاني: هو النتاج الذي يعيد توضيب المقترب الاستشراقي في أدب مصنوع من التوابل والمتوتم.

أيها السيدات والسادة

إلى أين يقودنا هذا التوصيف؟

هل يعني هذا ان المعركة قد انتهت، وأن ثقافة العولمة لن تكون، سوى استعباد جديد للشعوب؟

بالطبع لا.

فالثقافة كمرآة وكمقترب، تسمح لنا بأن نؤسس لمعركة ثقافية حقيقية، هدفها ليس العودة إلى الماضي ولا إلى الجذور والأصول، ولا إلى الهويّات المغلقة، بل تهدف إلى وضع معركة الحرية والعدالة في

العالم الثالث، بوصفها جزءاً من معركة الإنسان للإنعتاق وعدم السقوط في عبودية جديدة لإله السوق المتوحش.

وهي معركة تنطلق من مقتربين:

الديمقراطية: أي الدفاع عن حرية الإنسان في وجه القمع والتسلط، والانطلاق من المجتمع المدني كضابط وحيد لهذه التجربة.

المقاومة: أي تحويل الثقافة إلى أرض معركة من أجل التحرر والاستقلال ورفض العنصرية من جهة، وإلى مرآة للتوق الإنساني إلى وحدة إنسانية جديدة لا أسياد فيها ولا عبيد.

وشكراً

الفصل الثالث

العولمة وحقوق الانسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني

كلمة رئيسة الجلسة

نعمت كنعان

- حول جدلية العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني

شهيدة الباز

- مقترحات لتفعيل دور منظمات حقوق الإنسان في التعامل مع آليات العولمة

- التعقيب الأول — عبده قاعي
- التعقيب الثاني — كامل مهنا

كلمة رئيسة الجلسة

نعمت كنعان(*)

أيها الأخوات والإخوة

أفتتح المحور الثالث لورشة العمل، حول العولمة وحقوق الانسان، بمداخلة مختصرة حول بعض النقاط الأساسية، التي تتعلق بموضوع مؤسسات وجمعيات المجتمع الأهلي، وذلك من منطلق تجربتي الطويلة في هذا المجال.

وقبل أن أبدأ، أود التأكيد وبالرغم مما ستسمعونه، أنني، ومن موقعي الرسمي، منحازة إلى القطاع الأهلي، ومؤمنة بدوره الأساسي في بناء المجتمع المدني، وبدوره التقويمي لمسار القطاع الرسمي. إلا أنني مقتنعة أيضاً، بأن واحداً من القطاعين، لا يستطيع أن يعمل بشكل منفرد، بعيداً عن القطاع الآخر. وإن الملاحظات التي سترد في مداخلتي، هي لتصويب العلاقة بين القطاعين، خاصة، وأنا أتولى مسؤولية القطاع الاجتماعي الرسمي، فالوضوح في الكلام ضروري ومطلوب. ومع أن الدفاع عن الدولة ومؤسساتها أمر في غاية الصعوبة، لكن تجربتنا اللبنانية في مجال التعاون بين القطاعين، تجربة غنية ورائدة، تسمح لي بالتحدث عنها بكل إيجابياتها وسلبياتها.

تأثرت التجربة اللبنانية دائماً بالتحولات السياسية، التي شهدها

(*) مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية.

ويشهدها لبنان خلال مراحل تاريخه المقروء والمعاش. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه التجربة لازمتها **حرية التأسيس والعمل**، التي أعطاها القانون العثماني للمنظمات الأهلية عام ١٩٠٨. ولا يزال هذا القانون معمولاً به حتى اليوم.

غير أن نشوء العمل الأهلي في لبنان بدأ قبل صدور هذا القانون. وربما يعود ذلك إلى منتصف القرن السابع عشر، وهو تاريخ إنشاء الرهبانية اللبنانية، التي بقيت وحيدة في الساحة حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما بدأت الصراعات والفتن تعصف بلبنان، وتدفع ببعض الأفراد القادرين إلى تأدية **خدمات للمنكوبين والمحتاجين**. ثم اشتدت هذه الحركة خلال الحرب العالمية الأولى، فانتشرت دور الأيتام والملاجىء على يد الأفراد والجماعات من أصحاب اليسر والثروة. وتطور عمل هذه الجماعات تدريجياً، فتحولت **إلى جمعيات خيرية** ومؤسسات أهلية، لعبت دوراً فاعلاً في تكوين **رأي عام اجتماعي**، لفت نظر الدولة نحو المشاكل الاجتماعية وخطرها على الوضع السياسي والاجتماعي.

ولم تتدخل الدولة فعلياً في العمل الاجتماعي إلا بعد نشوء مصلحة الانعاش الاجتماعي عام ١٩٥٩. ومن هذا التاريخ، بدأت الدولة نشاطها الجدي في هذا المجال إلى جانب القطاع الأهلي، الذي ناء بحمله ولم يعد قادراً على التقدم.

وهذا التطور أدى إلى ولادة سيل من الجمعيات والمنظمات الأهلية. وقد حاولت هذه الجمعيات والمؤسسات أن تلعب **دور حماية المجتمع**، ومساعدته خلال فترة الأحداث الدامية والمعروفة. وقد سمعتم دون شك، كما سمعنا، أن هذه الجمعيات حلت محل الدولة، أو هي حاولت ذلك، لغياب هذه الأخيرة عن الساحة، أو لضعف حضورها في تلك الفترة القاسية. ولن أدخل هنا في جدل ليس مفيداً، ولكن علي أن أسجل، أن مصلحة الإنعاش الاجتماعي كانت من المؤسسات الرسمية

القليلة التي لم تتوقف عن العمل، لا بل كثفت عملها وأبقت على شراكتها مع القطاع الأهلي، الذي حاول بعضه أن يستغني عن هذه الشراكة، بسبب المساعدات التي كانت تتدفق من الخارج في حينه. وقد عاد القطاع الأهلي اليوم، **يلوذ بالدولة ليستطيع الاستمرار والعمل.**

أهمية تنامي نشوء مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني

إن تنامي نشوء مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، الذي سبق وأشرت إليه، له دون شك أهميته، التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

ـ المرونة وسرعة الحركة.

ـ المساعدات المادية والعينية، التي تحصل عليها هذه الجمعيات من القطاع الخاص ومن المنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغير الراغبة في مساعدة المؤسسات الرسمية.

ـ تملك هذه الجمعيات لبنى تحتية ذات أهمية من حيث قيمتها المادية والبشرية، وإن وجودها في خدمة المجتمع المدني يخفف العبء على موازنة الدولة.

ـ القدرة على التواصل، مما يعزّز تنامي الشعور المدني بحقوق الانسان، واتساع الوعي في كيفية الوصول إلى هذه الحقوق.

ـ التحدي الدائم الذي تشكله هذه الجمعيات لمؤسسات القطاع الرسمي لجهة أسلوب العمل، والسرعة في تأديته باندفاع تطوعي.

دور الجمعيات في الشراكة في صنع المجتمع مع القطاعات الأخرى

يمكننا القول إن الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الرسمي، التي بدأت، كما قلت، مع نشوء مصلحة الانعاش الاجتماعي، تطورت حتى

يومنا هذا بشكل ملحوظ. ويمكن تلخيص أشكال هذه الشراكة على الوجه التالي:

- تدعم الدولة (وزارة الشؤون الاجتماعية) ٢٢٢ مؤسسة رعائية ترعى ٤٠٧٠٥ مسعفاً من الأيتام وذوي الحالات الاجتماعية الصعبة والأطفال الرضع والمسنين والمعوقين والأحداث المنحرفين.

أما الدعم فهو:

* مادي بحيث تدفع الوزارة بدل رعاية يومية عن المسعف.

* خدمات تدريبية للعاملين في مؤسسات الرعاية.

* تشارك الدولة (وزارة الشؤون الاجتماعية) ٢٥٥ جمعية ومنظمة أهلية في ٢٨٤ مشروعاً مشتركاً تؤدي الخدمات التالية:

- مراكز صحية اجتماعية

- مراكز للخدمات الاجتماعية

- دور حضانة نهارية

- مراكز مختلفة (للمنحرفات، للمسنين، لتنظيم الأسرة، للاتقان الحرفي، للتدريب، للمكفوفين، للمعوقين، للتوثيق والدراسات، لتأهيل المدمنين على المخدرات وخدمات لعائلات الأسرى المحررين).

وتساهم الدولة في هذه المشاريع بسبعين في المئة من كلفتها نقداً، بينما يساهم القطاع الأهلي بالثلاثين في المئة الباقية وهي نقدية وعينية وخدمات تطوعية.

* تشارك الدولة (وزارة الشؤون الاجتماعية) مؤسسات ومنظمات القطاع الأهلي والمجتمع المدني في تنفيذ مشاريع إنمائية في الريف والمناطق المحتاجة، متبعة نفس مبدأ المشاركة في المشاريع المشتركة. أما هذه المشاريع فهي على سبيل المثال لا الحصر:

- شق طرقات زراعية - تربية نحل

- تنفيذ قنوات ري - مشاريع بيئية

- حيطان دعم وغيرها.

الإطار القانوني لهذه الجمعيات وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية

سبق وذكرت أن إنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية يحكمها قانون ١٩٠٨، الذي يقضي بحرية إنشاء الجمعيات التي يكتمل وجودها وممارستها العمل بحصولها على العلم والخبر من وزارة الداخلية. وهذا العلم والخبر، على عكس ما يعتقد البعض، ليس إذناً ولا ترخيصاً للجمعية. وبعض هذه الجمعيات تحصل على صفة المنفعة العامة بعد ثلاث سنوات على إعطاء العلم والخبر وممارستها العمل، وذلك بموجب مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، شرط توفر الشروط التي حددها المرسوم الاشتراعي رقم ٨٧/ ٧٧. وبهذه الصفة تمنح الجمعية صاحبة العلاقة امتيازات حددها القانون، أهمها الإعفاءات الجمركية والضرائبية.

أما الجمعيات التي ترغب بالتعاقد مع وزارة الشؤون الاجتماعية، فتتقدم بطلب خطي وتؤمن الشروط التي تحددها لها الوزارة، وليس من بينها صفة المنفعة العامة.

التحديات التي تواجهها الجمعيات

- نقص التمويل بسبب توقف المساعدات الخارجية، وضعف موارد الدولة.

- ضعف وتيرة التطوع.

- العولمة والتقنيات الحديثة ونمط المعلوماتية التي تسيطر على العالم، وكل هذا بعيد جداً عن أداء معظم الجمعيات.

ـ التخصصية التي لا تزال الجمعيات تبتعد عنها، فالجمعية تعمل في كل الحقول، ولا تتقن واحداً منها اتقاناً فعلياً.

ـ الرقابة الذاتية المفقودة تقريباً.

ـ فقدان التنسيق بين هذه الجمعيات.

ختاماً اسمحوا لي أن أقول، **إن الدولة وفقاً للدستور، رفعت عالياً سقف الحرية لعمل** القطاع الأهلي. ونحن نأمل أن يشكل هذا الواقع تحدياً لرفع مستوى الأداء التقني لمؤسسات ومنظمات هذا القطاع، الذي بات أكثر ما يتقنه في هذا المجال انتقاد المؤسسات الرسمية والطعن في عملها وإنجازاتها.

عذراً إذا كنت قد تجاوزت. وأترك الكلام الآن للدكتورة شهيدة الباز.

حول جدلية العلاقة بين
العولمة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني

شهيدة الباز

مقدمة:

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، بحيث أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. كما أُعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية، بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

ولما كانت مواثيق حقوق الإنسان من أبرز إنجازات النصف الثاني من القرن العشرين فإنها لم تستثنَ من التأثر بهذه الظاهرة سلباً وإيجاباً. فقد أدى البعد السياسي والثقافي للعولمة إلى إنتشار الوعي بمبادىء حقوق الإنسان وتزايد النشطاء المدافعين عنها في جميع أنحاء العالم، كما ظهر العديد من منظمات المجتمع المدني الدفاعية التي تحاول الضغط على الحكومات من أجل إعمال المواثيق العالمية لحقوق الإنسان وتطبيقها في مجتمعاتها، باعتبارها حقوقاً أصيلة للمواطنين لا يمكن المساس بها.

على أنه من جهة أخرى فقد أدت آليات العولمة، من الناحية العملية، إلى تقليص هذه الحقوق، وإلى إزدواجية معايير تطبيقها خاصة على المستوى الدولي، بحيث أصبحت قضية حقوق الإنسان أداة في يد

القوى المهيمنة على آليات العولمة تستغلها لإحتواء وإخضاع دول العالم، خاصة في الجنوب، لهيمنتها.

وفي هذا الإطار ظهر العديد من الاستجابات وردود الفعل المختلفة والمتناقضة. ففي الوقت الذي استجابت فيه بعض القوى الاجتماعية والسياسية لهذا الإحتواء بوعي أو بدون وعي، فقد أدركت قوى اجتماعية وسياسية أخرى ما يمكن أن يترتب على هذه السياسات من أضرار يمكن أن تهدد ليس فقط ما تنص عليه مواثيق حقوق الإنسان، وإنما وجود الإنسان ذاته بالشروط التي يختارها لنفسه، ولذلك فقد تبنت هذه القوى موقف المقاومة الإيجابية من أجل حقها في الإستمتاع بحقوق الإنسان بشكل حقيقي يعكس احتياجاتها على كل المستويات.

وقد تعاصر مع تلك الظواهر أيضاً وفي إطارها تصاعد الاهتمام، على أساس رؤى جديدة، بالمجتمع المدني وبالدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به مؤسساتها في تنمية المجتمع وتحرر الإنسان. وقد امتد هذا الاهتمام وانتشر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وساعد على تكريس ذلك تطور الرؤى بالنسبة لهذا القطاع بحيث أصبح وجوده مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية بالمعنى الشامل الذي يتضمن أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد تأثر تطور هذا القطاع أيضاً سلباً وإيجاباً بالتغيرات العالمية التي حدثت في الحقب الأخيرة من القرن الماضي والتي أدت إلى تسارع حركة آليات العولمة.

ومن هنا تأتي أهمية ورشة العمل هذه حيث أن موضوعها يمكن أن يتيح الفرصة لإلقاء بعض الضوء على جدلية العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بحيث نستطيع في هذه البقعة من العالم الوصول إلى قدر من وضوح الرؤية الذي يساعدنا على أن نخطو خطوة أبعد على طريق توظيف قدرات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات حقوق الإنسان بشكل خاص في التفاعل مع المعطيات العالمية بشكل إيجابي يعكس حقوقنا العربية في التحرر والتنمية والكرامة. ومن المهم التأكيد هنا على أن هذه المفاهيم الثلاثة تكتسب أهمية خاصة لارتباطها

بشكل جدلي بإشكالية التنمية التي ما زالت تمثل التحدي الأساسي للمجتمعات العربية.

وسوف تقتصر هذه الورقة على توضيح بعض المفاهيم والرؤى انطلاقاً من واقعنا العربي، دون رفض للتعامل مع الرؤى والمعطيات والإنجازات الإنسانية أياً كان مصدرها. على أن ما يهمنا هو تأكيد حقيقة **أن التفاعل الإيجابي مع العالم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انطلقنا من واقع صلب قادر على الإبداع الأصيل والمساهمة الحقيقية فيما يحكم العالم من مبادىء وأفكار ومعطيات. ويستلزم ذلك** تقديم عرض للمفاهيم التي تستند إليها الورقة.

١ ـ التنمية:

على الرغم من تزايد الثروات في المنطقة العربية بعد اكتشاف النفط على مدى العقود الخمسة الماضية، وانتقال جزء من هذه الثروات إلى الأقطار غير النفطية عن طريق هجرة العمالة فإن معظم المجتمعات العربية ما زالت تعاني بشكل عام من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وتزايد اندماجها وتبعيتها للسوق العالمية بشروط غير متكافئة مما حدّ من قدراتها على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وأصبحت حركتها محكومة بأزمات الاقتصاد العالمي وبالحلول والسياسات النابعة من القوى المسيطرة عليه. وقد أبرز ذلك الحاجة إلى أن تعيد المجتمعات العربية النظر في تجاربها وسياساتها التنموية والبحث عن رؤى تنموية مغايرة تدفعها للخروج من مأزق التخلف والتبعية. يبرز في هذا الإطار اختيار التنمية الشاملة التي تتخطى النمو الاقتصادي بحيث تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبحيث يكون المواطن هو محورها من حيث المشاركة في صنعها وفي الحصول على ثمارها. **لذلك فهي تقوم في الأساس على ديمقراطية المشاركة وعلى العدالة الاجتماعية.** وحتى تتحقق التنمية الشاملة يجب أن تكون أهدافها تعبيراً عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، ونابعة من المجتمع المحلي وليس من

خارجه. ولذلك يجب أن تعتمد أساساً على المبادرات الإبداعية المنظمة للمواطنين أصحاب المصلحة، وعلى المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرارات التنموية وتنفيذها في إطار العمل على الحفاظ على الاستقلال الوطني. **ويتضح من ذلك العلاقة العضوية بين التنمية القائمة على المشاركة الشعبية وبين مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهمها في هذا الإطار المنظمات الأهلية بالمفهوم الذي تتبناه هذه الورقة.**

٢ ـ العولمة:

العولمة هي عملية تاريخية مركبة، كما أنها تعتبر مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تقوم على التحول من مرحلة الرأسمالية الوطنية الإحتكارية إلى مرحلة الشركات عابرة القارات، **فهي إذن حلقة من حلقات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي بآليات جديدة وليست بأي شكل من الأشكال نهاية التاريخ.** وتهدف العولمة إلى إدماج مجتمعات العالم إقتصادياً وسياسياً وثقافياً لتصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي القائم على السوق. وهي وإن كان جوهرها اقتصادياً يقوم على تقسيم عالمي جديد للعمل إلا أن لها أبعاداً سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية عسكرية. وتتجاوز آليات العولمة حدود الدولة بالمعنى المتعارف عليه ومن ثم لا تعتمد على الشعور أو الالتزام الوطني.

وتقوم ظاهرة العولمة على أساس الاختلافات في مستويات تطور ونمو المجتمعات المختلفة من العالم حيث تمثل المجتمعات الفقيرة ميزة نسبية للاستثمار العالمي من حيث انخفاض تكلفة الانتاج (وأهمها رخص العمالة)، ولذلك فإن منطق العلاقة يدعو إلى ضرورة الإبقاء على مستويات النمو غير المتكافئة بين الدول وليس إلى العمل على تجانس هذه المجتمعات وتقارب مستوياتها بهدف خلق «القرية الكونية» كما يرى معضدو العولمة.

والمشكلة هنا تكمن في عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الدول المهيمنة على السوق الرأسمالية العالمية في الشمال وبين الدول النامية في

الجنوب. فنحن لا نتحدث عن تطور حضاري شامل ومتكامل ونابع من داخل كل المجتمعات **وإنما عن تطور مفروض على بعض أجزاء من العالم لصالح أجزاء أخرى.** وتؤدي هذه العمليات إلى تهميش مجتمعات برمتها على المستوى الدولي، وطبقات وفئات اجتماعية على المستوى المحلي، إذا أثبتت عدم قدرتها على الاندماج المنتج في النظام العالمي وذلك تطبيقاً لمبادىء الداروينية الاجتماعية التي تقوم على البقاء للأصلح.

وتبرز آليات العولمة في تيارين أساسيين: ينزع التيار الأول إلى تخطي الكيانات القومية عن طريق إضعاف الدولة القومية المركزية سياسياً لصالح فئات المجتمع المحلي في إطار تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، واقتصادياً عن طريق دمج الاقتصاديات الوطنية دمجاً كاملاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مع تأمين حرية انتقال رأس المال وأدوات الإنتاج والسلع. وهذا ما يحدث لدول الجنوب واقتصادياتها. أما **التيار الثاني** فيتمثل في الاتجاه إلى إنشاء تكتلات وكيانات سياسية واقتصادية عبر قومية تتخطى قدراتها وإمكاناتها قدرات الدولة القومية، بهدف تعظيم قوة الدول والكيانات الكبرى في إطار النظام العالمي الجديد. ويبرز هذا الاتجاه في حركة تطور دول الغرب الرأسمالي (الباز ١٩٩٧: ٢٦). على أنه يجب الإنتباه إلى أن الشركات عبر القومية في هذه المرحلة من العولمة لم تنفصل تماماً عن الدول التي نشأت فيها حيث يتم التفاعل بينهما جدلياً مع استمرار المساندة والدعم المتبادل. وتتمثل إشكالية العولمة بالنسبة للمنطقة العربية أساساً في عدم التكافؤ في ميزان القوى الذي يعوق مساهمتنا في ظاهرة العولمة كفاعلين ويحصر دورنا في إطار المفعول به.

٣ ـ المجتمع المدني:

يختلف تعريف المجتمع المدني الذي يشمل أنواعاً عديدة من المؤسسات، من أهمها المنظمات غير الحكومية، بسبب اختلاف الرؤية وتعدد الوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات، ويرتبط التعريف لذلك بالمنظور Paradigm الذي ينظر من خلاله إلى هذه المنظمات. ويهمنا هنا

الإشارة إلى منظورين من حيث الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، وهما المنظور الوظيفي The functional paradigm والمنظور البنيوي The structural paradigm (البصام: ١٩٩٧). **أما عن المنظور الوظيفي** فهو الذي يأخذ في الاعتبار وظيفة المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجتمع بشكل عام. ولذلك فهي عادة ما تقوم لمعالجة المشكلات بعد ظهورها. وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية أو الخدمية/ Welfare Service delivery، وفي هذا الإطار تتسم المنظمات بأنها تحمل جزءاً من العبء عن الدولة، كما أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة، بالإضافة إلى أنها قد تلعب دوراً اقتصادياً في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج. على أنها في هذا الإطار لا تهدف عادة إلى إحداث تغيير جذري في نظام المجتمع، **بل إن معظمها يعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم** The status Quo. **كما أنها بطبيعتها الرعائية الخدمية لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين.** لذلك فقد اعتبر البعض هذا الدور، إلى جانب الدور الخيري التقليدي، هو بمثابة إعادة لإنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخياً في كثير من المجتمعات Landim 1992: 3.

أما المنظور البنوي فيرتبط بدور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي. ويتسم دورها في هذه الحالة في علاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) بكونها تؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليست تابعاً أو ملحقاًResidual بالعناصر الأخرى. كما يتسم القطاع بالديمومة وبأنه ليس طارئاً، ولذلك يكون نشاطه مخططاً وليس ظرفياً Adhoc، وأخيراً يعتبر العمل الأهلي بهذا المنظور مؤسسة institution وليس مجرد تنظيم. وتعرف المؤسسة هنا بأنها مجموعة من القواعد والقوانين الراسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح

الجماعية، وهي كذلك أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به وتثمينه من قبل المجتمع. والمنظمات غير الحكومية بهذا المعنى تتجاوز الدور الرعائي ـ الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى تعزيز القدرات، والدفاع عن الحقوق والتمكين Empowerment للجماعات المستهدفة. حتى لو قدمت الرعاية والخدمات فهي تقدمها كمؤسسة قامت أساساً للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها، مما يعطيها شرعية ويضع تطويرها في إطار التغيرات في البنية الاجتماعية (البصام ١٩٩٧). وقد برز هذا المنظور للمنظمات الأهلية في أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية. ولم يكن اهتمامها موجهاً إلى التنمية الاقتصادية بشكل محدود، ولكن إلى تغيير الواقع هيكلياً. فبدلاً من التركيز على مشروعات تحقق نتائج مادية محددة للفئات المستفيدة، كان هدف هذه المنظمات هو خلق المواطن القادر على التغيير عن طريق تطبيق منهج «التعليم السياسي» الذي وضعه باولو فيريري، والذي يمحو الأمية الأبجدية والسياسية في نفس الوقت بهدف توعية وتعبئة الجماهير Landim 1992. وفي هذا الإطار ترتبط المنظمات غير الحكومية بنيوياً بالتنمية، بحيث تكون في هذه العملية طرفاً في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة القائمة على التوازن في علاقات القوى بين الأطراف. ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة Participatory Development ويعني ذلك بالتالي **أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي**، حيث تعمل هذه المنظمات على خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لأشكال التغيير والتقدم. وتأخذ المنظمات غير الحكومية بهذا المفهوم البنيوي معنى الفاعل (أو الوسيط) الاجتماعي Social agent، أي أنها تمثل القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي، عن طريق القدرة على التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام (البصام ١٩٩٧). ويوسع ذلك من سلطات المنظمات غير الحكومية بحيث تصبح فاعلاً جماعياً في التنمية Collective agent for development.

ويعني ربط المنظمات غير الحكومية بالتنمية بنيوياً بالمعنى السابق ذكره، ضرورة وجود رؤية تنموية واضحة ومترابطة على المستوى القومي وعلى المستوى الفردي والمحلي، تقوم أساساً على احترام البشر ومن ثم على ديمقراطية المشاركة وعدالة التوزيع. وهنا يظهر مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمحرك للمنظمات غير الحكومية بدلاً من فكرة الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالرعاية والخير والإحسان وتقديم الخدمات.

ويلاحظ أن التعامل مع القطاع الأهلي بشكل عام ما زال يسوده المعيار الوظيفي. وربما تعود سيادة المنظور الوظيفي لهذا القطاع على مستوى العالم، فيما عدا بعض الاستثناءات في بعض مناطق العالم الثالث، إلى أن محاولات التنظير أو التعريف لهذا القطاع ما زالت تأتي من دول الغرب الصناعية حيث تطور هذا القطاع بحيث أصبح يمثل قطاعاً ثالثاً بين الدول والسوق، يقوم بوظائف محددة في إطار النظام الاجتماعي القائم.

وتوضح دراسة تطور المنظمات غير الحكومية والأدوار المنوطة بها في مختلف مناطق العالم أن هناك فارقاً أساسياً في هذا المجال بين مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة، وبين المناطق الأخرى من العالم الثالث. فرغم أن نشأة المنظمات الأهلية في معظم أنحاء العالم قد ارتبطت بفعل الخير ورعاية الفئات المحرومة إلا أنها تطورت لتصبح قطاعاً يكاد يكون متميزاً في الغرب يلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وقد يقوم أحياناً بالضغط على الحكومة من أجل اتخاذ قرارات معينة أو الرجوع عنها. إلا أن نشاطه ما زال في الغالب الأعم، يتم في تناغم مع النظام الاقتصادي والسياسي السائد الذي حقق درجة كبيرة من التقدم والاستقرار. أما في دول العالم الثالث التي ما زالت تكافح من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحيث تعمل المنظمات الأهلية في إطار نظم لا تسمح بالديموقراطية بمعنى المشاركة الحقيقية للمواطنين، فإن بعض هذه المنظمات الأهلية تلعب دوراً تحريرياً بهدف تحقيق الاستقلال الوطني وبهدف تطوير وتغيير النظم السياسية

والاقتصادية والاجتماعية السائدة بحيث يصبح المجتمع أكثر ديموقراطية وعدالة. هذا إلى جانب الدور التنموي التعبوي النضالي الذي تقوم به المنظمات الأهلية في بعض هذه المجتمعات والذي يقوم على تمكين المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عمليات التغيير الاجتماعي (الباز ١٩٩٧ : ٣٨).

٤ ـ حقوق الإنسان:

رغم صدور العديد من المواثيق والعهود المنظمة لحقوق الإنسان من كل جوانبها إلا أن هذا الموضوع ما زال محلاً للجدل وللخلاف. وفي هذا الإطار تظهر قضية عالمية وخصوصية حقوق الإنسان، كما تبرز قضية التناقض بين ما تنص عليه المواثيق وبين تطبيقاتها وازدواجية المعايير الدولية حيال هذا التطبيق.

كما تظهر الممارسة أيضاً نوعاً من الانتقائية في التطبيق حيث يتم التركيز خاصة من قبل منظمات دول الشمال على حقوق الإنسان السياسية في مواجهة الدولة دون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وربما يفسر تجنب التأكيد على النوع الأخير من الحقوق بارتباط ممارستها إلى حد كبير بقضايا العدالة الاجتماعية وبالقضاء على علاقات الهيمنة والاستغلال سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ومن ثم تحويل نشطاء حقوق الإنسان إلى مناضلين من أجل التحرر والتنمية. ولذلك تنحو القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد إلى إحتواء حركات حقوق الإنسان وتشجيع وتوجيه أنشطتها نحو الحقوق السياسية التي تضعها في موقف مواجهة مع الدولة في غالب الأحيان، دون إحداث تغيير هيكلي يذكر في بنية المجتمع المحلي أو في بنية العلاقات الدولية غير المتكافئة.

ومن هنا تأتي أهمية القراءة النقدية من جانبنا لكل المفاهيم والصياغات الجديدة النابعة من الغرب مثل الليبرالية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. . . الخ، وذلك على ضوء تاريخها الثقافي والاجتماعي من ناحية وفي إطار ملاءمتها للنضال ضد الاستغلال والهيمنة والتهميش

من ناحية أخرى. ومن ثم يمكن تطبيقها في مجتمعاتنا كآلية للتحرير السياسي والاجتماعي وليس للإحتواء. وبناء على ذلك، فإنه من الملائم لنا في المنطقة العربية أن نتبنى، عملياً مفهوماً أكثر شمولية لحقوق الإنسان، يؤدي إلى تفعيل الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والعهود لكنها لا تمارس بشكل فعال، كما يشمل حقوقاً جديدة، أو لم ينص عليها صراحة في هذه المواثيق والعهود، ولكنها تتلاءم مع أهدافنا وتطلعاتنا التحررية. وتتضمن هذه النظرة الشمولية حقوقاً على مستوى المجتمع الدولي، والمجتمع المحلي وكذلك على مستوى الأفراد.

ـ **فبالنسبة للمستوى الدولي** يعتبر حقاً من حقوق الإنسان رفض الشعوب محاولات الهيمنة التي تقوم بها الدول الكبرى لفرض السيطرة على دول أخرى، حتى لو كان ذلك برضاء الحكام المحليين، وكذلك حق الشعوب في التأكيد على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار يعتبر النضال من أجل التحرر حقاً من حقوق الإنسان.

ـ **أما على المستوى الوطني** فيعتبر مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على علاقات الاستغلال، عن طريق توزيع الموارد والأعباء على المواطنين بشكل عادل، حقاً من حقوق الإنسان. وينسحب ذلك أيضاً على الحق في المطالبة بتوفير آليات ديمقراطية المشاركة في الحكم وفي صنع القرار. ويرتبط ذلك بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، ولذلك فإن الاستراتيجية التنموية التي تتبناها الدولة يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان بالسلب أو الإيجاب.

ـ **أما على مستوى حقوق الأفراد**، بالإضافة إلى ما سبق، فإن لهم الحق في ما نصت عليه المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على أن يتم تفعيلها لضمان حصول الأفراد على حقهم في التعليم والعمل الشريف والرعاية الصحية والحاجات الأساسية التي تضمن حياة كريمة تمكن المواطن من الاستمتاع بحقوقه الأخرى مثل حق التعبير والتنظيم من أجل الضغط للمطالبة بحقوقهم.

*** من المهم التأكيد على أن هذه المستويات الثلاثة لا تتجزأ، وأن أي انتهاك لأي مستوى منها يعتبر انتهاكاً لها كلها، ولذلك لا يجوز التركيز على بعد منها مع إهمال الأبعاد الأخرى.**

العولمة والمجتمع المدني:

أدت سيادة آليات العولمة إلى إعطاء المجتمع المدني دفعة قوية وزخماً عن طريق إتاحة الفرص لنموه وتطور قدراته وتلاحم وتفاعل مؤسساته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد أدى الإهتمام العالمي بهذا القطاع إلى توفير الموارد والمساعدات التي ساعدت على بناء قدرات العديد من المؤسسات وبدء انطلاقها للقيام بأدوار مجتمعية ملحوظة. كما كان للتفاعل على المستوى الدولي دور في تبادل الخبرات والانفتاح على رؤى اجتماعية وسياسية وحركية جديدة من شأنها إنضاج هذا القطاع واتساع قدرته على الحركة والمشاركة ومن ثم الدفع لتوسيع هامش المشاركة الديمقراطية في صنع القرار في المجتمعات المختلفة.

على أن هناك وجهاً آخر للعولمة يؤثر سلباً على مؤسسات المجتمع المدني إما بطريق مباشر عن طريق إخضاعه لما يترتب على خضوع الدولة لآليات العولمة، أو بشكل غير مباشر حين يكون المجتمع المدني نفسه هدفاً مباشراً لآليات العولمة باعتباره بديلاً عن الدولة، وباعتبار مؤسساته آليات لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة والملائمة لتحقيق شروط العولمة.

وتخضع المجتمعات المدنية في دول الجنوب للعولمة في نفس إطار تقسيم العمل الدولي وعلاقات القوى القائمة على غياب التكافؤ وبالتالي هيمنة قوى الشمال السياسية والمدنية على قوى الجنوب السياسية والمدنية أيضاً.

أما الآثار المباشرة للعولمة على منظمات المجتمع المدني في الجنوب فتتمثل في التالي:

ـ استخدام منظمات المجتمع المدني المحلية كآلية للمعارضة المنظمة لتغيير النظم السياسية كما حدث في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وذلك باعتراف بعض القيادات العالمية للمجتمع المدني والتي كان لها دور في هذه العملية («خطاب لجورج سوروس، ميامي ١٩٩١»).

ـ **في إطار العمل على إضعاف دور الدولة القومية كبعد من أبعاد العولمة** ينادي البعض بأن يصبح المجتمع المدني مصدراً لهوية بديلة للأفراد. ويعبر بنجامين باربر عن ذلك بقوله: «يمكن للمجتمع المدني في مواجهة طغيان السوق وضعف الدولة أن يقدم هوية بديلة للأفراد ويمكن أن يجعل الدولية شكلاً للمواطنة». ويقول سعد الدين إبراهيم أن: «العولمة هي نوع من الديمقراطية التي تجمع بين مواطني العالم في مساواة». ويساند ذلك الدعوة إلى إقامة مجتمعات عالمية متخيلة عن طريق شبكات اقتصادية وسياسية تتحدى الدولة القومية.

ـ **تظهر آليات عولمة المجتمع المدني** في اشتراط معظم منظمات التمويل الدولية وصول المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى مستويات تحددت معالمها خارج بلادها، مما يدفع المنظمات الوطنية إلى محاولة التأقلم مع هذه المعايير الدولية والذي قد يصل بها إلى حد الإغتراب عن مجتمعاتها.

ورغم تركيز المنظمات الوطنية على القضايا المحلية فإن رؤيتها في كثير من الأحيان لهذه القضايا تتأثر بآليات العولمة.

ـ **وفي إطار العمل على عولمة المجتمع المدني** زادت الضغوط في السنوات الأخيرة للعمل **على توحيد الشروط القانونية لعمل المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المختلفة**، وتعكس تلك الشروط رؤية دول الشمال لدور المجتمع المدني. وقد أصدر البنك الدولي نموذجاً للمبادىء القانونية التي يجب أن تحكم هذا القطاع دون الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمعات المختلفة ومدى تطور المجتمع المدني فيها. ويطرح ذلك السؤال عن حق المجتمعات في اختيار استراتيجياتها الاجتماعية.

- يتم العمل على عولمة المجتمع المدني من خلال الشبكات والمؤتمرات الدولية.

* **بالنسبة للشبكات** فإنه رغم تمثيل منظمات الجنوب فيها إلا أن الأخيرة تعمل في الغالب ـ إن لم يكن دائماً ـ في خدمة أهداف العولمة، خاصة وأن السيطرة تكون غالباً لقيادات من دول الشمال.

* **أما بالنسبة للمؤتمرات العالمية** التي ازدحمت بها الحقبة الماضية فعلى الرغم من وجود منتدى للمنظمات غير الحكومية فإن وثائق المؤتمرات التي يتم تبنيها تقوم على التوافق، نظرياً ولكن من الناحية العملية هناك قدر كبير من الإذعان لما تقرره الدول المسيطرة على مراكز العولمة.

- رغم الدعوة عالمياً إلى الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية فإن المشروعات التنموية يتم توجيهها إلى أنشطة جزئية لا تحقق التنمية بالمعنى البنيوي الشامل الذي يعزز القدرات بالشكل الذي يحقق الاستقلال والاعتماد على الذات ومن ثم الوصول إلى الاعتماد المتبادل بين الدول على أساس من الندية والتكافؤ.

- يضاف إلى ذلك تركيز المنظمات المانحة على دور المنظمات غير الحكومية كبديل عن الدولة في تقديم الخدمات خاصة في إطار سياسات التكيف الهيكلي التي تقلل من دور الدولة وتدعو إلى تخفيض مستوى الانفاق العام كسياسة من السياسات الأساسية للعولمة.

- تؤدي سياسات العولمة إلى غياب الديمقراطية في كثير من الأحيان. فمع زيادة الفقر والتفاوتات الطبقية المصاحبة للعولمة يزداد التوتر الاجتماعي والسياسي وتلجأ الحكومات إلى تشديد القبضة على المعارضين والنشطاء سياسياً ومدنياً وتبنى آليات وسياسات معادية للديمقراطية.

- **كما تؤدي خصخصة الاقتصاد كآلية من آليات العولمة إلى تهميش قطاعات كبيرة من المواطنين** اقتصادياً واجتماعياً مما يؤدي إلى تهميشها سياسياً وإلى إبعادها عن المجال العام الذي يعتبر المجتمع المدني جزءاً منه.

يضاف إلى ما سبق ما يقوم به تمويل المنظمات غير الحكومية من دور في تحقيق شروط العولمة وذلك من خلال السياسات والبرامج والمشروعات التي يركز عليها.

ففي إطار إضعاف دور الدولة القومية يتجه التمويل إلى العمل على تنمية اللامركزية من خلال التركيز على مشروعات التنمية المحلية دون ربطها بخطط التنمية القومية الشاملة وذلك من خلال دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية والضغط في هذا الإطار على الحكومة لقبول تعاون الجهات المانحة مباشرة معها. ويعكس هذا التوجه **تجاهل الهيئات الدولية المانحة أهمية الدولة القومية لمجتمعاتنا حيث أن وجود دولة قومية قوية مستقرة وديمقراطية شرط لوجود مجتمع مدني قوي وفعال.**

ويتجه التمويل الأجنبي في بعض الأحيان إلى بعض الفئات والأنشطة البحثية التي تساعد نتائجها على تدعيم آليات تفكك الدولة القومية. ومن ذلك:

- التركيز على المنظمات الخاصة بالأقليات وعلى البحوث التي تلقي الضوء على مشكلاتهم وتغليب الحلول الانفصالية على الحلول التوحيدية. ويمكن القول بأن تمويل بحوث الأقليات في الوطن العربي منذ السبعينات لم يكن صدفة وإنما كان الهدف منه إعداد خريطة مفصلة للأقليات في الوطن العربي لتكون أساساً للتعامل مع الظاهرة من المنظور المشار إليه. وقد ظهرت آثاره في الثمانينات والتسعينات في التوترات الطائفية والحركات والحروب الانفصالية متوازية مع تصعيد آليات العولمة.

ـ وتأكيداً على ذلك فقد أظهرت بعض الدراسات زيادة التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية في مناطق الانقسامات والصراعات مثل ٥٢٪ لبنان ـ ٤٨٪ السودان ـ ٧٤٪ فلسطين (الباز ١٩٩٧). ومن المعلوم أن انتشار الانقسامات العرقية والدينية من شأنه أن يؤدي إلى شرذمة القوى الاجتماعية وإضعافها بحيث يصبح من الصعب تكوين مجتمع مدني قوي وفعال.

ـ تمويل أنشطة المنظمات التي تؤدي إلى الإسراع بتحويل اقتصاديات الأقطار المعانة إلى اقتصاد السوق حتى يسهل إدماجها في السوق العالمية في إطار العولمة.

فعلى سبيل المثال يتم التركيز على المشروعات الاستثمارية والصناعات الصغيرة التي يقوم بها أفراد، في توازٍ مع تنمية القيم الفردية وثقافة السوق بين الفقراء. ويلاحظ في هذا الإطار إبتعاد التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية تماماً عن الشكل التنظيمي التعاوني للمشروعات، رغم أنه قد يكون الشكل الأكثر كفاءة وملاءمة للمجتمعات الفقيرة في كثير من الأحيان.

ـ **وقد أظهرت الدراسات** أن المؤسسات الأجنبية تتدخل في اختيار المشروعات بنسبة ٣١٪ مع التركيز على المشروعات التي يمكن تقييم نتائجها كمياً دون النظر للملاءمة الاجتماعية والثقافية. عادة ما تؤدي هذه المشروعات إلى تحسن موقت في وضع المستفيدين دون تغيير جذري في وضعهم ودون اهتمام ببناء قدراتهم ولا قدرات المنظمة. ويؤدي ذلك إلى بقاء المنظمة والمستفيدين في وضع المستقبل للمساعدة. وبعد انتهاء التمويل يعود الحال إلى ما كان عليه وتظل المنظمة في حاجة إلى المساندة. وتشير نتائج البحوث إلى أن ٥٠٪ من المنظمات الأهلية العربية ترى أنها لا يمكنها الإستغناء عن التمويل، أي أن التمويل يزيد من اعتماد المنظمات على المانحين ومن ثم تكريس التبعية لهم، وفقدان المنظمة لاستقلاليتها. (الباز ١٩٩٧)

- **يتوجه التمويل إلى العمل على نشر وتطوير المنظمات الدفاعية ذات التوجه الليبرالي خاصة تلك التي تتبنى قضايا** الديمقراطية، الليبرالية، حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان السياسية في مواجهة الدولة مع تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما تساندها جهات التمويل في صراعها مع الدولة.

ونخلص مما سبق إلى ملاحظة أن عولمة المنظمات الأهلية تؤدي إلى تكريس الدور الوظيفي للمنظمات الأهلية في دول العالم الثالث، إلى جانب جعلها آلية لتنفيذ رؤى وخطط تنموية تهدف أساساً لإدماج هذه الدول في إطار النظام العالمي الجديد ومن ثم تكريس التبعية والتخلف. وتستبعد هذه العملية بالضرورة الدور البنيوي للمنظمات الأهلية الذي يقاوم بطبيعته النضالية الوطنية هيمنة آليات العولمة القائمة على عدم تكافؤ القوى دولياً.

وهنا تبرز أمامنا قضية على أعلى مستوى من الأهمية تتعلق بحق وقدرة مجتمعات العالم الثالث، على الاختيار التنموي الصحيح والملائم، والذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً بأبعادها المحلية والقومية، وبهدف القضاء على التخلف والتبعية، وبحيث يمكن تحويل آليات العولمة القائمة على عدم التكافؤ والهيمنة، إلى آليات تقوم على التفاعل المتكافيء والتبادل والحوار الحضاري في عالم أكثر إنسانية. ويرتبط هذا الاختيار، بالضرورة، بتعظيم قدرات المواطنين على المشاركة الحقيقية والفعالة في تحقيق هذا الخيار التنموي، الذي تقف في مواجهة تحقيقه ضغوط وصعوبات دولية عديدة، وكذلك معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية على المستوى الوطني والمحلي. ولذلك يبرز أمامنا الدور البنيوي للمنظمات الأهلية كخيار وحيد يضمن التعبئة النضالية الواعية للمواطنين، والتي تحتاجها دول العالم الثالث، إذا كانت تريد، بصدق، تحقيق التنمية الشاملة المستقلة.

مقترحات لتفعيل دور منظمات حقوق الإنسان في التعامل مع آليات العولمة

وتدور المقترحات حول عدد من المحاور والتساؤلات على الوجه التالي:

١ ـ بناء وتطوير قدرات منظمات حقوق الإنسان

يركز هذا المحور على ما يجب القيام به لتطوير قدرات منظمات حقوق الإنسان الفكرية والمفهومية بحيث تحقق حداً أدنى من الفهم المشترك لمعنى ومضمون حقوق الإنسان. ورغم أن نقطة الإنطلاق هي المواثيق الدولية لحقوق الإنسان يجب ألا تتقيد المنظمات بتلك المواثيق فقط وإنما العمل على فهمها ثم محاولة تخطي ذلك إلى إبداع مفاهيم وحقوق ترتبط بهدف تحرير الإنسان العربي والمجتمع العربي ووضعه على خريطة العالم كمشارك إيجابي. **وفي هذا السياق يمكن طرح الأسئلة التالية:**

- ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان السياسية وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهل يكفي الحصول على أحدها دون الأخرى، وكيف يمكن التأكيد على أهمية تكاملها وتفاعلها وبلورة الفكر الخاص بذلك؟
- الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان. هل تكفي بنود إعلان الحق في التنمية لتحقيق تنمية عربية مستقلة؟ ويرتبط بذلك أهمية التأكيد على حق التنمية المستقلة كحق من حقوق الإنسان، وتوضيح أبعادها المنبثقة من الواقع العربي في إطار رؤية تقدمية تحررية.
- كما يجب أن يطرح كذلك الحق في مقاومة قوى الاحتلال والهيمنة واغتصاب أراضي الغير بالقوة كحق من حقوق الإنسان العربي يجب الاعتراف به، والتأكيد على أن قوى الاحتلال والهيمنة هي بطبيعتها نفي لحقوق الإنسان بكل أبعادها.

- من المهم أن تناقش ثنائية عالمية/خصوصية حقوق الإنسان من منطلق تقدمي تحرري، والخروج بمفهوم يأخذ في الاعتبار مشروعية هذين العنصرين وأهميتهما لتوضيح الرؤية حيال حقوق الإنسان العربي.

٢ ـ علاقة منظمات حقوق الإنسان بالدولة:

في إطار العلاقة القانونية بين الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، ما هو هامش الحركة المتاح لمنظمات حقوق الإنسان؟

- هل تتسم العلاقة بالمواجهة وجوباً، أم أن هناك فرصة للتفاعل والتأثير والوصول إلى المشاركة في صنع القرار؟

- ما هي الشروط اللازمة لتحقيق شراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني وخاصة منظمات حقوق الإنسان والدولة؟

- ما هو تأثير العولمة على علاقة منظمات حقوق الإنسان بالدولة؟ وهل يتفق موقف العولمة الداعي لإضعاف الدولة مع الواقع العربي؟ وما هو الخط الفاصل بين الحفاظ على سيادة الدولة وبين تحولها إلى آلية للقهر الاجتماعي والسياسي والثقافي؟

- كيف تساهم منظمات حقوق الإنسان في مقرطة النظام السياسي؟ وما هو المطلوب لكي تصبح آلية فعالة لتحقيق هذا الهدف؟.

- ما هو تأثير اختلاف النظم السياسية العربية على العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان والدولة؟ وما هي الآليات المناسبة لتفعيل دور منظمات حقوق الإنسان على المستوى العربي في إطار هذه العلاقة؟.

- لمن تلجأ منظمات حقوق الإنسان في صراعها مع الدولة؟ هل تلجأ للأمم المتحدة وأجهزتها الرقابية، أم للدول الكبرى المهيمنة على آليات العولمة؟.

- ما هو الخط الفاصل بين مفهوم عالمية حقوق الإنسان، وبين فقدان الهوية الوطنية والخضوع لإرادة قوى خارجية؟.

٣ ـ تقييم أداء منظمات حقوق الإنسان العربية:

- ما هو الدور المتوقع لمنظمات حقوق الإنسان العربية وما هي أهدافها البعيدة؟ وهل استطاعت القيام بهذا الدور بالشكل الذي يوصلها لتحقيق أهدافها؟

- هل تنشط منظمات حقوق الإنسان العربية في كل المجالات التي وردت في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؟ أم أن هناك تركيزاً على الحقوق السياسية في مواجهة الدولة؟.

- لماذا يندر وجود منظمات تعمل على تأكيد حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية؟ وهل يعود ذلك لعدم اهتمام المجتمع الدولي بهذه الحقوق لأنها تثير بطبيعتها أسئلة حول عدم عدالة الأنظمة المحلية وهيمنة النظام الدولي ومن ثم يمكن أن تأخذ اتجاهاً أكثر ثورية في مواجهة العولمة؟

- ما هي علاقة منظمات حقوق الإنسان بالجماهير؟ وهل هي منظمات صفوية ترتبط بالصفوة المثقفة التي تتسم بعدم القدرة على التفاعل مع الجماهير؟ وما هو مستقبل منظمات حقوق الإنسان ومدى قدرتها على نشر قضاياها الدفاعية في المجتمع في غياب علاقة شراكة مع الجماهير؟.

- هل يمكن لمنظمات حقوق الإنسان العربية أن تقوم بدور دفاعي مؤثر حيال القضايا والحقوق العربية على المستوى الدولي؟.

- كيف يمكن لمنظمات حقوق الإنسان العربية أن تصبح أداة لزيادة وعي المواطن العربي بحقوقه وخلق المواطن الإيجابي المشارك؟

- ما هي المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف في سبيل تحقيق منظمات حقوق الإنسان لأهدافها؟

٤ ـ العولمة ومنظمات حقوق الإنسان:

ـ ما هي الآثار الإيجابية للعولمة على منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات حقوق الإنسان العربية بشكل خاص؟.

ـ ما هي الآثار السلبية للعولمة على منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات حقوق الإنسان العربية بشكل خاص؟

ـ كيف تعاملت منظمات حقوق الإنسان العربية مع العولمة حتى الآن؟ وهل استطاعت إيجاد الآليات التي تمكنها من المساهمة الإيجابية في دعم حقوق الإنسان العربي في التحرر والتنمية المستقلة على المستوى الدولي؟.

ـ ما هو الموقف العملي لمنظمات حقوق الانسان العربية من ازدواجية معايير تطبيق حقوق الانسان من قبل القوى المهيمنة على آليات العولمة؟

ـ هل يمكن الخروج من هذه التساؤلات بتحديد بعض المعايير النظرية والآليات العملية لتعامل منظمات حقوق الإنسان العربية مع العولمة بالشكل الذي يضع الوطن العربي على خريطة العالم فاعلاً وليس مفعولاً به؟.

٥ ـ التمويل وبناء القدرات المؤسسية:

رغم أن الأسئلة المطروحة سابقاً تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى بناء قدرات منظمات حقوق الإنسان إلا أن هناك حاجة إلى التركيز على قضية التمويل وبناء القدرات المؤسسية لمنظمات حقوق الإنسان لانعكاس ذلك مباشرة على قدرتها على الحركة، وذلك في إطار التساؤلات التالية:

ـ ما هو حجم حاجة منظمات حقوق الإنسان للتمويل مقارنة بالمنظمات الأخرى الرعائية والخدمية والتنموية؟.

ـ ما هي مصادر التمويل الأساسية؟ وهل تأخذ المصادر الأجنبية الحيز الأكبر من التمويل؟، ولماذا؟

ـ هل للتمويل الأجنبي تأثير على صياغة أجندة منظمات حقوق الإنسان العربية؟.

ـ هل يعود ضعف التمويل الوطني لعدم وعي القوى الاجتماعية العربية بمفاهيم حقوق الإنسان؟ أم لرفضهم لها؟ أم لعدم رضاء الدولة عنها؟

ـ هل يمكن أن يتوفر التمويل الوطني في حالة زيادة اهتمام منظمات حقوق الإنسان العربية بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية باعتبارها أكثر اقتراباً للحياة اليومية للمواطنين؟

ـ هل تأخذ الموارد المالية في منظمات حقوق الإنسان أهمية أعلى من الموارد البشرية؟ وهل لو تجاوزت منظمات حقوق الإنسان العربية طبيعتها النخبوية والتحمت بالجماهير يكون من شأنه أن يؤدي إلى بناء قاعدة اجتماعية تمكنها وتزيد من قدرتها على الحركة محلياً وإقليمياً ودولياً؟

ـ ما هي المشكلات المؤسسية التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان العربية، وما هي احتياجاتها، وكيف ترى إمكانية توفير هذه الاحتياجات؟

المراجع

الباز، شهيدة: (١٩٩٧) المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة متابعة مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

البصام، دارم: (١٩٩٧)، العمل الأهلي العربي المشترك، المفهوم، الواقع، التصورات البديلة، ورقة للمناقشة، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة.

Landim, Leilah: (1992) What is /an NGO? Notes on the Nonprofit Organizations in Brazil, Paper, 3rd International conference of Research on Voluntary and Nonprofit Organization, Indiana University, Center of Philanthropy, Indianapolis.

التعقيب الأول

عبده قاعي(*)

عشرة آلاف سنة من التاريخ والعالم يتكون: تاريخ عبور الإنسان، حيث يحط الرحيل ويرتبط بالأرض، فيغرس له فيها جذوراً ويرسم تطلعات وآمالاً بالاستقرار وببناء علاقات ودية مع مجاوريه في محيطه تنقله من تنازع البقاء إلى تجربة التكافل والتضامن، وتاريخ طموح الانسان لتجاوز مكان حلوله في رحلة دائمة نحو المجهول.

في هذا التاريخ الطويل الازدواجي الاتجاهات، كانت الطريق والأمكنة، وكانت المجتمعات وكانت المدن وكانت الدول، وكانت في الوقت عينه، النزاعات والحروب، من جهة، والمعاهدات والقوانين والأنظمة، من جهة ثانية، بغية توفير شروط وآليات الحلول والاستيطان والتحرك على الأرض وتبادل البضائع والخبرات والأفكار والحوار حول القيم والمعتقدات.

عشرة آلاف سنة شهدنا فيها تكون العالم وانبثاق السوق وتشعبها، من نشوء مدينة أريحا، ومن بعدها المدن السامرية والفارسية والإغريقية والفرعونية والفينيقية والرومانية والعربية وغيرها في بلاد الأناضول وانحاء الشرق والغرب، إلى تمدد طريق الحرير، قبل المسيح وبعده، هذا الطريق الذي نقل الشرق إلى الغرب، إلى تحقيق حلم اكتشاف الهند عبر البحر، من قبل كريستوف كولمبوس، منذ حوالي خمسة قرون ونيف، هذا

(*) دكتور وباحث اجتماعي.

الاكتشاف الذي نقل الغرب إلى أبعد من ذاته ليطال الطرف الآخر من البحر، حيث العالم الآخر، العالم الجديد، أي الأميركيتان.

عبر هذا العالم الجديد ومعه، اكتملت الأرض وأصبحت كرة واحدة تدور على ذاتها، كما تصورها غاليليه، ويدور الناس فيها وهم ما زالوا يبحثون عن مكان يستوطنونه وعن مدى لطموحاتهم وأحلامهم، من جهة، ولمجالات أسواقهم، من جهة ثانية.

العالم ابتدأ يكتمل منذ أكثر من خمسماية سنة. ومنذ هذا التاريخ، راحت تخلف العلاقة بين العالم المعلوم والعالم المجهول واللامحدود علاقات بين الأمكنة المعلومة. وقد تطورت خلال القرن العشرين هذه العلاقات وتكثفت وتسرعت وشهدتها في الآونة الأخيرة قوى التكنولوجيات والاقتصاد والمال لتستقطبها في إطار سلطة ممركزة ولا مرئية، توحد العالم وتحد في الوقت نفسه من قدرة الشعوب في أمكنتها المختلفة من التحكم بمصيرها والحفاظ على استقلاليتها[١].

وهكذا تكوّنت العولمة في نهاية هذا القرن الذي هو الألفان بعد المسيح، ونعني بالعولمة، حضور العالم، كنظام شامل يتحكم بالسياسة والإقتصاد والسوق وحركة المال والبضائع، في كل مكان، ويؤدي إلى تراجع قدرة أنظمة المجتمعات المحلية، في أمكنتها المختلفة، على مواجهة هذا النظام، والمحافظة على مصالحها تجاهه.

في ظل هذه الحقبة الجديدة من التاريخ، نحن اليوم نبحث عن علاقة مع الأرض المعلومة والمعولمة في آن، فتردنا هذه العلاقة إلى مجهول مكنون صلتنا بمكاننا المرتبط بالعالم والكون، من جهة، والمتضمن، من جهة أخرى، المعاني والأحاسيس والمشاعر التي تخصنا والتي تستلهمنا عبر مشهده الخاص وقيمه الخاصة وثقافته الخاصة ومزاياه الانسانية والاجتماعية الخاصة، وهذا ما يتطلب بحثاً متجدداً في مجالات حقوق الإنسان، في محلياتها وعالميتها وفي سبل تطبيقها.

---

(١) راجع: المجتمع المحلي، العولمة والبيئة، سلسلة أبحاث ومؤتمرات الشأن العام في قضايا الناس، جامعة سيدة اللويزة، عبده قاعي ص ٢٨، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٠.

٢ ـ أي مسار لحقوق الإنسان من أجل دفع حركة المجتمع المدني؟

يرتبط تحقيق مدنية المجتمع أو توسيع هذه المدنية وتطويرها بتعبئة قوى المجتمع وتهيئتها لدفع حركية جديدة في المجتمع تؤمن سبل العبور من وضع التنازع البدائي فيه إلى وضع الحوار المدني. وهذا ما ندعوه بمسار الحقوق لتفعيل مدنية المجتمع.

ويستلزم دفع هذه الحركية إتاحة فرص جديدة لبناء العلاقات في المجتمع وتشكيل الجماعات وتحديد مشاريع نشاطاتها واختيار المنهجيات والطرق والوسائل لتنفيذها على أساس تبادلي، توافقي ومبني على المشاركة والمساءلة. بناء عليه، يمكن اختصار مداخل هذه الحركية المدنية بالآتي:

- أن يعمل الانسان الفرد وأن تسعى الجماعات النظامية وغير النظامية من أجل تخطي **انتماءاتها البدائية** وبناء الهوية المجتمعية والسياسية المشتركة.

- أن يتحاوروا معاً لتذليل **دفاعاتهم التنازعية** الأولية من خلال بحثهم المشترك عن سبل الحفاظ على مقوّمات وجودهم الخاص وعن قواعد بناء مصالحهم العامة وأسس تكوين وجودهم العام.

- أن يقوموا معاً بالجهود اللازمة لتخطي الضرورات التي تحتّم لجوءهم إلى الأنظمة التبعية بأبعادها النفسية والإقتصادية والسياسية، وأن يبحثوا معاً عن السبل الملائمة لبناء حياتهم الحرة المستقلة على المستويات الخاصة والعامة كافة.

- أن يتفقوا معاً، عبر النقاش والحوار، على سبل تحريك المؤسسات العامة، من أجل تطويرها أو حتى تغييرها، ليتمكنوا من تجاوز الواقع المؤسسي القائم الذي قد يؤدي إلى مأسسة الإنسان. إن حوارهم هذا هو الوحيد الذي قد يساعدهم على المرور من واقع إنسان المؤسسة إلى وعد الانسان الممأسس.

فالمجتمع المدني هو مجتمع لمواطنين ممأسسين في الزمن القصير والمتحول دوماً، في إطار توجهات العولمة كما سبق وحددناها، والانسان المدني هو الانسان المشارك في مأسسة الحياة المشتركة في المجتمع بهدف تأمين المساواة والتعاون للجميع.

من هنا، يمكن القول إن المجتمع المدني هو الفرصة الوحيدة المتاحة للانسان فرداً وجماعة من أجل تسهيل تجاوزه لبدائية الحياة أي لأنظمتها البيولوجية والعقائدية والثقافية المحددة قبل فعل إرادته، في محاولة منه للعبور إلى حريته عبر تلمّس قدراته على بناء مدنيته، في أطرها المحلية والمعلومة، وتتحقق هذه المدنية هكذا من خلال ممارسة المواجهة الإصغائية مع الآخر، ويتم تطويرها من خلال توسيع الانفتاحات والفراغات التي تؤمنها هذه المواجهة.

المجتمع المدني هو مجتمع الناس والجماعات، الساعية لهندسة الفراغات التي يحدثها حوارها، من خلال القيام بمشاريع مشتركة. فالناس والجماعات في المجتمع المدني هم كلهم أطراف يعملون كشركاء من أجل بناء الحياة المشتركة والمجتمع المشترك والهوية المتحددة دوماً في إطار مؤسسات مشتركة ومتحركة تربط بين المجتمع المحلي والعولمة والبيئة.

كل هذا ينطلق من مؤسسات المجتمع المدني عبر توفير قدرات تحول في المجتمع يمكن تحديدها على مستويات ثلاثة هي:

٣ ـ التحولات المطلوب إجراؤها من قبل مؤسسات المجتمع المدني:

١ ـ تحول الحيز المكاني المتجانس (Le territoire homogène) أصلاً ومعتقداً إلى مساحة عامة (Espace Public) تجمع بين أجناس وعائلات ومعتقدات وثقافات متعددة ومتنوعة، على أساس المساواة

في الحقوق والواجبات والمشاركة في السلطة. يتم هذا التحول عبر التركيز على أمرين أساسيين:

- تنظيم المدى المادي للحياة الجماعية وهندسة عمرانه وفراغاته من أجل إبراز جمالية هذا المدى وتفعيل وظائفيته.
- ترتيب البعد الحقوقي في العلاقات كافة من أجل مواجهة التفاوتات الاجتماعية التي تعيق تحقيق المساواة بين الناس على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ ـ تحول المساحة العامة إلى حيز حضري (Lieu de cité) عبر دفع حركية انتمائية جديدة داخل المساحة العامة من أجل تمتين ارتباط المتغايرين ثقافياً واجتماعياً الذين تجمعهم هذه المساحة ببعضهم البعض وبالأرض التي يقيمون عليها، من جهة، وبالبيئة والعالم، من جهة أخرى.

هذه الحركية الانتمائية الجديدة هي مناسبة لتحقيق حلم التلاقي مع الذات المتنوعة في تراكم ذكرياتها الجينية، ومع الآخرين في تنوع أصولهم وثقافاتهم، عبر مشوار حواري متواصل يشبه مشوار الفينيقي الذي عبر البحر نحو الآفاق اللامتناهية، فتلاقى مع الآخرين وبنى مدينته محققاً فيها ترجمة فعلية لحواره مع من التقاهم في أنحاء العالم المختلفة التي زارها.

من ناحية أخرى، يمكن القول أن هذه الحركية التي تجمع بين المساحة العامة والانتماء بأبعاده المحلية والعالمية هي الوحيدة التي قد تسمح بالتحسس بالبعد البيئي للحياة وبالالتزام الجماعي في مجالات تنمية موارد الطبيعة كشروط أساسية لاستدامة نوعية الحياة على الأرض.

٣ ـ تحول الحيز الحضري إلى مدى بصري وحسي (Espace visuel et sensible) عبر إبراز حركية جديدة لمشهد (Paysage) هذا الحيز تجمع بين تراكمات الصور الرمزية المعهودة للمكان وبين الصور الجديدة التي يكتسبها هذا المكان من خلال انفتاحاته على العالم، وتتطلب

هذه الحركية توفير ركائز حسية لحركة الخيال تكسب الناس إمكانات جديدة في مجالات تكوين هويتهم المتراكمة التي تجمع بين المحلي والعالمي.

٤ ـ أية صلة إجتماعية يفترض تعزيزها من قبل مؤسسات المجتمع المدني من أجل تفعيل حقوق الإنسان في مناخات العولمة الراهنة؟

سنجيب على هذا السؤال من خلال الرسم التبياني المرفق[١].

نحو الصلة المبنية على الإنتقاف:

ما هو الإنتقاف؟[٢].

الانتقاف أو الثقافة الإنتقافية المقترحة تنطلق من التحولات الحاصلة في غالبية المجتمعات المعاصرة، بأبعادها التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى أبعادها الثقافية. هذه التحولات التي طالت صلاتنا الاجتماعية والبيئية بشكل عام تعيدنا إلى مسألة القيم، قيم الغيرية التي يمكن من خلالها إعادة إطلاق الحوار الديموقراطي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

نحن بحاجة اليوم، كما سبق وأشرنا إلى ذلك في أعمال مؤتمر البلدية والمدينة (١)، إلى «إعادة صياغة طبيعة صلتنا الاجتماعية لتصبح أكثر انتقافاً، أي قادرة على التعاطف والتفاهم والتفاعل مع الغير المختلف ثقافياً، وعلى تقديره ومحبته والركون إليه كما هو في إطار مشروع اجتماعي مجتمعي يتضمن الجميع ويخاطبهم ويسمح لهم بالتحاور دون أن يدمجهم في تكوين ثقافي واحد.

---

(١) راجع تنمية المجتمع المدني في لبنان، منظومة قيم ومبادرة وتواصل المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم Mercy Corporation International.

(٢) البلدية والمدينة، راهبات القلبين الأقدسين، مؤسسة القرطباوي بالتعاون مع بلدية جبيل ومؤسسة فريديريش ايبرت، إدارة عبده قاعي، بيروت ١٩٩٩، ص ١٢٥.

أمين معلوف يتكلم عن الهويات القاتلة Les Identités Meurtrières[1]، فما العمل لكي نخرج من إشكالية الهوية المحددة أصلاً ومعتقداً وثقافة، ولكي نتمكن من أن نركّز أكثر على هوية الثقافة التي تبنى وتتراكم وتتشعّب عبر الحوار بين الثقافات، منه على ثقافة الهوية التي تنغلق على ذاتها، فتدافع دون أن تحاور، وتقبل ما يشبهها، وترفض ما يختلف عنها، وتقتل عندما تعجز عن كل ذلك؟.

عبر هذه الثقافة البانية للهوية «هوية الثقافة»، أي الثقافة التي تنتج نفسها دوماً من خلال حوارها مع الآخر، يمكن وعي أبعاد هويتنا المتراكمة في ذكريات جيناتنا التي ترقى إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة من الزمن، والتي يمكن لها أن تكمل مشوارها بشكل جديد في حوارها مع الآخر.

مسار العبور إلى الهوية الثقافية «الانتقافية» يدفع بنا إلى طرح عدد من الأسئلة، ندرجها كالآتي:

- ما العمل لكي نتمكن من الخروج من المؤسسة الثابتة والقيم الجامدة من أجل الدخول إلى المؤسسة الحية والقيم المحيية أو الداعمة للحياة بكل أشكال تعابيرها؟
- نحن نقول دوماً أن الناس يرحلون، لكن المؤسسات تبقى. فما العمل لكي نسمح للمؤسسات بأن تتطور أو تتحول مع رحيل منشئيها؟
- ما العمل لكي نقتنع من أن قيم الناس الحقيقية هي تعابيرهم عندما يشعرون أنهم يقدمون أفضل ما عندهم؟
- ما العمل لكي نتمكن من أن نصغي إلى الناس بالدرجة والعمق اللازمين، ولكي يتمكنوا هم بدورهم من التعبير بأفضل ما عندهم؟
- كيف يمكننا أن نساعد بعضنا بعضاً لنرقى معاً دوماً إلى مستوى غيرتنا؟

---

(١) أمين المعلوف، الهويات القاتلة، Editions Grasset، باريس ١٩٩٨.

- كيف يمكننا أن نصغي إلى ثقافات بعضنا، وأن نفهمها ونحبها لنبني ذواتنا ونمأسس مجتمعاتنا؟

- ما العمل لكي يتمكن الناس من أن يبنوا ذواتهم ومجتمعهم خارج أية مطلقية في التحديد، بل في إطار من النسبية التي تستند إلى خاصية الزمان والمكان، وإلى تركيب المعطيات الاجتماعية/الاقتصادية وحركيتها؟

- ما العمل لكي نتمكن من قبول كل أشكال العيش القائمة في المجتمعات البشرية، وما العمل لكي نكتشف أن لكل من هذه الأشكال قيمها، وأن لكل من هذه القيم مكانتها وحظها من التقدير؟

التعقيب الثاني

كامل مهنا(*)

توطئة:

إن العولمة الجارية تنطوي على آليتين متعاكستين متضادتين.. آلية صهر ودمج الاقتصادات المحلية في اقتصاد، يراد له أن يكون عالمياً، وهو ليس عالمياً، بل هو اقتصاد لفئة عالمية، باتت تتحكم بالدول والشعوب. تعاكسها، في الوقت ذاته، آلية تفكيك وتفتيت، تتجسد في ما نراه اليوم من حروب محلية ونزاعات تشيع العنف في كل مكان. وهي أيضاً وراء أزمة الأمم المتحدة، وما كانت العولمة تعطى هذه القيمة، لو لم تكن السمة الرئيسية لما بات يسمى النظام العالمي الجديد.

هذه العولمة بكل مضامينها وآلاتها وتداعياتها تنتج نقيضها، وتعيد طرح المسألة الإجتماعية في كل مكان، حتى في البلدان المتقدمة حيث باتت العولمة تهمش فئات أوسع باضطراد، وحيث البطالة تزداد والتأمينات الإجتماعية تتقلص يوماً بعد يوم، وحيث يلقى بشعوب برمتها إلى هاوية الهلاك وكل ذلك على أسس إنسانية وديموقراطية.

في ضوء العولمة هذه، ما هو واقع الهيئات الأهلية؟

تعتبر الهيئات الأهلية غير الحكومية حالياً «النسق الثالث Troisième Système أو **القوة الثالثة** في العالم، بعد الحكومات

(*) رئيس مؤسسة عامل.

والقوى السياسية ـ كما تصنفها منظمات الأمم المتحدة، وهي تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والناس، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام، وهي التي تحتج وتعارض وتتكلم بإسم المجتمع، وهي تشكل جزءاً أساسياً من بنى المجتمع المدني، الذي يمكن الإنسان من المشاركة ومن إعلان رأيه، وتلبية حاجاته، وتنمية طاقاته، والسيطرة على حياته.

إن القطاع الثالث، يحتل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتطورة، ويشكل جزءاً عضوياً فاعلاً في ديناميتها ومنظورها للتطوير المجتمعي وللتغيير الاجتماعي ـ السياسي، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك ١,٤٠٠ مليون منظمة غير متوجهة للربح تقع في إطار هذا القطاع، ويصل رقم مواردها وأصولها المالية إلى حدود نصف ترليون دولار (٥٠٠ بليون دولار). وهذا يعني، ومن باب المقارنة، أن نفقات هذا القطاع الطوعي تفوق الناتج القومي الإجمالي لجميع دول العالم باستثناء السبعة الكبار. ولزيادة توضيح الأهمية، نشير كذلك إلى أن هذا القطاع الأهلي يقوم بتوليد ٦٪ من الناتج القومي الأميركي، ويوفر ١٠,٥٪ من مجموع فرص العمل.

إن الأهمية المتنامية التي بدأ يحتلها العمل غير الحكومي لم تجلب انتباه الحكومات فحسب، بل أخذت تحتل مكانها في إطار العون الدولي متعدد الأطراف والثنائي. وفي الاستعانة بالأرقام ما يوضح حجم التطور الحاصل في حصة القطاع الأهلي من إجمالي المعونة الدولية، ففي الوقت الذي لم يكن ليتجاوز مبلغ مليار دولار عام ١٩٧٠، أو ٤ مليار دولار عام ١٩٨٥، فقد قفز إلى ١٢ مليار عام ١٩٩٣، وفي تقديرنا فإنه قد يصل حالياً إلى أكثر من ١٥ مليار دولار.

وبالنسبة لبلدان العالم الثالث (قارات آسيا وأمريكا اللاتينية بالذات وأفريقيا بحد أقل) نلاحظ كذلك توسعاً منظوراً في عمل القطاع الطوعي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وزيادة أهمية المنظمات غير الحكومية التي بدأت تمارس نشاطاً ملموساً ومؤثراً في فضاءات كانت أساساً

مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. ولا شك بأن مثل هذا التوسع في إطار الحركة قد نشأ في ظل المناخ العام المتوجه نحو الحد من **الدور التدخلي والمركزي للدولة، وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ باستراتيجية إعادة الهيكلية الاقتصادية وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة**، مما أدى، بالمنظور النسبي، **إلى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل غير الحكومي جزءاً منه**.

هل استطعنا في ظل العولمة الإجابة على الأسئلة التالية:

أولاً: على صعيد الجمعية: هل تمكنا في جمعياتنا من تمليك الأعضاء المفاهيم المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان والرؤية الشمولية حول الواقع الاجتماعي القائم وكيفية إيجاد السبل لتأمين الحلول؟

ثانياً: على صعيد الشبكات (أو الأطر التنسيقية): إن الشبكات التي أنشئت في السنوات الأخيرة هامة جداً، ولكن هل تمكنا من تحويلها إلى مؤسسة أم أنها جزء من «عدة للشغل» تستعمل عند الحاجة؟ وهل هناك مستوى كافٍ من الوعي لدى القيمين عليها للتضحية بالسلطة الذاتية لصالح العمل المشترك؟

ثالثاً: على صعيد العلاقة مع الحكومة: هل هناك وعي لأهمية دور القطاع الأهلي ومعرفة للأسس التي ستبنى عليها مفاهيم المشاركة من قبل القيمين على القطاع العام؟ وهل القطاع الأهلي بلغ مستوى من النضج الكافي يسمح ببناء علاقة عضوية مع الوزارات المعنية؟ وهل هناك على مستوى القطاع العام اعتراف بدور وطني للهيئات الأهلية؟

رابعاً: على صعيد الهيئات المانحة: هل العلاقة معها هي علاقة شراكة أم أن ذهنية «المساعدة» و«المشروع»، وسياسة الاحتواء المبنية على قاعدة من يدفع يقرر، هي السائدة؟ وهل المناخ الدولي يساعد على إنشاء وتعزيز الشبكات بين الهيئات الأهلية محلياً وإقليمياً وعالمياً وبأي اتجاه؟

في ضوء عولمة رأس المال والإقتصاد، المجتمع المدني مطالب بعولمة النضالات الاجتماعية:

إن سياسة التصحيح الهيكلي المعتمدة حالياً، والتي تقضي إضعاف الدور الاجتماعي للدولة وإلى تعزيز الخصخصة، تنسجم مع الخطط المحددة في إطار «الغات» (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي)، والتي أدت إلى سباق حثيث على الأرباح وإلى إحتكار قلة جوهر الثروات العالمية وتلف النظام الاقتصادي للكوكب، يعترفون اليوم بأنهم أخطأوا إلا أنهم يواصلون الإدعاء بأن سير اقتصاد السوق الرأسمالي المالي الليبرالي غير المنظم يبقى الوحيد الممكن.

كما أن اتفاقات الإستثمار والتجارة وما تخلفه من مشكلات في الجسم الإجتماعي، تلغي حق الدولة في الإشتراع، وحقها في المساءلة، سواء كان ذلك للأفراد أم للشركات الوطنية والأجنبية. إن اتفاقات الإستثمار المتعددة الأطراف تؤدي إلى إلغاء العلاقة المدنية التعاقدية بين الدولة والمواطنين التي ينظمها الحق الواجب، وتصونها آليات الديموقراطية.

إن التغيرات المرتبطة بـ«دورة القرن» التي يهيىء لها الأغنياء والأقوياء في العالم لتكون تتويجاً لجميع مراحل الإتفاقات والشركات والتحالفات المالية وتكريساً لإخضاع السلطة السياسية للسلطة المالية.

في وجه عولمة رأس المال والإقتصاد، هناك ضرورة لعولمة النضالات الإجتماعية، واعتبار التنمية الموضوع الأساسي، وبالتالي المطالبة بإعادة النظر بسياسة التصحيح الهيكلي التي أدت إلى انهيار صدقية الدول، واندلاع الإضطرابات العرقية والدينية فيها، وكذلك المطالبة بإعادة النظر في المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) التي تتبنى هذه السياسات، والعمل على إرساء نظام عالمي جديد، مؤسس على قواعد واضحة وعادلة تلبي حاجات الناس وتطلعاتهم نحو الحياة الكريمة

والآمنة، نظام عالمي يرتكز على توفير حاجات الشعوب الجوهرية والتي أساسها العدالة والحرية.

إن مطالبنا لا تزال أولية وبدائية، نحاول الحصول على الحقوق، حقوقنا كأفراد، كمواطنين، حقوق الإنسان الأولية. إلا أنه يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تتخطى الأشكال التقليدية للإنتظام الإجتماعي، وأن ترتب فهماً آخر للعمل الإجتماعي. فالحركات التي تنضوي تحت شعار ال«بدون» وتعج بها أوروبا كلها، نشأت تحت ضغط التغيرات التي عصفت بمفهوم الدولة الراعية والعولمة التي تتقدم عبر مجموعة من الضوابط والتعاقدات التي يهب العالم بأكمله لمناهضتها.

ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني في المسار التنموي وحقوق الإنسان:

إن الواقع يؤكد أن خطط النمو ـ لا التنمية ـ تتقرر بين الحكومة ورجال الإقتصاد والمراكز المالية والإقتصادية الدولية مما يعني تهميشاً لدور المجتمع المدني.

من هنا، على الهيئات الأهلية أن تتحمل الدور البناء في إعادة صياغة الإحتياجات التنموية ضمن أسس ومبادىء معينة تقوم على: ١ ـ معالجة الآثار السلبية للنمو السائد، ٢ ـ إمكانية اختراق نموذج النمو الاقتصادي المطروح، جزئياً أو حتى قطاعياً (كالصحة على سبيل المثال) ومحاولة التأثير على السياسات الأساسية.

هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا عبر إعادة تفعيل المجتمع المدني بحيث يشكل أداة ضغط (Advocacy lobbing) قادرة على التأثير على السياسة الرسمية والأهم، على إعادة رسم وتعديل استراتيجيات هذه السياسة لخدمة كافة المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الجغرافي أو المناطقي أو العقائدي أو الديني أو السياسي.

كما يستدعي هذا رؤية واضحة وشمولية للتنمية، إضافة إلى قيام ميثاق تعاون في ما بين الهيئات الأهلية ومختلف بنى المجتمع المدني،

تتوزع فيه الأدوار، مما يؤدي إلى خلق أنماط متعددة من التكامل مع قوى المجتمع المدني الأخرى.

هذه الناحية ـ التي يجب النظر إليها كقناة أساسية لتفعيل المجتمع المدني وإحداث خروقات على المستوى السياسي ـ لا تتخذ اليوم الأهمية المطلوبة كما هي الحال في مسألة التنسيق بين النقابات وباقي القطاعات.

وإذا كانت التنمية بمفهومها الجديد تتطلب تخطيطاً واعياً فهي كونها ـ مسؤولية كل أفراد المجتمع ـ تتطلب قناعة والتزاماً فكرياً بالسعي والعمل على تعديل «المخالفات القديمة» لتحقيق الصالح العام.

إنطلاقاً من هذه القناعات، تشترط اليوم مسألة تحقيق التنمية، مواصفات معينة في مؤسسات العمل الأهلي منها:

على مستوى الداخل:

أن تتمتع هذه المؤسسات بأهلية داخلية بمعنى أن يكون عضو الهيئة الأهلية ملتزماً بمبادىء التنمية وحقوق الإنسان، وأن تسعى هذه المؤسسات ضمن أولوياتها إلى توفير الديموقراطية والشفافية والمشاركة والإستقلالية وذلك عبر اعتماد استراتيجيتين أساسيتين: تمليك الأعضاء العاملين الرؤية التنموية وإشراكهم في عمل ميداني في هذا الإتجاه، وتمكين العاملين أي الإستفادة من الطاقات المتوفرة حالياً ودعم المبادرات الفردية والعامة وتنميتها لتكوين قيادات محلية.

على مستوى الخارج:

وهنا نتطرق إلى نوعين من العلاقة:

أ ـ **العلاقة مع الناس**: وفي هذا السياق، يقتصر نشاط الهيئات الأهلية بالدرجة الأولى على المستوى المحلي، وقد يتعداه ـ عند فاعلية هذه الهيئات ـ ليشمل المستوى الوطني. إنما، على الهيئات الأهلية أن تعي دوماً إلى أن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بالحلول محلهم. من

هنا يكون الدور غير تمثيلي، قوامه المصداقية والإلتزام التنموي من موقع غير محايد يعبر عن مصالح الناس.

ب ـ العلاقة مع القوى الأخرى الضاغطة في المجتمع المدني: ونعني بها العلاقة مع النقابات، والإتحادات المهنية، والأحزاب والبلديات والمجالس والقيادات المحلية والنوادي والمؤسسات الخدماتية الحكومية، وغيرها من دينية وطائفية (كالعائلات والعشائر..)، والإتحادات الاقتصادية والجامعات.

وأخيراً يبقى السؤال الأساسي:

هل الهيئات الأهلية هي أداة للتغيير أم مساعدة على التغيير؟ هل تعمل على التغيير السياسي أم تلعب دوراً أساسياً؟

من هنا يتحدد الدور في العملية التنموية. ولكن في كلتا الحالتين فإن دور هذه الهيئات يشكل مدخلاً لقضية التنمية وحقوق الإنسان.

خاتمة

يوجد حالياً في العالم قوتان: **العولمة والتفتيت**، وإن أبعاد التنمية وحقوق الإنسان تقوم على خمسة أطر أساسية:

١ ـ السلام كأساس للتقدم

٢ ـ والاقتصاد كمحرك للتقدم

٣ ـ والبيئة كأساس لاستدامة التنمية

٤ ـ والعدالة كدعامة للمجتمع

٥ ـ والديمقراطية كأسلوب حكم جيد.

إن كيفية الإجابة على هذا التساؤل وحدها ترسم المسار المستقبلي للبشرية، مع العلم أن سياسة العولمة الراهنة تقلص من هامش استقلال الشعوب وتطبيق مبادىء حقوق الإنسان.

الفصل الرابع

أسئلة حول العولمة وحقوق الانسان في ورش العمل

- أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان في الإعلام
إعداد أدمون صعب

- أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان في الإقتصاد
إعداد الياس سابا

- أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان السياسية
إعداد فاديا كيوان

- أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان الثقافية
إعداد الياس خوري

- أسئلة محور منظمات المجتمع المدني في إطار العولمة وحقوق الإنسان
إعداد شهيدة الباز

أسئلة محور العولمة وحقوق الانسان في الإعلام

إعداد أدمون صعب

١) هل العولمة الإعلامية ظاهرة جديدة؟

٢) هل كانت استجابة للثورة التكنولوجية أم العكس؟

٣) هل العولمة الإعلامية هي إعلام النظام العالمي الجديد الذي نشأ

(i) عقب انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينات، أم هي إعلام الشمال المتقدم حيال الجنوب المتخلف، وأحد وجوه الهوة بين العالمين؟

٤) كيف يجب أن يتعامل شمال الجنوب (الغني) مع العولمة المقبلة من

(i) الشمال (الغني)؟

٥) ما علاقة العولمة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؟

٦) كيف يجب مقاربة العولمة في لبنان والعالم العربي: بمجابهتها

(i) (كيف؟)، أم بالتعامل معها بإيجابية (كيف؟)

٧) ما هي المناعة المطلوبة ثقافياً وسياسياً وإعلامياً حيال طغيان العولمة «المتوحشة»؟

أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان في الاقتصاد

إعداد الياس سابا

١) إذا كانت العولمة ترتكز أساساً إلى المكاسب الناتجة عن حرية التبادل بدون أية عوائق، فلماذا يا ترى لا تشتمل على حرية انتقال الأشخاص وانتقال التقنية Technology؟

٢) ترتكز الفوائد الناتجة عن حرية التعامل الاقتصادي على فرضية أساسية في الفكر الاقتصادي الليبرالي، وهي وجود حالة من المنافسة الكاملة أو شبه الكاملة Perfect or Near Perfect Competition. فهل يا ترى أسواق التبادل العالمية (وخاصة في ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة) تفي بهذا الشرط اللازم؟

٣) إذا كانت اعتبارات حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص قد فرضت سياسات معينة على الدول المتقدمة في الداخل ـ مثل الضرائب التصاعدية وشبكات الأمان الاجتماعية على أنواعها ـ فما هي الآلية اللازمة والمرجعية المؤهلة لفرض مثل هذه السياسات في ما بين الدول، وليس داخل كل دولة على حدة؟

٤) من مفارقات العولمة أن القرارات الاقتصادية العالمية أصبحت في:

(i) يد الشركات ورؤسائها التنفيذيين الذين يخضعون لمصالح شركاتهم.

(ii) ومساهميها ومموليها. وهكذا يبتعد العالم في المجال الاقتصادي عن

(iii) رحاب الأمم المتحدة ومؤسساتها المتعددة. وعليه، وفي ما يخص حقوق الإنسان، فمن البديهي أن لا يكون تأثير من يقول بحقوق الإنسان بنفس القوة لدى الشركات كما هو في المؤسسات الدولية. كيف يمكن معالجة هذا النقص وتأثيره السلبي على حقوق الإنسان؟

أسئلة محور العولمة وحقوق الانسان السياسية

إعداد فاديا كيوان

١) هل يخلق اقتصاد السوق حتماً مناخاً ضاغطاً للإقرار بالحريات
(i) السياسية في كل الدول؟

٢) هل تعزز التكنولوجيا المتطورة في وسائل الاتصال
(i) الحقوق السياسية في كل الدول؟

٣) هل يعزز تقلّص سيادة الدولة أمام التشريعات الاقتصادية العالمية
(i) وضع حقوق الإنسان؟

٤) هل حق التدخل الإنساني الرائج حالياً هو ضمان للحقوق
(i) السياسية للمجموعات الأقلية؟

٥) هل تعزز العولمة دور مؤسسات المجتمع المدني أم تقلّصه
(i) لصالح الحرية الفردية؟

أسئلة محور العولمة وحقوق الإنسان الثقافية

إعداد الياس خوري

١) «الصورة» وسيادتها على المجتمعات المستهلكة مكيّف لنا أن نبرز صورة لنا تحمي حقوقنا وخصوصيتنا

٢) من هو المثقف العربي؟؟ إلى أي مدى هو معولم؟ أي

(i) التباس بين الانفتاح والاستسلام الثقافي؟

٣) ما هي خصوصيتنا؟ وهل عندنا ما نصدّر غير الصورة

(ii) الرسمية والصور المتداولة عن لبنان

مثلاً الحروب، الانفتاح،

(iii) حريات؟ طائفية؟

٤) الواقع اللغوي تعاملنا مع اللغة واللغات.

٥) طريقة تعبيرنا عن واقعنا.

٦) تعاطينا مع التكنولوجيا.

٧) كيف ترى قنوات أخرى غير ART الثقافية، Discovery National Geographic والتي تفسح في المجال أمام التعرف إلى أقاصي المعمورة وتساعد على اكتشاف بعضنا البعض.

أسئلة محور منظمات المجتمع المدني في إطار العولمة وحقوق الانسان

إعداد شهيدة الباز

الورشة الأولى:

وترتكز على ما يجب القيام به لتطوير قدرات منظمات حقوق الانسان الفكرية والمفهومية بحيث تحقق حداً أدنى من الفهم المشترك لمعنى مضمون حقوق الانسان. ورغم أن نقطة الانطلاق هي المواثيق الدولية لحقوق الانسان، فإن دور الورشة يجب ألاّ يكون مقيّداً بتلك المواثيق فقط وأن العمل على فهمها ثم محاولة تخطي ذلك إلى إبداع مفاهيم وحقوق ترتبط بهدف تحرير الإنسان العربي والمجتمع المدني ووضعه على خريطة العالم كمشارك إيجابي.

وتطرح الورشة الأسئلة التالية:

١ ـ ما هي العلاقة بين حقوق الانسان السياسية وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ وهل يكفي الحصول على أحدها دون الأخرى، وكيف يمكن التأكيد على أهمية تكاملها وتفاعلها وبلورة الفكر الخاص بذلك؟

٢ ـ الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان. هل تكفي بنود إعلان الحق في التنمية لتحقيق تنمية عربية مستقلة؟ ويرتبط بذلك أهمية التأكيد على حق التنمية المستقلة كحق من حقوق الانسان، وتوضيح أبعادها المنبثقة من الواقع العربي في إطار رؤية تقدمية تحررية.

كذلك يجب أن تثير الورشة الحق في مقاومة قوى الاحتلال

والهيمنة والاغتصاب كحق من حقوق الانسان العربي يجب الاعتراف به، والتأكيد على أن قوى الاحتلال والهيمنة هي بطبيعتها نفي لحقوق الانسان بكل أبعادها.

٣ ـ على الورشة أن تناقش ثنائية عالمية/خصوصية حقوق الانسان من منطلق تقدمي تحرري، والخروج بمفهوم يأخذ في الاعتبار مشروعية هذين العنصرين وأهميتهما لتوضيح الرؤية حيال حقوق الانسان العربي.

ـ ٢ ـ

الورشة الثانية:

محور علاقة منظمات حقوق الانسان بالدولة:

في إطار العلاقة القانونية بين الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني ما هو هامش الحركة المتاح لمنظمات حقوق الانسان؟

١ ـ هل تتسم العلاقة بالمواجهة وجوباً، أم أن هناك فرصة للتفاعل والتأثير والوصول إلى المشاركة في صنع القرار؟

٢ ـ ما هي الشروط اللازمة لتحقيق شراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني خاصة منظمات حقوق الانسان والدولة؟

٣ ـ ما هو تأثير العولمة على علاقة منظمات حقوق الانسان بالدولة؟ وهل يتفق موقف العولمة الداعي لإضعاف الدولة مع الواقع العربي؟ وما هو الخط الفاصل بين الحفاظ على سيادة الدولة وبين تحولها إلى آلية للقهر الاجتماعي والسياسي والثقافي؟

٤ ـ كيف تساهم منظمات حقوق الانسان في مفرطة النظام السياسي؟ وما هو المطلوب لكي تصبح آلية ضالّة لتحقيق هذا الهدف؟

٥ ـ ما هو تأثير اختلاف النظم السياسية العربية على العلاقة بين منظمات حقوق الانسان والدولة؟ وما هي الآليات المناسبة لتفعيل دور منظمات حقوق الانسان على المستوى العربي في إطار هذه العلاقة؟

٦ ـ لمن تلجأ منظمات حقوق الانسان في صراعها مع الدولة؟ هل تلجأ للأمم المتحدة وأجهزتها الرقابية، أم للدول الكبرى المهيمنة على آليات العولمة؟

٧ ـ ما هو الخط الفاصل بين مفهوم عالمية حقوق الانسان، وبين فقدان الهوية الوطنية والخضوع لإرادة قوى خارجية؟

ـ ٣ ـ

الورشة الثالثة:

تقييم أداء منظمات حقوق الانسان العربية:

١ ـ ما هو الدور المتوقع لمنظمات حقوق الانسان العربية وما هي أهدافها البعيدة؟ وهل استطاعت القيام بهذا الدور بالشكل الذي يوصلها لتحقيق أهدافها؟

٢ ـ هل تنشط منظمات حقوق الانسان العربية في كل المجالات التي وردت في المواثيق الدولية لحقوق الانسان؟ أم أن هنالك تركيزاً على الحقوق السياسية في مواجهة الدولة؟

٣ ـ لماذا يندر وجود منظمات تعمل على تأكيد حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية؟ وهل يعود ذلك لعدم اهتمام المجتمع الدولي بهذه الحقوق لأنها تثير بطبيعتها أسئلة حول عدم عدالة الأنظمة المحلية وهيمنة النظام الدولي ومن ثم يمكن أن تأخذ اتجاهاً أكثر ثورية في مواجهة العولمة؟

٤ ـ ما هي علاقة منظمات حقوق الانسان بالجماهير؟ وهل هي منظمات صفوية ترتبط بالصفوة المثقفة التي تتسم بعدم القدرة على التفاعل مع الجماهير؟ وما هو مستقبل منظمات حقوق الانسان ومدى قدرتها على نشر قضاياها الدفاعية في المجتمع في غياب علاقة شراكة مع الجماهير؟

٥ ـ هل يمكن لمنظمات حقوق الانسان العربية أن تقوم بدور دفاعي مؤثر حيال القضايا والحقوق العربية على المستوى الدولي؟

٦ ـ كيف يمكن لمنظمات حقوق الانسان العربية أن تصبح أداة لزيادة وعي المواطن العربي بحقوقه وخلق المواطن الإيجابي المشارك؟

٧ ـ ما هي المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف في سبيل تحقيق منظمات حقوق الانسان لأهدافها؟

ـ ٤ ـ

الورشة الرابعة:

العولمة ومنظمات حقوق الانسان:

١ ـ ما هي الآثار الإيجابية للعولمة على منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات حقوق الانسان العربية بشكل خاص؟

٢ ـ ما هي الآثار السلبية للعولمة على منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات حقوق الانسان العربية بشكل خاص؟

٣ ـ كيف تعاملت منظمات حقوق الانسان العربية مع العولمة حتى الآن؟ وهل استطاعت إيجاد الآليات التي تمكّنها من المساهمة الإيجابية في دعم حقوق الانسان العربي على المستوى الدولي؟

٤ ـ ما هو الموقف العملي لمنظمات حقوق الانسان العربية من ازدواجية معايير تطبيق حقوق الانسان من قبل القوى المهيمنة على آليات العولمة؟

٥ ـ هل يمكن الخروج من هذه الورشة بتحديد بعض المعايير النظرية والآليات العملية لتعامل منظمات حقوق الانسان العربية مع العولمة بالشكل الذي يضع الوطن العربي على خريطة العالم فاعلاً وليس مفعولاً به؟

ـ ٥ ـ

الورشة الخامسة:

التمويل وبناء القدرات المؤسسية:

رغم أن الأسئلة المطروحة في الورش السابقة تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى بناء قدرات منظمات حقوق الانسان، إلا أن هناك حاجة إلى التركيز على قضية التمويل وبناء القدرات المؤسسية لمنظمات حقوق الانسان لانعكاس ذلك مباشرة على قدرتها على الحركة، وذلك في إطار التساؤلات التالية:

١ ـ ما هو حجم حاجة منظمات حقوق الانسان للتمويل مقارنة بالمنظمات الأخرى الرعائية والخدمية والتنموية؟

٢ ـ ما هي مصادر التمويل الأساسية؟ وهل تأخذ المصادر الأجنبية الحيز الأكبر من التمويل؟ ولماذا؟

٣ ـ هل للتمويل الأجنبي تأثير على صياغة أجندة منظمات حقوق الانسان العربية؟

٤ ـ هل يعود ضعف التمويل الوطني لعدم وعي القوى الاجتماعية العربية بمفاهيم حقوق الانسان؟ أم لرفضهم لها؟ أم لعدم رضاء الدولة عنها؟

٥ ـ هل يمكن أن يتوفر التمويل الوطني في حالة زيادة اهتمام منظمات حقوق الانسان العربية بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية باعتبارها أكثر اقتراباً للحياة اليومية للمواطنين؟

٦ ـ هل تأخذ الموارد المالية في منظمات حقوق الانسان أهمية أعلى من الموارد البشرية؟ وهل لو تجاوزت منظمات حقوق الانسان العربية طبيعتها النخبوية والتحمت بالجماهير يكون من شأنه أن يؤدي إلى بناء قاعدة اجتماعية تمكّنها وتزيد من قدرتها على الحركة محلياً وإقليمياً ودولياً؟

٧ ـ ما هي المشكلات المؤسسية التي تواجهها منظمات حقوق الانسان العربية، وما هي احتياجاتها وكيف سترى إمكانية توفير هذه الاحتياجات؟

الفصل الخامس

حقوق الإنسان في مناخات تأثيرات العولمة

إعداد نعمة جمعة

حقوق الإنسان في مناخات تأثيرات العولمة

إعداد نعمة جمعة

تمهيد

عندما طرحت، في الجمعية، فكرة حلقة دراسية عن العولمة، إنتابتنا الهواجس والمخاوف من تناول هذا العنوان الكبير، وإباحة حق مناقشته ولو من حيث المبدأ. وقفز إلى الذهن مباشرةً الإحتجاجات الصاخبة التي قام بها فقراء الشمال في «سياتل» ومدن عدة آخرها (جنوى) اعتراضاً على نظام العولمة وما يتركه من أثر سلبي على أوضاعهم الاقتصادية والحياتية. ومرد تخوفنا إلى كون هذا العنوان ما زال يشكل «تابو» محذوراً تناوله، خاصةً في جنوب الكرة الأرضية، ونحن منها، حيث توصف مجتمعاتنا بأنها «نامية»، وقد يكون ذلك مسايرةً ومداورةً وبديلاً عن إلصاق صفة التخلف بها، وهي واقعاً وحقيقةً. وتأثيرات العولمة على هذا الجنوب، في جانبها الإقتصادي والتنموي، أكثر حدةً وإيلاماً على مختلف الصعد والمستويات. والحذر في مجتمعاتنا يمتد ليطال أوسع شرائح المجتمع، خارج الإطار الضيق لنخب محددة، ورجال أعمال ومعنيين. وقد يكون سببه جهل مفاعيل العولمة والتخوف من نتائجها.

دخلت هذه الهواجس، أيضاً حرم ومحراب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطرحت نفسها على جدول أعمال الدورة/٥٣/لعام ١٩٩٨، وأصدرت الجمعية بنتيجة النقاش القرار رقم ١٩٦/٥٣، الذي أعربت فيه «عن القلق إزاء المخاطر الشديدة لإستبعاد عدد كبير من البلدان النامية عن عملية العولمة، واستفحال أوجه التفاوت في الدخل داخل البلدان وفي ما

بينها والتقلب في أنواع معينة من تدفقات رؤوس الأموال، وشددت على أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الإقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه تخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل بحيث تتمكن تلك البلدان من جني أقصى المكاسب من الفرص التجارية الجديدة. وشددت على الحاجة إلى الحوار المتواصل في ما بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بتعزيز البنية المالية الدولية وإصلاحها: وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريراً تحليلياً، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، للنظر فيه في دورتها الرابعة والخمسين، بحيث يبحث التقرير في المسائل المترابطة، بغية إتاحة فهم أفضل للعولمة، ويعد توصيات بشأن (أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل: و(ب) تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق بشأن المسائل الإقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل والحد من آثارهما السلبية».

وبموازاة آخر مؤتمر للعولمة، عقد في «دافوس» السويسرية لـ«المنتدى الإقتصادي العالمي» ما بين ٢٥ و٣٠ كانون الثاني المنصرم، وبذات التوقيت، التأم في «بورتو الليغيري - البرازيل» شمل مؤتمر مناهض للعولمة، تحت اسم «المنتدى الاجتماعي العالمي» الذي ضم أكثر من أربعة آلاف مشارك، من مختلف أنحاء العالم، وشكل تظاهرةً دوليةً نادت بضرورة إعلاء شأن عدد من المقولات الإنسانية والعمل على تثبيتها، من بينها «إن قيمة الحياة الإنسانية تفوق قيمة السوق» والإعلان عن حق الشعوب في مواجهة حق الأعمال» والتأكيد على أن البدائل عن العولمة الإقتصادية متوفرة و«موجودة حقاً، من بينها الإصلاحات الزراعية لمصلحة الفلاحين، وآليات التحكم الديمقراطي برؤوس الأموال، وتوزيع الثروة من خلال الضمان الإجتماعي، وإعادة التمليك العام للإرث الجماعي، على غرار المياه والمعرفة والبذار والأدوية النوعية، على أن يكون كل هذا مشروطاً بمشاركة شعبية على كل المستويات».

أما وأن سبر غور هذا الحقل، بما له وما عليه، واكتناه مجهوله ولو بخطوطه العريضة، وجعله بمتناول أوسع شرائح إجتماعية، نقاشاً وحواراً وبحثاً. . . فذاك مبتغانا لنتدبر أمرنا مع هذه الحالة العالمية الجديدة، إذا لم نقل الطوفان الزاحف نحونا، بكل سيوله وأعاصيره وزوابعه. . . وحتى لا نفاجأ يوماً ما، بمفاعيله، جهلاً منا بذلك، والإنسان عدو ما يجهل كما يقال.

سبقنا غيرنا في تعريف العولمة وتشخيصها، ولن نزيد على ما تقدم سوى مقاربة موجزة، بمثابة تمهيد لتناول مداخلتنا، التي تتمحور حول التعريف بموجز مختصر عن الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الشرائع الدولية وآليات حمايتها.

إن مصطلح العولمة يتسع ليطال قضايا حياتية متفاوتة ومتباينة، تجذبنا إلى اهتمامات وآفاق متعارضة، تأخذ أشكالاً تحليلية اصطلاحية وسياسية متعددة النظرات. ويرى الباحثون على أنها عملية تاريخية تنوعت أشكالها وتتابعت مراحلها، وتداخلت لدرجة أنها طالت عالمية العلاقات التجارية ورؤوس الأموال والقطاع المالي، بمعنى أنها سيرورة تاريخية شاملة، تنتشر عبر علاقات التأثير والقوة، التي بنيت وأخذت طابعاً مؤسساتياً من قبل عناصر محددة تتحمل مسؤولية ما يحدث، وأنها تتخطى ما يتجاوز النظرة الاقتصادية المحضة، لكون الأخيرة تعتبرها حصيلة قوى منهجية تنتجها قوانين السوق الثابتة غير القابلة للتغيير أو التبديل، مجالات أخرى علمية وتكنولوجية ومدنية وثقافية وسياسية وقضائية.

إن عولمة الأسواق وحالات الإندماج الاقتصادي، وتشكيل مؤسسات كبرى متعددة الأطراف، وشركات عابرة للجنسيات، وما ترتب على ذلك من انفتاح على رؤوس الأموال التجارية والتبادل التجاري في ظروف نمو القطاع الخاص وتعاظم دور «اللبرلة» التجارية والمالية والاقتصادية. . . ترك أيضاً نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية نوعية في مختلف مناطق المعمورة، مما جعلها تشكل جزءاً من سيرورة عالمية واحدة، تضعنا أوضاعها المختلفة أمام مستجدات نوعية تتطلب إعادة

النظر في الحقوق والضرورات والدفاع عنها، خاصةً بعد تراجع الدور الوظيفي للدولة في ميادين «الإصلاح الإجتماعي - الإنتاج - التخطيط» وتحولها لتأدية دور التدخل في مجالات «إعادة التوزيع - التقنين - الوساطة» في وجهة ترجيح استراتيجية محددة للنمو الإقتصادي ترتكز على تشجيع المصالح الخاصة وعلى حساب المصالح العامة. هذا التوجه يدفع بدوره إلى إعادة التعريف بالدولة ووظائفها، خاصة بعد أن اكتسبت سابقاً صفة الدولة الراعية وبات عليها في ظل الظروف الجديدة أن تتجه نحو الخصخصة وإعادة هيكلتها، بالتخلي عن استراتيجيات الإصلاح واستهداف حقوق اجتماعية مكتسبة في حقول «العمل - المساعدات الإجتماعية - الصحة - التعليم» مما سيؤدي إلى اختزال العمليات السياسية وتحولها إلى عمليات إدارية تقنية محضة، وينجم عن ذلك نزع التسييس الذي يأتي ليتنكر لشرعية ومشروعية الأهداف الاجتماعية والسياسية.

يضاف إلى ما تقدم من مخاوف، إشكالية فاقمت من الشكوك لهيمنة معتقدات معروفة، تلعب على وتر ترويج مقولات الخصوصية واعتبار أفكار حقوق الإنسان وافدة بدورها، خاصةً وأنه تمّ التعرف عليها من قبل البعض، على الرغم من استدراكها من قبل البعض الآخر، من أفكار التنوير القادمة إلينا في بداية عصر النهضة مع المدفع والإستعمار، وما ولّده ذلك من التباس في الأذهان لوجود الترابط بين المدفع والمطبعة والاستعمار والحرية والمصنع والهيمنة، وتباين العلاقات بين الشمال الغني والجنوب الفقير المبعثر... مما ساهم في زيادة حدة ردة الفعل السلبية تجاه مقولات العولمة وحقوق الإنسان والارتياب منها تحوطاً بإستخدام شعارات كهذه لمعاودة الاضطهاد والاستغلال بأشكال جديدة، رغم أن وسائل العولمة وأدواتها دخلت حتى إلى الحجرات المغلقة في حياتنا واستقبلناها بدجل يخالطه شيء من الوجل، بحكم كوننا مجتمعاً استهلاكياً غير منتج.

إن عواقب العولمة، تحت التأثير الضاغط لمفاعيلها الاقتصادية، على الإنسان وحقوقه لها طابعها السياسي والاجتماعي وتؤدي إلى

تجاوزات للحقوق، في الوقت الذي تترك فيه الأفق مفتوحاً لإمكانية فضاءات للتغيير خاصة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان.

من منطلق الإدراك الواعي لواقع الحضارة الإنسانية بما أحرزته من تقدم وبما تطرحه من تحديات مستقبلية بات من الواضح أن ليس بمقدور أحد على الكرة الأرضية، البقاء خارج سيرورة حركة التاريخ وما تطرحه من مفاهيم، وبات من الضروري التأكيد مجدداً على أن هذه المفاهيم والأفكار هي نتاج الحضارة الإنسانية بكاملها، وخلاصة تطورها في مرحلة من مراحل التقدم البشري.

حقوق الإنسان وشرعنتها في مواثيق دولية

أ ـ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان

محاولات تعريف وحماية الحقوق الإنسانية، شغلت حيزاً وافياً عبر التاريخ، ولدى مختلف النظريات الفلسفية والأدبيات الفكرية والسياسية، (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) وتعاليم الأديان السماوية، وباتت الزاوية الأكثر وضوحاً في القانون الدولي.

ومع تطلع المجموعة الدولية، عشية إنشاء الأمم المتحدة، نحو اعتماد سياسة شاملة لإيجاد عالم يعمه السلام، رأت المجموعة أن ذلك لا يتيسر إلا بالتصميم وبذل الجهود لضمان حقوق الإنسان الأساسية وصيانتها لأجيال البشرية القادمة.

فجاء ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥، ليتوّج ثمرة هذه الجهود المبذولة، ويؤكد في ديباجته على إيمان شعوب الأمم المتحدة «بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية» وعلى تبيان «الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي» وذلك بغرض الدفع «بالرقي الاجتماعي قدماً» ورفع «مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح».

ولإعطاء مسألة حقوق الإنسان الأساسية، المزيد من الأهمية في الميثاق، ومن باب التأكيد على ذلك، في مقاصد الهيئة الدولية ومبادئها، نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى «على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء».

ثم عاد الميثاق ليؤكد في مجال التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، وبموجب الفقرة (ج) من المادة /٥٥/ ضرورة «أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء. ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً».

وعهد الميثاق بمتابعة وتنفيذ ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى جهاز محدد من الأجهزة التي استحدثها في هيكلية الهيئة الدولية، ألا وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ تمّ تكليفه بموجب المادة /٦٨/ بإنشاء لجان «للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان. كما ينشىء غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه».

وبادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فعلاً في أول اجتماع له في لندن سنة ١٩٤٦ إلى تعيين لجنة حقوق الإنسان، وعهد إليها بوضع مشروع إعلان لهذه الحقوق. وتيسر للجنة إنجاز مهمتها، فعرضت المشروع المعد على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت عليه في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨ وأقرته.

ب ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لتأكيد إيمان شعوب الأمم المتحدة، من جديد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٥، لحقوق الإنسان الأساسية، جاء الإعلان العالمي تتويجاً لثمرة المجهود الإنساني، ونتيجةً طبيعية للأهداف التي نص عليها الميثاق.

١ ـ محتوى الإعلان

يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مقدمة وثلاثين مادة. وهو يكرّس بشكل أساسي المبادىء الرئيسية التي تخدم كمقياس عام كل الأمم، وقدر له أن يصبح الوثيقة العظمى لجميع البشر. وقد جاءت مقدمة الإعلان لتحذر بأن «تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني» وأكدت على أن «غاية ما يصبو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة» وأنه كان من الضروري «أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان، لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم» ووصفت «الحرية من الخوف والعوز» بأنها «أعلى طموحات الناس عامة» ورسخت «الاعتراف بالكرامة الموروثة والحقوق المتساوية والثابتة لكل أعضاء العائلة البشرية» واعتبرتها «أسس الحرية، العدالة، السلام» ودعت الجمعية العامة بموجب هذا الإعلان الأمم والشعوب للأخذ به، حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع إلى احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التربية والتعليم واتخاذ الإجراءات العالمية والقومية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية.

يغطي الإعلان العالمي مجموعتين عريضتين من الحقوق. المجموعة الأولى تعرف بالحقوق المدنية والسياسية والمجموعة الأخرى تعرف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتناول مجموعة الحقوق المدنية والسياسية الفئات التالية:

ـ **الحقوق والحريات الشخصية**: الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية (م ٣). منع الاستعباد وحظر الإسترقاق ومنع التعذيب والمعاملات الحاطّة بالكرامة (م ٤ ـ ٥). الاعتراف بالشخصية القانونية للإنسان والتساوي أمام القانون بدون تمييز (م ٦ ـ ٧). تأمين محاكمة عادلة لكل إنسان أمام قضاء مستقل ونزيه والتأكيد على مبدأ البراءة المفترضة حتى

تثبت الإدانة (م ٨ ـ ١١). حرمة الحياة الخاصة والسكن والمراسلات وحرية التنقل (م ١٢ ـ ١٣).

ـ **الحقوق العائدة للإنسان في علاقته مع الدولة**: اللجوء، الجنسية، تأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، التملك، عدم جواز تجريد أحد من ملكه تعسفاً (م ١٤ ـ ١٧).

ـ **الحقوق العائدة للحريات الفكرية والسياسية**: حرية التفكير والضمير، حرية الاعتقاد، (م ١٨ ـ ١٩) حرية الرأي والتعبير، حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد، حرية الانتخابات العامة والتمثيل الشعبي، وتقلد الوظائف العامة. (م ٢٠ ـ ٢١).

تتناول مجموعة الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ما يلي:

ـ الحق بالضمانة الاجتماعية والعمل والحماية من البطالة (م ٢٢). حق الانضمام إلى النقابات حماية لمصلحة الإنسان (م ٢٢ ـ ٢٣). الحق في الراحة وأوقات الفراغ وتحديد ساعات العمل والعطلات الدورية بأجر (م ٢٤). الحق بمستوى لائق من المعيشة يشمل الملبس والمسكن والعناية الطبية والتغذية وتأمين سبل الحياة في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة (م ٢٥). حق الأمومة والطفولة (م ٢٦). الحق في التعليم والثقافة والفنون وحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية وممارستها في الإطار الذي يحدده القانون (م ٢٧ ـ ٢٨).

٢ ـ المفعول القانوني للإعلان

إن القراءة المتأنية للإعلان العالمي، وتقصي ما رافق إعداده وصياغته وإقراره من ظروف دولية، أو ما تعلق بالجانب التطبيقي له تظهر خصائصه وتطرح مدى قوته الإلزامية. من بين هذه الخصائص وصفه بأنه وثيقة ذات سمة كونية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي

شعوب العالم باحترامها، أو بأنه يشكل قاعدة عرفية غير ملزمة، مما حدا بالبعض لوصفه بأنه لا يشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي العام الموجودة والمعترف بها عالمياً، وأنه ليس معاهدة دولية محددة بالتزامات واضحة تقيد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أو شعوب العالم التي اتفقت عليه.

لكن ذلك لا يقلل من أهمية الإعلان لكونه يمثل مركزاً مرموقاً في تاريخ تطور الحريات العامة عبر الأجيال. وهو أول وثيقة عالمية تتضافر حولها وفيها إرادات معظم دول الأرض، بغية تحقيق كرامة الإنسان أينما كان، وقد وصف بأنه الميثاق الأعظم للبشرية، وبات الالتزام به مقياساً حضارياً لمدى الارتقاء الدولي، وله في أجهزة الأمم المتحدة سلطان لا يعلوه إلا سلطان الميثاق، تستلهم منه الصكوك القانونية الدولية والاتفاقيات الهادفة لحماية حقوق الإنسان والتشريعات الوطنية.

ج ـ ولادة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الإعداد للعهدين الدوليين لحقوق الإنسان

لتلافي هذا النقص في فهم الإعلان العالمي وتطبيقه، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ذات اليوم الذي أقرت فيه الإعلان، حثّ لجنة حقوق الإنسان الدولية على الإستمرار في منح الأولية لإعداد مشروع معاهدة تضفي على الإعلان قوة قانونية لها طابعها الملزم. باشرت اللجنة العمل في صياغة ميثاقين لهما شكل معاهدة دولية بين الحكومات الموقعة عليها، وتتولى هيئات خاصة مراقبة مدى التزام الدول بالتعهدات. مما دفع حكومات معينة لأن تتحسس من النيل من سلطة الدولة الداخلية والتدخل في شؤونها، فتغير مسار الأحداث، بفعل ذلك، وطالت المفاوضات لصياغة لائحة المعاهدات لمدة ١٨ سنة أخرى.

توصلت المناقشات بدايةً، والتي أجريت في الأمم المتحدة بين

عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ إلى تفريق أكثر وضوحاً بين مجموعتي، الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. باعتبار الأولى تتضمن مجموعة حقوق تضمن الحرية من الخوف، والثانية تتعامل مع الحرية وهاجس العوز. فكانت النتيجة الحتمية، أن أخذ التوجه الدولي منحىً لصياغة ميثاقين لإكمال الإعلان العالمي: الميثاق الدولي للحقوق السياسية والاجتماعية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبفعل تداخل وترابط مجموعتي الحقوق، الواردة في نص الميثاق الدولي، فإن: «**مفهوم البشر متمتعين بالحرية المدنية والسياسية والحرية من الخوف والعوز يمكن أن يصبح حقيقة إذا توفرت الظروف لكل شخص تمكنه التمتع بحقوقه المدنية بالإضافة إلى حقوقه الإقتصادية**».

واحتدم الجدل، ليدخل في عمق إعطاء الأفضلية، لأي من هاتين المجموعتين، وهل يمكن الوصول إلى إحداهما على حساب الأخرى، وامتد إلى واجهة عريضة من الأفق المشحون بالسياسة، الذي على ساحته سيتم خوض المعركة حول الحقوق الإنسانية العامة بما بقي من القرن الماضي.

أما الخلاف الثاني الذي ظهر عند بداية العمل في صياغة الميثاقين والمتعلق بمبدأ الشؤون الداخلية للدول، وكيفية تمكن الأمم المتحدة من التعامل مع خروقات قضية حقوق الإنسان في بلدان معينة، فقد تمّ حسمه بالتوصل إلى اتفاق حول بروتوكول اختياري ملحق بالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي يسمح للدول الموقعة عليه القبول بشكل انفرادي بالتحقق من الشكاوى المقدمة لمجموعة حقوق الإنسان، من قبل مواطنيها.

وأخيراً تمّ تبني العهدين والبروتوكول الإختياري من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام ـ ١٩٦٦. ومن أجل أن تكون لها صفة تنفيذية

تقرر أن تصادق عليها ما لا يقل عن ٣٥ دولة. وطال ذلك فترة أطول لمدة عشر سنين أخرى حتى تمّ الحصول على المجموعة الدولية المطلوبة. فدخل العهد الدولي الخاص لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ في ٣ كانون الثاني ١٩٧٦، ودخل العهد الدولي الخاص لحقوق الإنسان المدنية والسياسية حيز التنفيذ في ٢٣ آذار من السنة ذاتها.

بالرغم من أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً، ولكنه تراكمي وبعد أن دخلت اللائحة الدولية للحقوق إلى موقع النفاذ، بات ممكناً وضع المزيد من القوانين والتشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتسارع السير بهذه الخطوات منذ بداية التسعينات حيث توفر أكثر من ٦٧ أداة لحقوق الإنسان الدولية.

وباتت الحقوق الدولية مكرسة بمواثيق، لها آليات دولية لحمايتها ورعايتها، وتشمل هذه الحقوق بعموميتها وتطال:

حق تقرير المصير ـ منع التفرقة ـ جرائم الحرب والجرائم بحق الانسانية ومن ضمنها الإبادة الجماعية ـ العبودية ـ التشغيل القسري والأعمال الشاقة ـ التعذيب، التوقيف، السجن ـ الهوية الوطنية، حالة بدون دولة، اللجوء واللاجئين ـ حرية المعلومات ـ حرية النقابات ـ سياسة التوظيف ـ الحقوق السياسية للمرأة ـ حقوق العائلة، الأطفال والأحداث ـ الرعاية الاجتماعية ـ التقدم والتنمية.

١ ـ العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تمّ اعتماده وعرضه للتوقيع والتصديق والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف «د ـ ٢١» بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦، على أن يكون تاريخ بدء نفاذه في ١٩٧٦/١/٣ وفقاً للمادة ٢٧. وقضى بتشكيل لجنة معنية من ١٨ خبيراً يتم انتخابهم من مواطني الدول الموقعة على

العهد. تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تضمن العهد المذكور ديباجةً أكدت على الاعتراف الدولي للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبانبثاق حقوقه المتساوية عنها، واعتبارها أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأقرت بحق الكائنات الانسانية بالتمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتحرر من الخوف والحاجة. وتمّ تجسيد هذه الحقوق بنصوص مكرسة في العهد بحيث يمكننا تكثيف هذه الحقوق بما يلي:

- الحق في المساواة «م ٢» ـ الحق في العمل «م ٦ ـ ٧ ـ» الحق في التنظيم النقابي «م ٨».

- الحق في بناء أسرة ورعايتها «م ١٠ ـ ١١» . الحق في الصحة «م ١٢» ـ الحق في التعليم والحياة الثقافية «م ١٣».

تعهدت الدول الموقعة على العهد تقديم تقارير دورية عما اتخذته وأحرزته في تحقيق مراعاة حقوق الإنسان وفقاً للإتفاقية. وتعرض على الأمين العام للأمم المتحدة الذي يضعها بتصرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة...

٢ ـ العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية

تمّ اعتماده وإقراره من قبل الجمعية العامة في نفس التاريخ الذي جرى فيه اعتماد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، وعلى أن يبدأ سريان العهد مع البروتوكول الاختياري الملحق به في ١٩٧٦/٣/٢٣، أتبع ببروتوكول اختياري ثانٍ يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، يبدأ نفاذه في ١٩٩١/٧/١١. وقضى العهد المذكور بتشكيل لجنة حقوق الإنسان الدولية المؤلفة من ١٨ خبيراً، يتم انتخابهم من مواطني الدول الموقعة على

العهد. تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

اشتمل العهد بدوره على ديباجة تؤكد على ثوابت الكرامة الإنسانية وما يرتبط بها من مجموعة من الحقوق الشخصية من بينها ـ الحق في المساواة «م ٣» ـ الحق في الحياة «م ٦» ـ تحريم الإسترقاق «م ٨» ـ الحق في الحرية والسلامة الشخصية «م ٩» ـ الحق في التقاضي «م ١٤» ـ الحق في حرية الفكر والتعبير «م ١٨ ـ ١٩». الحق في المشاركة في الحياة العامة «م٢٢».

د ـ تواصل الجهد الدولي لوضع مزيد من المواثيق في حقل حقوق الإنسان والآليات

سعت الأمم المتحدة لتفعيل الآلية المطلوبة لرعاية الحقوق بوجهيها الفردي والمجتمعي وذلك من خلال توسيع نطاق المصادقة الدولية على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لكي تصبح ذات إلزامية قانونية دولية واسعة. انصبت جهودها باتجاه صياغة منظومة حقوق الإنسان الدولية وذلك ترجمةً لتطلعات الهيئة الدولية من وحي ما تكرس في الميثاق وفي الإعلان العالمي، والعهدين الدوليين تالياً، في وجهة وضع معاهدات وصياغات تشريعية وآليات عمل دولية تطال كل ما يمس حق الإنسان في الحياة والعيش الكريم وصولاً إلى حقه في التنمية وتحقيق مجتمع العدالة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من خلال تحقيق الذات الإنسانية لكل فرد أو مجموعة بمنأى عن أي كوابح غير مشروعة تنتقص من ذلك. مما أدى إلى تعميق مفهوم الديمقراطية بمعناها السياسي بموازاة مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني. وسلكت بذلك مسيرة شرعنة جملة الحقوق بموجب مواثيق ومعاهدات دولية مسارها الطبيعي، لتشمل وتطال حقولاً جديدة في مجالات المرأة والطفولة ومناهضة التعذيب... ولتحدد أكثر آليات التنفيذ والمراقبة والمساءلة،

وبشكل بات يتوجب فيه على كل دولة بقدر إحساسها بالمسؤولية الحضارية أن تقدم تقريراً دورياً يثبت براءة ذمتها من خلال ما يسود تشريعاتها من مفاهيم حقوق الإنسان وكيفية تطبيقها وفهمها لها.

وقبل أن نتحدث عن المواثيق الدولية التالية للعهدين، يهمنا أن ننوه بدايةً بدور المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ونعالجه بفقرة مستقلة، على أن نتناول أيضاً، جانب آليات التنفيذ والحماية، باعتبار المجلس المذكور يشكل المرجعية الرئيسية لمختلف قنوات التنفيذ والأساس القانوني لمختلف القضايا التي تشكل انتهاكاً للإنسان وحقوقه. ومع حديثنا عن المجلس ودوره يفترض أن نشير إلى أن جملة الآليات الجديدة، بعضها ارتبط بالأمانة العامة للأمم المتحدة والبعض الآخر ارتبط بالوكالات المتخصصة. من هنا سوف نتناول عرض ما تقدم على الشكل التالي:

١ ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حدد الميثاق الدولي في المادة /٥٥/ منهاج التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وطلب من الأمم المتحدة تحقيق جملة من المقاصد، من بينها، رفع مستوى معيشة الفرد، وإشاعة الاحترام العالمي والفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وجاء الفصل العاشر من الميثاق ليولي للمجلس مهمة تحقيق هذه المقاصد.

(م ٦١ ـ ٧٢) يتشكل المجلس من ٥٤ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، ويعقد دورتين عاديتين على الأقل في كل سنة. وقراراته تعتبر مجرد توصيات غير ملزمة يقدمها إلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. كما يعد مشاريع اتفاقات ويدعو إلى عقد مؤتمرات دولية.

للمجلس بموجب المادة /٦٨/ أن ينشىء لجاناً، يحتاج إليها لممارسة وظائفه في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجالات الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد أنشىء لهذا الغرض ما يزيد

على ٦٧ أداة لحقوق الإنسان الدولية حتى بداية العقد الماضي. وهو يقوم بتنسيق عمل اللجان والإدارات العاملة في إطار المنظمة الدولية والوكالات المتخصصة في المنظمات الدولية العاملة في حقول الصحة والعمل والأغذية والبيئة والعلم والثقافة... وامتدت صيغة التعاون عبر المجلس لتطال المنظمات غير الحكومية، وبصفة استشارية، والتي يفوق عددها /١٥٠٠/ منظمة وفق إحصاءات الأمم المتحدة.

جعلت الأمم المتحدة هدفاً لها إجماع جميع الدول على اتفاقيتي المرأة والطفل مع اكتمال عام ٢٠٠٠ وراهنت أوساطها على انتشار شبه كامل للعهدين. وسعت إلى إنشاء مراكز لحقوق الإنسان إضافة إلى مركز حقوق الإنسان في جنيف «وهو مركز أبحاث ودراسات وتقصي حقائق» كما شجعت المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان. على أثر انعقاد مؤتمر فيينا عام ٩٣ تمّ تعيين مفوض سام لحقوق الإنسان بمنصب مساعد للأمين العام لمتابعة أهم القضايا المتعلقة بالتشجيع والحماية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى تشكيل المحكمتين الجنائيتين في كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا، دعت الأمم المتحدة إلى مؤتمر روما عام ٩٨ الذي أقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي من المفترض أن تنظر في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل مسؤولين أو أفراد عاديين. وشكل مطلب إنشاء منصب مفوض عام لحقوق الإنسان نقطة مشتركة بين أهم خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وعدد هام من الدول. واستناداً إلى المواد ١، ١٣، ٥٥ من الميثاق وبنتائج إعلان برنامج عمل مؤتمر فيينا وقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/ ١٤١ في ٢٠/١٢/٩٣، تمّ إنشاء هذا المنصب من أجل إدارة أفضل للهيئات الخاصة لحقوق الإنسان، وتمّ وضع مركز حقوق الإنسان والمفوضية العليا في مكتب واحد منذ تاريخ ١٥ أيلول ٩٧. إن وجود شخصية اعتبارية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مسألة ضرورية لتفعيل الدفاع عن هذه الحقوق بشكل خاص خارج أيام انعقاد دورة حقوق

الإنسان واللجنة الفرعية التابعة له، وقد وضعت المفوضية برنامجاً طموحاً يشمل: تعزيز وضع كافة حقوق الإنسانية المقررة وتقوية دور الحقوق على الصعيدين المحلي والعالمي وتعزيز التعاون الدولي وتنسيق وتدعيم النشاطات في منظومة عمل الأمم المتحدة، والدعوة إلى التصديق على المعاهدات، ونشوء أشكال جديدة للحماية لدعم الهيئات والهياكل العاملة في الأطر، والتحرك لوقف الانتهاكات الجسيمة، والقيام بأعمال وقائية، والعمل على بناء البنى التحتية اللازمة للدفاع على صعيد كل دولة، وتوفير التعليم والمعلومات وتنشيط المهمات ومراكز المساعدة والنصح والمساعدة التقنية.

إن مجرد وجود سلطة اعتبارية من هذا الوزن على صلة مباشرة بكل إنسان على الكرة الأرضية دون حواجز وبمنأىً عن أي انتماء مؤسساتي خاص أو عام يشكل فرصة مهمة لكل من يتعرض لانتهاك جسيم، وتمكينه من إيصال ما تعرض له من مظالم إلى هيئة بهذه الأهمية. تعتبر المفوضية اليوم أهم بنك للمعلومات في انتهاكات حقوق الإنسان وهي تتلقى خلاصة جهود المنظمات غير الحكومية والشكاوى الفردية ووجهات النظر الرسمية. والرهان العالمي هو أن تشكل منظمات حقوق الإنسان السلطة الخامسة بما تمتلك من رأي عام.

تقدم المفوضية تقريراً سنوياً عن أنشطتها وفقاً للولاية المسندة إليها إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢ ـ صدور العديد من الإتفاقيات التي لها علاقة بحقوق الإنسان:
إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها ٣٤ المعقودة بتاريخ ١٨/١٢/٧٩ الإتفاقية المذكورة بموجب القرار ٣٤/١٨٠ وبدأ سريان مفعولها في ٨١/٩/٢ وفقاً لأحكام المادة ٢٧. وفي تشرين الأول ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وتمّ وضع آلية تتيح

للأفراد أو مجموعات الأفراد تقديم بلاغات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز.

وفقاً للمادة ١٧ منها تشكلت لجنة معنية من ٢٣ خبيراً، تقدم تقريرها السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكان قد سبق وأنشأت الجمعية العامة عام ١٩٤٦ لجنة مركز المرأة، مؤلفة من ٤٥ خبيراً دولياً (تابعة للأمانة العامة) يدخل ضمن اختصاصها تطبيق كامل حقوق الإنسان غير المشمولة ضمن صلاحية إحدى اللجان المتخصصة الأخرى. تتم المراجعة لديها من قبل الدول والجمعيات الدولية والإقليمية ومن قبل الأفراد بحق جماعي أو فردي شرط أن يكون الحق مكرساً بمعاهدة مصدقة وأن تكون كافة طرق المراجعة الداخلية قد استنفدت. المراجعة تجري بوسيلة عادية عبر مفوض حقوق الإنسان أو لجنة حقوق الإنسان أو الأونيسكو وبوسيلة سرية منصوص عنها بالقرار ١٥٠٣ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٧٠.

أكدت الاتفاقية على مساواة الرجل والمرأة بحق التمتع بجميع الحقوق المنصوص عنها في المواثيق الدولية، وأعربت عن قلقها بوجود تمييز واسع النطاق ضد المرأة مما يعيق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانيات المرأة وعن القلق من حالات فقر ممن لم ينلن أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى. وأكدت على أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على الإنصاف والعدل سيسهم في النهوض بالمرأة والمساواة مع الإدراك أن ذلك يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل. وكرست رفضها لأي شكل من أشكال التمييز وشجبه «م ١» التأكيد على المساواة في التشريعات الوطنية «م ٢» منع الإتجار بالمرأة واستغلالها «م ٦» القضاء على التمييز الذي يحول دون المشاركة في الحياة السياسية والعامة «م ٧ وم ٨».

في دورة الجمعية العامة ٥٣ لعام ٩٥ تبنت الجمعية العامة الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في «بيجين» أيلول ٩٥ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ولجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً سنوياً عن متابعة تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل والتقدم المحرز في تنفيذهما. واعتبرت الجمعية مركز المرأة لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة «المرأة عام ٢٠٠٠ ـ المساواة بين الجنسين التنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين».

بنتيجة دورة ٢٠٠٠ لاحظت الأمم المتحدة تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة بشكل عام وفي مسألة العنف ضد المرأة فضلاً عن مسألة الإتجار بالنساء والفتيات، وتخلص الوثيقة التي انتهى إليها المؤتمر إلى المطالبة بتعديل التشريعات لحذف أي أحكام قانونية تنطوي على تمييز بحلول عام ٢٠٠٥ ولسد الثغرات التشريعية التي تحول دون تمتع المرأة والفتاة بالحماية القانونية الفعالة وتحث الوثيقة الدول الأعضاء المصادقة على البروتوكول الاختياري لكونه يشكل أحد أعظم الإنجازات التشريعية التي تحققت في مجال حقوق المرأة.

تستفيد المرأة أيضاً من منافع وكالات متخصصة متعددة من بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي أنشأته الجمعية العامة سنة ٦٩ للتعاون الدولي للمشاكل المتعلقة بالقضايا السكانية وتنظيم الأسرة.

إتفاقية حقوق الطفل

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الـ ٤٤ عام ٨٩ إتفاقية حقوق الطفل القرار «٤٤/٢٥». دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في ٢ أيلول ١٩٩٠ وأُلحق بها عام ٢٠٠٠ بروتوكولان اختياريان الأول يتعلق بحظر إشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة ويحظر على الحكومات أو المجموعات المسلحة غير الحكومية التجنيد الإجباري للأشخاص القاصرين أو استخدامهم في الأعمال الحربية. والثاني يتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم

في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وأعربت الجمعية عن قلقها إزاء تزايد الإتجار بالأطفال على نطاق واسع وإزاء استمرار السياحة الجنسية. تتشكل لجنة حقوق الطفل من ١٨ خبيراً، «م ٤٣». أهمية هذه الإتفاقية تظهر في كونها تشكل نقلة نوعية في المفاهيم والالتزام بالمستقبل وهي تحيط بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشكل ضمانة لحقوق الطفل الأساسية في البقاء والنمو، وحمايته من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال، وتؤكد حقه في أن يكون عنصراً فاعلاً في نموه.

ومع أن مسألة حقوق الطفل هي مسألة وجودية في مصير كل شعب يتوقف عليها مصير الإنسانية إلا أنه لم يتيسر لها إخراج حقوقه من هيمنة العادات والمؤسسات والإيديولوجيات والأنظمة التسلطية ودفعها إلى مناخات العقلانية النقدية وحرية الكلمة والمبادرة والإبداع مما يجعل أي ناشط في هذا الحقل شاهد عيان على مآسي ترتكب في هذا المجال.

كرست الإتفاقية الحقوق التالية: حق وجودهم مع أسرهم أو مع من يولونهم رعاية أفضل ـ حق الحصول على الكفاية من الغذاء والمياه والرعاية الصحية واللعب والتعليم المجاني والتمتع بمستوى معيشي مناسب ـ حق رعاية وتدريب خاصين بالأطفال المعوقين ـ الحق في الحماية وعدم التعرض للأذى والإهمال ـ الحق في التحدث باللغة الخاصة وممارسة شعائرهم الدينية في مناخات ثقافتهم ـ عدم استخدامهم كأيدي عاملة رخيصة أو كجنود ـ الحماية من القسوة والظلم والإهمال ـ التعبير عن الرأي والحق بالتجمع.

الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها العشرين عام ٦٥ رقم القرار ٢١٠٦ ألف «د ٢٠» ودخلت حيز التنفيذ في ٤ كانون الثاني عام ١٩٦٥.

٣ ـ الوكالات المتخصصة ورعايتها لعدد من الإتفاقيات الدولية:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو»

أنشئت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٦. مقرها باريس وهي مرتبطة بالأمم المتحدة. هدفها الرئيسي تشجيع التعاون بين الأمم في جميع المسائل المتعلقة بالتعليم والعلم والثقافة والاتصال. ورد في نظامها الأساسي أنه «ما دامت الحرب تبدأ في عقول البشر فيجب أن تبنى حصون السلام في عقول البشر». من أوائل اهتمام اليونيسكو بحقوق الإنسان، إيلاء الإعلان العالمي أهمية خاصة منذ لحظة صدوره وتشجيع تدريسه في المدارس واستخدامه في أوجه نشاط المنظمة حيثما أمكن ذلك. لعبت اليونيسكو دوراً في صياغة العهدين في ما يتعلق بمجال الحقوق الثقافية. وتمثل اهتمامها أيضاً بحقوق الإنسان، مما عزز اسهاماتها بوضع اتفاقيات وتوصيات من أجل وضع مستويات دولية جديدة في مجال التربية أهمها الاتفاقية الخاصة لمكافحة التمييز في مجال التعليم المعتمدة في ١٤/١٢/١٩٦٠ والتوصية المتصلة بها والتي أصبحت نافذة المفعول من ٢٢/٥/١٩٦٢، والتوصية الخاصة بالمشاركة الشعبية في الحياة الثقافية، والإعلان المعتمد في ٢٢/١١/١٩٧٨ بشأن المبادىء الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري. إبتداءً من عام ١٩٦٥ أقر المجلس التنفيذي لليونيسكو إعداد التقارير على أساس استبيان معد سلفاً تجري دراستها من جانب لجنة خاصة تابعة له ومكونة من ١٢ عضواً تسمى اللجنة المعنية بالاتفاقيات والتوصيات في مجال التعليم.

لا ينص دستور اليونيسكو على أية إجراءات للتظلم أو الشكوى من عدم مراعاة نصوص الاتفاقية المصدق عليها. ولتلافي ذلك أقر المؤتمر المعقود عام ١٩٦٢ بروتوكولاً أصبح ساري المفعول في العام ١٩٦٨.

استحدثت اليونيسكو في دورتها ١٠٤ إجراءً جديداً اعتبر من أهم إنجازاتها ومثالاً يُحتذى بنظام الأمم المتحدة، يحق بموجبه للأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية تقديم الشكاوى إلى اليونيسكو

بخصوص أية انتهاكات، يدعى بها، لحقوق انسانية معينة، شريطة أن يكون مقدمو تلك الشكاوى، هم أنفسهم ضحايا الانتهاكات أو يدعون معرفتهم الوثيقة بها. ويطبق هذا الإجراء على حالات تتصل بانتهاكات منفردة ومحددة لحقوق الإنسان، وعلى قضايا تتسم بانتهاكات عامة ومضطردة وفاضحة لحقوق ارتكبتها دولة بحكم الواقع أو القانون، أو كانت حصيلة تراكم حالات فردية أخذت طابع النمط المضطرب وجاءت نتيجة لسياسات العدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو احتلال الأجنبي للأراضي أو تنفيذ سياسات استعمارية أو سياسة إبادة أو سياسة عنصرية أو سياسة اضطهاد وطني أو اجتماعي تدخل في اختصاصات اليونيسكو. منظومة الحقوق الثقافية في المواثيق الدولية منها ما هو عام يتعلق بحق الأشخاص بالتمتع بثقافتهم والإعلان عن ديانتهم باتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم واعتبار كافة الثقافات جزءاً من التراث المشترك للبشرية لما تحويه من تنوع وخصب... ومنها ما هو فردي يتمثل بحق كل فرد في المشاركة الحرة في الحياة العامة والاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه وحق كل فرد في الحرية التي تعتبر الأساس الخلاق للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

منظمة العمل الدولية

أنشئت سنة ١٩١٩ بموجب معاهدة فرساي. كان همها الأولي مسألة عمالة الأطفال. في عام ١٩٤٦ اعتبرت أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وهي فريدة من نوعها إذ أن ممثلي العمال وأرباب العمل لديهم صوت متساوٍ لدى الحكومات في صياغة السياسات. تعمل المنظمة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للعمال. تتشكل منظمة العمل من ثلاث هيئات: ـ المؤتمر العام: يجمع وفود الدول الأعضاء وصلاحياته إقرار الاتفاقيات وتوصياتها ذات الصلة بالصيغ الدولية للعمل ـ مجلس الإدارة: هيئة تلعب دور الجهاز التنفيذي وفيه تشكيلة نصفها أعضاء يمثلون حكومات والنصف الثاني يتوزع بالتساوي بين العمال وأرباب العمل ـ المكتب الدولي: هيئة دائمة تقوم بدور الأمانة العامة ولديها في

الهيكلية هيئات مساعدة. الدور البارز للمنظمة تنظيم أوضاع وحقوق العمل على الصعيد العالمي تجلى من خلال وضع أكثر من ١٧٥ اتفاقاً لها قوة الإلزام بعد التصديق عليها. وتصدر المنظمة توصيات تشكل توجيهات ضرورية للدول الأعضاء وهناك سبع اتفاقيات تتشكل في مجموعها الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وهي تتعلق بـ: «الحرية النقابية» رقم ١٩٤٨/٨٧. «التمييز في الإستخدام أو المهنة» رقم ١١١/ ١٩٥٨. «العمل الجبري» رقم ٢٩/ ١٩٣٠. «الغاء العمل الجبري» رقم ١٩٥٧/١٠٥. «عمل الأطفال» رقم ١٩٧٣/١٣٨. «الحق في التنظيم» رقم ١٩٤٩/٩٨. «المساواة في الأجر» رقم ١٩٥١/١٠٠».

إتفاقيات دولية أخرى

- **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.**
- **الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.**
- **الاتفاقية الدولية لمحكمة الجزاء الدولية.**
- **منظمة الصحة العالمية.**

مؤتمرات دولية

واكبت المنظمات غير الحكومية أعمال الهيئة الدولية منذ بداية تشكيلها. وشاركت في إعداد الميثاق من خلال اقتراح مشاريع نصوص، أدرج جزء منها في مواده بما في ذلك نص المادة ٧١ «للمجلس الاقتصادي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية...» ومنح المجلس في حينها، مركزاً استشارياً لعدد محدود من المنظمات مما جعلها تشارك في بعض المناقشات ومكنها من أن تضع بنوداً على جدول الأعمال، وأتيح المجال لمنظمات أخرى للتعاون في حقل نشاطها مع الوكالات المتخصصة.

هذا الدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية أهّلها لأن تقوم

بطائفة واسعة للغاية من المهام المتنوعة في ميادين القانون وأنشطة اللاجئين وحقوق الإنسان. وباتت أعمالها تتعدى التأثير على السياسات العامة إلى حقول تنظيم التجمعات حول قضايا خاصة بهدف المساعدة التقنية أو الفنية فضلاً عن إجراء البحوث. وبات ناشطوها يمتلكون خبرات، كما باتت هي بحكم مرونتها توفر قناةً فريدة تمكن المواطنين العاديين ومن خلالها المشاركة في القرارات التي لها تأثير عام على حياتهم. ولقد أدى حسن أداء هذه المنظمات لدورها الفاعل وطبيعة أنشطتها والقضايا المهمة التي أخذت على عاتقها معالجتها، إلى تكوين رأي عام محلي ودولي متعاطف وداعم لهذه المنظمات التي بات يحسب لرأيها حساب على مختلف المستويات، وبات لها تأثيرها وصوتها المسموع مما يؤهلها لأن تكون سلطة خامسة بجدارة. وتعزز هذا الدور بتكريس صيغة عقد المؤتمرات الدولية من قبل الهيئة الدولية ومشاركة المنظمات غير الحكومية فيها، مما مكنها من صياغة الكثير من النقاط المدرجة على جداول الأعمال، وتحول بعضها بالفعل إلى أنظمة وقوانين تشريعية.

وقد اكتسبت المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أهميةً، وكانت المنظمة الدولية قد باشرت بعقد مؤتمرات من هذا النوع منذ الستينات. بانعقاد المؤتمر المعني بالبيئة في ريو دي جينيرو ١٩٩٨، تحولت المؤتمرات إلى منتديات حقيقية للبت في أمور السياسات الوطنية والدولية وبالقضايا التي تؤثر على كل فرد مثل البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. بعد مؤتمر ريو تحولت المؤتمرات إلى محافل تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تطرح على بساطها ما يساورها من شواغل بالإضافة إلى شواغل الحكومات. واستطاعت أن تركز اهتمام العالم على تلك القضايا وتضعها واقعاً على جدول الأعمال العالمي. غير أن الاهتمام والعناية بنتائج ومفاعيل المؤتمرات يصبح شأناً فردياً لكل بلد بعد التوقيع لجهة التنفيذ. إن الوزن المعنوي للمؤتمرات المترافق مع ضغوط الإعلان والمنظمات غير الحكومية يحمل الدول الأعضاء في الغالب على تأييد الاتفاقات ووضعها موضع التنفيذ.

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ (فيينا)

المؤتمر الدولي للسكان القاهرة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية (كوبن هاغن)

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين)

ربما آخراً وليس أخيراً مؤتمر جنوب أفريقيا الذي عقد في شهر أيلول الحالي لمناهضة التميز العنصري في العالم.

إن نظرة سريعة على مجمل تشكل اللوحة العالمية في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدلل على مدى الترابط بين المنظمات غير الحكومية وعلى مختلف المستويات الجغرافية ودورها وتأثيرها على مجمل العلاقات الدولية والإسهام في صياغة جديدة للقانون الدولي تراعي مصالح الشعوب الفقيرة التي تتطلع نحو التنمية الشاملة واللحاق بالركب الحضاري للمجتمع البشري.

خلاصة

نعتقد أن النظام العالمي الجديد، الذي اصطلح على تسميته بنظام (العولمة) منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وسيطرة القطب الواحد بقيادة أمريكا واعتبار الرأسمالية هي المنتصر الوحيد بعد تراجع مقولات الفكر الاشتراكي، هو نظام آخذ طريقه للتشكل. والبارز من تشكيلاته حتى الآن الجانب الاقتصادي وسيطرة ثورة المعلومات وهيمنتها على الجوانب الأخرى، خاصة السياسية منها، من خلال سيطرة أمريكا على مجلس الأمن الدولي وهيمنتها على قراراته للتحكم بالمجتمع الدولي سياسياً وعسكرياً واستلاب إرادة شعوب الأرض كافة ومصادرة الخيارات لمصلحة كتلة لا تتجاوز العشرين بالمئة على حساب الغالبية العظمى وفق ما تنبأ به أحد الباحثين الألمان، وبشكل ينقسم فيه العالم إلى مركز وأطراف مهمشة، دون أن يعني ذلك بأن المركز محصور بهذه الدولة أو

تلك، وفي عالم الأطراف حيث يتوفر الفائض البشري من العاطلين والمهمشين مهما كانت مستوياتهم العلمية.

إن هذا الواقع الدولي الذي يتشكل يتنافى مع ما انتجته البشرية عبر تاريخها حتى في مواثيقها وعهودها، لأن الأدبيات الدولية التي انتجت ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الشرائع والاتفاقات، كانت الغاية منها اعتماد سياسة شاملة لإيجاد عالم يعمه السلام والوئام وتصان فيه حقوق الإنسان الأساسية للحيلولة دون تفجر حروب وصراعات مريرة ودامية عانت منها البشرية في مختلف الحقب والمراحل. ومن الثابت أيضاً أن الدولة بمفهومها الحديث، قد باتت هي دولة الرفاه الاجتماعي التي تضمن العدل وتوزيع الثروات الاجتماعية بتوفير الخدمات العامة الصحية والتربوية والترفيهية والسكنية مما استدعى تدخلها في حركة السوق والأسعار، رغم ضمانها لحرية المبادرة التي هي أساس فكرة المشروع الرأسمالي وذلك لضبط مصادر التوتر الاجتماعي عن طريق الإشراف على حركة الصراع الداخلية وضبط إيقاعه اعتماداً على مفهوم حقوق الإنسان وصيانتها بما يوفر من حرية الحركة والتنظيم والرأي والكرامة.

وإن تخلي الدولة عن تأدية هذا الدور بإطلاق العنان للمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي بدون قيود أدى إلى ضعف دورها كلاعب مركزي في العملية الاقتصادية ودخلت بالضرورة في سيرورة جديدة تعود فيها الدولة على الأرجح إلى مبدأ الدولة الشرطي العاجزة عن تحقيق السلام الاجتماعي، متخلية عن صلب مهماتها التي تحددها الدولة الحديثة لنفسها وتختزنها الجماعة في فكرتها عنها وعن شرعيتها.

إن ما تصبو إليه المجموعة الدولية من تطلعات مشروعة، وما حققته المواثيق الدولية من مكاسب بالتأكيد على حقوق إنسانية ثابتة غير قابلة للمساومة أو التنازل عنها، يتنافى مع تخلي الدولة الحديثة عن مهماتها كدولة رفاه اجتماعي والتي تعيش محنتها مع العولمة الاقتصادية بأشكالها الرأسمالية المتوحشة، مما سيؤدي إلى انفلات عقال الصراعات الاجتماعية واتساع مساحة التوترات بمختلف أشكالها وتغدو في مهب

العواصف كل الآمال والتطلعات الدولية والمحلية وتحرق في نيرانها الإنسان وحقوقه.

ويقتضي التذكير بأن مسألة حقوق الإنسان في اشكالياتها القانونية والتطبيقية، هي من المسائل التي تثير جدلاً كبيراً على المستوى الدولي. ونحن أمام تباينات في المواقف بين دول الشمال والجنوب، إذ أن قضية الإصرار على إمكانية الإشراف على حسن التطبيق لدى دول الجنوب خاصةً في مراعاة هذه الحقوق، وقضية إنصاف الشعوب الضعيفة والمحرومة في الدول الأقل نمواً بموازاة قضية اتهام الشمال بالاستغلال تحت عناوين شعارات مختلفة منها حقوق الإنسان، يضاف إليها عقلية الحاكم وتحجر التقاليد وجمودها، ورفض الأنظمة السياسية تصديق المعاهدات، وحرص الحكام على محاربة أي نوع من ثقافة حقوق الإنسان بذريعة التحرر الوطني على حساب مصادرة الحرية وكبتها ومحاربة الاستعمار والحيلولة دون نشر الوعي بين المواطنين والارتقاء به إلى المستويات المطلوبة، كل ذلك يحول دون انتقال حقوق الإنسان من عالم النظرية إلى حيز التطبيق العام في سلوك المواطنين بمواطني دول الجنوب. وعلينا أن لا نغفل الشرخ الواسع بين الشمال المتحالف القوي والجنوب المبعثر المضطهد، ومحاولات الشمال لتغذية مختلف أشكال الانقسامات في الجنوب، مجمل هذه الأمور توفر المبرر الجزئي لتخوف مواطني الجنوب من استخدام شعار العولمة مقدمةً بعودة ممارسة الاضطهاد والاستغلال من جديد، وهذا ما يترك أثره على واقع حقوق الإنسان. والجانب الآخر الذي يعزز الانقسام في النظرة بين دول الشمال والجنوب، اتساع المسافة للتعاطي مع المفاهيم. إذ أن دول الشمال تركز على الوجه الفردي لحقوق الإنسان كما ظهر في الإعلان العالمي، وتطالب بمساءلة كل دولة تخالفها ولا تحترمها، بينما دول الجنوب تحمل الشمال تبعات استغلالها واستعمارها طيلة عقود متعاقبة وتطالب بإقرار دولي لحقوق الإنسان بلغة جديدة تركز على المساواة بين الشعوب وتحررها وتقرير مصيرها وسيادة مفهوم العدالة الإنسانية. ولم يقتصر هذا

الإنقسام على الحكومات بين شمال وجنوب بل امتد ليطال في ثنائيته الدولية المنظمات غير الحكومية.

ولعل اقتران فكرة مفاهيم حقوق الإنسان بثقافة المجتمع الغربي، وارتباطها أيضاً في الأذهان بمواثيق الأمم المتحدة وهيكليتها ومختلف أجهزتها، بشكل خاص مجلس الأمن الدولي، وبهيمنة الدول الكبرى عليه وتعاطيه مع الشأن الدولي بسياسة ازدواجية المعايير واتخاذ العديد من قراراته بشكل اعتباطي، هذا التصرف يدفع باتجاه الخرق بين ما أنتجته هذه الهيئة العالمية من مفاهيم مستندة لقواعد البشرية باعتبارها المرجع، ومصالح الدول وموازين القوى في مجلس الأمن، ويجعل هذا الاقتران والارتباط في غير محله، كحد أدنى من الوجهة القانونية، وذلك لأن مجمل المفاهيم البشرية السامية قد كان لمجتمعاتنا دور مشهود في الإسهام بها وفي ارتقاء الحضارة البشرية. والمفاهيم في مطلق الحالات هي خلاصة هذه الحضارة، وإننا نرى أن استغلال غياب رواد الإصلاح أو تغيبهم في هذه المرحلة التاريخية في مجتمعاتنا لمصلحة رموز التطرف الأصولي، الذين يقدمون الإيديولوجية الشعبية الأبسط من جهة والصورة الأردأ عن الإسلام والمسلمين لكل خصم يريد تشويه حقيقة ماضينا ومشروعية تطلعاتنا. وهذا لا يعني أننا نتفهم جيداً مسألة الدعوة المطروحة للتمايز عن العولمة ضمن إطار الحرص على الخصوصية لمجتمعاتنا.

وأخيراً يتبين أن مجتمعاتنا قد أعطت ثقتها بثورة المعارف والتقنية في الغرب، مما أسهم انتقال أشكال الهيمنة إلى ظاهرة عالمية مما أدى إلى وضعنا في مأزق يدفعنا نحو الارتداد على أنفسنا وباتجاهات ماضوية، لأننا نعيش أزمةً تاريخية مع الواقع الحضاري المعاصر ولم تتحقق الجهود والمحاولات السابقة لدخول التاريخ الحديث بشكل فاعل ومعطاء، ومسألة التقدم ترتبط بقدرة البشر على إدراك واقعهم وعالمهم واستقراء سبل إنتاج المعرفة القادرة على مواجهة التحديات المطروحة في زمن ومكان محددين. وإن مشروعية أي مشروع جديد للنهضة يكتسب من

مدىً يعبر عن حاجات تاريخية ضرورية لأن النمط المرتجى لأي نهضة يجد مدى مصداقيته في طموح تشكيل نمط حياة إنساني جديد، متحرر من سلاسل قيد الماضي وفي طبيعة تامة كعبودية سلطان الحاضر، نمط يسمح للبشر في اختيارهم طريقة حياتهم ووجودهم وفقاً لخيار معرفي وقيمي وسلوكي يتأتى من صلب المجتمع ورحمه. النهضة الفكرية المطلوبة مدخلها تسلح البشر لأهم منجزات العصر وطموحاتهم التي لا يمكن دخول حلبة السبق في إطارها دون مواجهة مع تحدي الخوف من الذات والآخر والمجهول.

نعود مجدداً ونكرر أننا نمر في مرحلة تاريخية مفصلية، تجابه فيها مجتمعاتنا تحديات متنوعة فتجلى لخروجنا من واقع التخلف عن الركب الحضاري في بنيتها الاجتماعية بطابعها الأبوي السائد في العلاقات بالنظم الاقتصادية والثقافية والسياسية وبطابعها التسلطي، وعلينا الخروج إلى رحاب مجتمعات مدنية منتجة تسمر طاقات الإنسان وقدراته، ولقد بات لزاماً علينا التعاطي مع مقولات العولمة وحقوق الإنسان بذهنية المعرفة والمواجهة برؤية علمية عقلانية تأخذ في اعتبارها الدور التاريخي الذي أدته مجتمعاتنا في نمو وتطور الحضارة الإنسانية وصياغة مفاهيم وأفكار جديدة، وتحقيق إنجازات علمية مشهودة أسهمت في عملية الرقي البشري. والالتزام بما تقدم يجعل الحديث عن الخصوصية له مبنى ومعنى في المضمون، ويكون للتمايز المشروع في جوانب معينة علق ونكهة.

ورشة عمل دراسية حول العولمة وحقوق الانسان

ملحق رقم ١ ـ برنامج الندوة

ملحق رقم ٢ ـ دعوة للحضور والمشاركة في الندوة

ملحق رقم ٣ ـ الباحثون

ملحق رقم ٤ ـ المشاركون

ملحق رقم ١

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩٦/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

البرنامج

يوم الجمعة في ٢٠٠٠/١٢/٨ :

١٠,٠٠ - ١٠,٣٠ : حفل استقبال

١٠,٣٠ - ١٢,٠٠ : **المحور الأول : العولمة وحقوق الإنسان في الاقتصاد والاتصال:**

رئيس الجلسة : الدكتور فادي مغيزل

- العولمة ثورة في الاقتصاد : الدكتور الياس سابا
- العولمة ثورة في الاتصال : الأستاذ جبران تويني

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ : استراحة

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ : ورش عمل

يوم السبت في ٢٠٠٠/١٢/٩ :

١٠,٠٠ - ١٠,٣٠ : حفل استقبال

١٠,٣٠ - ١٢,٠٠ : **المحور الثاني : العولمة وحقوق الإنسان السياسية والثقافية :**

رئيس الجلسة : النائب محمد قباني

- العولمة وحقوق الإنسان السياسية : الدكتورة فاديا كيوان
- العولمة وحقوق الإنسان الثقافية : الأستاذ الياس خوري

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ : استراحة

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ : ورش عمل

يوم الأحد في ٢٠٠٠/١٢/١٠ :

١٠,٠٠ - ١٠,٣٠ : حفل استقبال

١٠,٣٠ - ١٢,٠٠ : **المحور الثالث: العولمة وحقوق الإنسان في عمل مؤسسات المجتمع المدني :**

رئيسة الجلسة :السيدة نعمت كنعان مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية

- المحاضرة : الدكتورة شهيدة الباز
- المعقبون : الدكتور عبده قاعي - الدكتور كامل مهنا

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ : استراحة

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ : ورش عمل

٣,٠٠ - ٣,٣٠ : التقرير النهائي

٣,٣٠ غداء

Tel. : 00961-3-680032 — هاتف : ٠٠٩٦١-٣-٦٨٠٠٣٢

Télécopie : 00961-1-395644 — فاكس : ٠٠٩٦١-١-٣٩٥٦٤٤

Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban — مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

نتائج الورشة :

- في نهاية كل يوم تجمع تقارير ورشات العمل التي تلي المحاضرتين والتي تدرس مضمونها ،
- في آخر يوم تجمع التقارير وتذاع في تقرير نهائي خلال الحفل الختامي ،
- التقرير النهائي هو عبارة عن مجموعة توصيات وتوجيهات من شأنها ان تطور عمل مؤسسات المجتمع المدني لجهة استجلاء العولمة وتعزيز إمكانات المؤسسات الاجتماعية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهة التحدي النوعي الذي تفرضه أنظمة العولمة ومفاعيلها ،

امل ديبو

المنسقة

امينة المال في الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

Tel. : 00961-3-680032 هاتف : ٠٠٩٦١-٣-٦٨٠٠٣٢

Télécopie : 00961-1-395644 فاكس : ٠٠٩٦١-١-٣٩٥٦٤٤

Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

ملحق رقم ٢

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

ورشة عمل دراسية

حول

العولمة وحقوق الإنسان

٨-٩ و١٠ كانون الأول ٢٠٠٠

دعوة للحضور والمشاركة

لقد أصبحت العولمة واقعاً" راهناً" قلما خلت من ذكرها خطابات السياسيين وتحليلات المفكرين ومخططات الاقتصاديين وكتابات المثقفين والمقررات الدولية .

فبعد مقولة " النظام العالمي الجديد " والحديث على " القرية العالمية " تصدرت العولمة الاهتمامات والهواجس التنموية .

كيف يتلقى العالم هذا التيار ؟ قلق يبلغ حد التشنج والرفض الى جانب ترو وترقب تصحبها تمنيات غامضة الا يأتي هذا التيار على ما تبقى من إنسانيتنا باسم القوة المالية الضاربة والا يكون التطور الذي تنشده المؤسسات على حساب الإنسان وحقوقه والمجموعات الإنسانية وحقوقها .

هل تهدد ثورة القرن الواحد والعشرين (العولمة)أهم إنجاز للبشرية في القرن الماضي (شرعة حقوق الإنسان) ؟ ما علاقة العولمة بحقوق الإنسان ؟

تساؤلات، تضارب في المواقف، إدانة العولمة ، غموض في المفاهيم يكاد يفضي بنا الى لغتين متنافرتين . اللغة الداعية للانفتاح وقبول الآخر واحترام حقوقه وصون كرامته وحرياته وخصوصياته من جهة ، ولغة التحكم الاقتصادي والمالي باسم التقدم والتطور التي تسحق الأكثرية وتضيق من فرص العمل وينتج عنها تفاقم الفقر وتشرذم البلدان من جهة اخرى . وكل ذلك في ظل الحديث المستمر على العولمة وضرورة التنمية وقدسية حقوق الإنسان في آن واحد .

Tel. : 00961-3-680032	هاتف : ٦٨٠٠٣٢-٣-٠٠٩٦١
Télécopie : 00961-1-395644	فاكس : ٣٩٥٦٤٤-١-٠٠٩٦١
Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban	مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

ما هي العولمة ؟ مفهوم اقتصادي في الأساس انسحب على المفاهيم الاجتماعية الأخرى تأول وتشعب بسرعة نادرة حتى بات من واجب كل من يعمل في أي ميدان اجتماعي إنساني ان يستوضحه وكأن العولمة تتحدى الكل إذ " لا بد منها " : نتعاطاها، أو نبقى خارج الزمن!

من هنا غدا السؤال " هل العولمة شر كلها؟ هل من إيجابية في التحدي الذي تواجهنا به ؟ هل يمكننا رفضها ؟ هل نعرف ماذا نرفض فيها وباسم ماذا ؟ هل نعرفها ونعرف مفاعيلها وحدودها؟

هل يمكننا نحن المعنيين بحقوق الإنسان بالعدالة والتنمية والسلام ان نبقى متفرجين أمام العولمة ؟ ما هي إمكاناتنا ؟ و بالتحديد :

ما هي الحقوق والواجبات التي ينبغي أن تتمكن بها مؤسسات المجتمع المدني والعاملون فيه من اجل التعاطي مع العولمة وفعلها في مجتمعنا ؟

للإجابة على هذا السؤال بالتحديد وللبحث في المواضيع الناتجة عنه ودراسة الأوضاع المتعلقة به من زاوية الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل لها، تنظم الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان حلقة دراسية تتضمن ورشات عمل لتنظر في مفهوم العولمة في الاقتصاد، والاتصال والسياسة والثقافة وفي المجتمع المدني ، وذلك مدة ثلاثة أيام ٨ و ٩ و ١٠ كانون الأول ٢٠٠٠ ، في فندق " لو ميريديان – كومودور " ، الحمرا – بيروت .

وتحتفل الجمعية بالذكرى الثاني والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في اختتام هذه الحلقة بإعلان النتائج والتوصيات للحلقة الدراسية يوم الاحد الواقع فيه ١٠ كانون الأول ٢٠٠٠ .

المنسقة

امل [illegible]

Tel. : 00961-3-680632 — هاتف : ٠٠٩٦١-٣-٦٨٠٠٣٢

Télécopie : 00961-1-395644 — فاكس : ٠٠٩٦١-١-٣٩٥٦٤٤

Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban — مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

بيروت في ٢٠٠٠/١١/٦

حضرة السيد (ة) .... المحترم (ة)

تحية طيبة وبعد،

تتشرف الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بدعوتكم شخصيا" للمشاركة في الحلقة الدراسية المقدمة في الأوراق المرفقة،

ونرجو منكم ان تفيدونا في مهلة أقصاها ٢٠ تشرين الثاني عن تجاوبكم مع دعوتنا هذه حتى نتمكن من القيام بواجب التحضير لهذه الورشة بطريقة تمكن جميع المشاركين من المساهمة الفعالة .

(عدد المشاركين محدود ولذا نرجو التأكيد على الحضور والالتزام به).

أشارك : في الافتتاح

في الحلقة الدراسية وورش العمل

ينوب عني : (الرجاء ذكر الأسماء) ....

او عن المؤسسة : (الرجاء ذكر الأسماء) ....

للإجابة الرجاء الاتصال بالجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان على الأرقام التالية :

تلفون –فاكس: ٠١/ ٣٩٥٦٤٤ – خليوي : ٠٣/٦٨٠٠٣٢

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسقة

امل ديبو

Tel. : 00961-3-680032

هاتف : ٠٠٩٦١-٣-٦٨٠٠٣٢

Télécopie : 00961-1-395644

فاكس : ٠٠٩٦١-١-٣٩٥٦٤٤

Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban

مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د
ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

بيروت في ٢٠٠٠/١٠/٢٥

حضرة رئيس .... المحترم

تحية طيبة وبعد،

تتشرف الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بدعوة ....
للمشاركة في الحلقة الدراسية المقدمة في الأوراق المرفقة.

ونرجو منكم ان تفيدونا في مهلة أقصاها ٢٠ تشرين الثاني عن تجاوبكم مع دعوتنا هذه ، وعن أسماء المشاركين (عدد ٢) من قبلكم ، حتى نتمكن من القيام بواجب التحضير لهذه الورشة بطريقة تمكن جميع المشاركين من المساهمة الفعالة .

(عدد المشاركين محدود ولذا نرجو التأكيد على الحضور والالتزام به).

أشارك : في الافتتاح
في الحلقة الدراسية وورش العمل
ينوب عني : (الرجاء ذكر الأسماء) ....
او عن المؤسسة : (الرجاء ذكر الأسماء) ....

للإجابة الرجاء الاتصال بالجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان على الأرقام التالية :
تلفون -فاكس: ٣٩٥٦٤٤ /٠١ - خليوي : ٠٣/٦٨٠٠٣٢

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسقة
امل ديبو

Tel. : 00961-3-680032
هاتف : ٦٨٠٠٣٢ -٣- ٠٠٩٦١
Télécopie : 00961-1-395644
فاكس : ٣٩٥٦٤٤ -١- ٠٠٩٦١
Ecole des Franciscaines - Rue Park - Beyrouth - Liban
مدرسة راهبات الفرنسيسكان - شارع البارك - بيروت - لبنان

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

علم وخبر رقم ١٩١/أ.د

ASSOCIATION LIBANAISE DES DROITS DE L'HOMME

بيروت في ٢٠٠٠/١١/٦

حضرة السيد .... المحترم

تحية طيبة وبعد،

تتشرف الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بدعوتكم شخصيا" للمساهمة في مداخلة مدتها ٢٠ دقيقة كما هو مبين في البرنامج المرفق .

ولقد كان لي حظ الاجتماع معكم والتحدث إليكم بهذا الخصوص والحصول على موافقتكم .
وأنا إذ أشكركم واكرر تقديري، أود تذكيركم بحاجتنا للحصول على مداخلتكم المكتوبة في تاريخ أقصاه ٢٠ تشرين الثاني . واهم من ذلك هو الحصول في هذا التاريخ بالذات على الأسئلة الخمسة التي ستداولها ورشات العمل بعد انتهائكم من إلقاء كلمتكم، حتى يتمكن رؤساء الورشات من تحضير أنفسهم لإدارة الورشات وكتابة التوصيات بشكل واضح ومفيد.

نرجو منكم الاتصال بنا متى جهزت الأسئلة والكلمة المكتوبة لو امكن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسقة

امل ضبو

Tel. : 00961-3-680032 — هاتف : ٠٠٩٦١-٣-٦٨٠٠٣٢

Télécopie : 00961-1-395644 — فاكس : ٠٠٩٦١-١-٣٩٥٦٤٤

Ecole des Franciscaines – Rue Park – Beyrouth – Liban — مدرسة راهبات الفرنسيسكان – شارع البارك – بيروت – لبنان

ملحق رقم ٣

الباحثون

١ ـ الياس سابا (لبنان)

خريج الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة اكسفورد،
استاذ اقتصاد ـ الجامعة الأمريكية في بيروت،
رئيس معهد الدراسات الاقتصادية ـ الجامعة الأميركية في بيروت،
وزير ونائب سابق،
له كتب ودراسات ومقالات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢ ـ ادمون صعب (لبنان)

حائز على إجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف،
مسؤول عن قسم الاقتصاد في «النهار»، إلى جانب اهتمامه بإدارة التحرير التنفيذية، ويكتب مقالاً أسبوعياً في صفحة الرأي في الجريدة.

٣ ـ د. فاديا كيوان (لبنان)

حائزة على دكتوراه دولة في العلوم السياسية من جامعة باريس الأولى ـ السوربون،
تعمل حالياً بالتدريس برتبة استاذ ـ بروفسور في الجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية، وتحاضر بصفة أستاذ زائر في جامعة باريس،

عملت سابقاً مستشارة لوزير التربية والفنون الجميلة ولوزير الثقافة والتعليم العالي،

نائب الرئيس للجنة الوطنية اللبنانية للتربية والثقافة والعلوم (الأونسكو)،

لديها العديد من الأبحاث الاجتماعية والسياسية والمؤلفات في الميدان السياسي والتنموي وفي مجال تقدم المرأة وحقوق الانسان.

٤ ـ الياس خوري (لبنان)

رئيس تحرير «الملحق» الثقافي لجريدة النهار في بيروت،

درس في جامعات: كولومبيا (نيويورك)، الجامعة اللبنانية، الجامعة الأميركية في بيروت، الجامعة اللبنانية الأميركية،

له تسع روايات والعديد من الدراسات.

٥ ـ شهيدة الباز (مصر)

تخصصت في العلوم السياسية والقانونية والتنموية في جامعات القاهرة، هولندا ولندن،

مستشارة لعدد كبير من المؤسسات الأهلية،

عضو مؤسس للجنة تنمية المرأة في اتحاد المحامين العرب وباحثة في اللجنة العلمية الاستشارية لمركز البحث والتدريب للمرأة في تونس،

مستشارة وباحثة لدى منظمة الاسكوا ومكتب الأمم المتحدة UNDP،

لها عشرات الأبحاث في الحقل الاجتماعي الإداري، الاقتصادي والفكري، وتتخصص بدراسة أوضاع المرأة في الدول العربية.

ملحق رقم ٤

المشاركون في مؤتمر العولمة وحقوق الإنسان

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
A1-B2	سميرة	طراد	03-457324
Asociacion Entrepueblos	الكسندرا	غارسيا	
الجمعية المسيحية للشابات YWCA	مهى	حداد	03-868700
اتحاد المقعدين اللبنانيين	حسين	الحاج	01-650417
اتحاد المقعدين اللبنانيين	فادي	صايغ	01-650417
الاتحاد اللبناني لرعاية الطفل	فاديا	العثمان الأسعد	
الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني	سميرة	صلاح	01-305206
الاتحاد النسائي الفلسطيني	سعاد	عيتاني	01-303853
الإذاعة اللبنانية	وفاء	حمّود	
التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني	جمانة	مرعي	01-370189
التيار الوطني الحر	اميل	عون	03-704305
الجامعة الأميركية في بيروت	سامية	بو عزّة	03-972136
الجامعة الأميركية في بيروت	مي	مهر	03-972136
الجامعة اللبنانية	رفعت	الحلبي	01-374299
الجامعة اللبنانية	امل	حطيط	
الجامعة اللبنانية الأميركية	غسان	ديه	03-423925
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	نجوى	حسّاوي	01-823854 01-791765
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	لودي	الحاج شاهين	01-380906 03-310513

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	لارا	الحلبي	
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ميرا	الرّز	03-896089
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	هند	الصوفي عساف	03-840453
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	مريم	العبد الله	03-840453
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	محمد	المجذوب	01-798960/1
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ميساء	بيان	03-774181
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	نعمة	بيان	03-675548
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ريتا	بيروتي حوّاط	03-233306
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	زكية	بيضون	01-559602
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	وجدان	بيضون	03-860583
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	سامية	جبران بخعازي	03-718348
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	جورج	جلاد	03-789266
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ليلى	جمال	03-775837
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	بادية	جمعة	03-462202
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	نعمة	جمعة	07-750452 03-313807
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ليليان	حداد	01-322472
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ليليان	حسّون	03-854470
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ناديا	دلول	03-730999
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	أمل	ديبو	01-395644 03-748094
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ريتا	سابا	03-813823
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ندى	سابا	03-752846
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	أمين	سعادة	03-937276
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	فيكان	طربينيان	03-332046
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	حسين	عبد الله	01-851511
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	رلى	عبد الله	03-855521

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	فرح	عبد الله	03-851511
الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان	ميشلين	عبيد	03-447052
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	عبد الله	عدرا	03-222305
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	كاتيا	عيد	03-976992
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	نجلا	عيد	03-694214
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	غادة	عيسى	01-616831 03-680032
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ابراهيم	غصن	07-990423
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	مها	غصن	07-990423
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	عبد الباسط	غندور	01-36. ,29
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	أماني	قلعجي	01-300023 03-723679
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	نهاد	كفوري	01-282938
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	رلى	مخايل	03-612413
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	منى	مصطفى	03-477417
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	فادي	مغيزل	01-333753
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	رحاب	مكحّل	03-736274
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	ميراي	مكرزل	03-679647
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	مايا	منصور	03-306276
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	هدى	منقارة	03-222305
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	زينب	ميرزا غندور	03-838402
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان	جوليت	واكيم	01-612136 03-275125
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ـ نادي الروتاري	عبد المولى	الصلح	03-722717
الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين	مأمون	طربيه	04-374100/1
الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين	وفاء	عيسى	03-455402
الجمعية اللبنانية للتأهيل والتنمية	هدى	بيبي	03-738059

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
الجمعية المسيحية للشابات ـ YWCA	غريس	كرياكوس	03-296564
الحزب الديمقراطي الشعبي	عبد الله	اليمن	
الحزب الديمقراطي الشعبي	مالك	بعاصيري	
الحزب الديمقراطي الشعبي	فاتن	بو ذباب	
الحزب السوري القومي الإجتماعي	محمد	معتوق	
الحزب الشيوعي اللبناني	عباس	الصبّاغ	
الصليب الأحمر اللبناني	هند	سابا	03-382127
الصليب الأحمر اللبناني	ميري	الخوري	01-323562
الصليب الأحمر اللبناني	رلى	حتي	01-270550
الصليب الأحمر اللبناني ـ اللجنة المركزية	سمر	عيسى الخوري	03-351629
اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا	بيان	طبارة	03-753209
اللجنة النيابية للتربية والتعليم العالي والثقافة	وحدة	حيدر	03-845895
اللجنة الوطنية اللبنانية للأونسكو	سلوى	السنيورة بعاصيري	01-765582
المؤسسة الوطنية للرعاية الإجتماعية والتأهيل المدني	الهام	شحرور	01-816115 03-233073
المجلس النسائي اللبناني	خانم	خدّاج	03-696783
المجلس النسائي اللبناني	فيوليت	سعد	01-334088
المجلس النسائي اللبناني	غيا	عسيران	
المجلس النسائي اللبناني	لميا	عسيران	03-206282
المجلس النسائي اللبناني	منى	غزال	03-702464
المجلس النسائي اللبناني	منى	مراد	03-372314 04-870314
المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية	كمال	العبيدي	01-805663/4
الهيئات الأهلية للعمل المدني	هنيدة	الشعّار	03-211399
الهيئات الأهلية للعمل المدني	زينة	درويش	03-211777
الهيئات الأهلية للعمل المدني	آمنة	عرب	06-600760

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
الهيئات الأهلية للعمل المدني	ريما	مقدّم	03-810318
الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء	حبيب	معلوف	03-838504
الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة	عايدة	الموسوي	01-612899/846
الهيئة الوطنية للطفل اللبناني	ماغي	خاجيريان	03-564409
الهيئة الوطنية للطفل اللبناني	عصام	مكحّل	03-726736
الوكالة الوطنية	الياس	أبو فاضل	03-704738
الوكالة الوطنية	مازن	عون	03-454402
الوكالة الوطنية للإعلام	نهاد	خير	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عليا	الحسيني	
تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان	مارسيل	عبد الصمد	
تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان	أليس	كيروز سليمان	03-228079
تلفزيون لبنان	بديعة	بيضون	01-793000
تلفزيون لبنان	موسى	حيدر	
تلفزيون لبنان	عمر	سري الدين	
جامعة البلمند	شربل	انطون	03-664797
جامعة سيدة اللويزة	نعيم	سالم	03-457910
جامعة سيدة اللويزة	طلال	طربيه	03-457910
جريدة السفير	عنان	زلزلة	
جريدة الشرق	نسرين	حجازي	01-810820
جريدة الشرق	مروان	طماطم	01-810820
جريدة اللواء	غادة	بيضون	03-846726
جريدة اللواء	نالسي	جبرايل	03-573039
جريدة اللواء	محمود	يوسف	03-735745

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
جريدة النهار	فارس	باسيل	03-556904
جريدة النهار	أدمون	صعب	
جريدة النهار	سامي	عياد	
جمعية العناية بالطفل والأم	نجاة	الرشيدي	01-788767/9
جمعية العناية بالطفل والأم	سهام	جبيلي	01-788767/9
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	فادي	الفار	
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	زاهية	حسنة	03-313370
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت	أمين	فرشوخ	
جمعية النجدة الاجتماعية	أمينة	بشر	01-302079
جمعية النجدة الشعبية اللبنانية	حسين	الزيباوي	
جمعية بيت المرأة الجنوبي	دنيا	طعان	03-715564
جمعية بيت المرأة الجنوبي	سميرة	زراقط	03-970844
جمعية بيت المرأة الجنوبي	مريم	سعيدي	
جمعية توق لحقوق الإنسان	اسماعيل	بدران	03-281021
جمعية حماية حقوق الإنسان	فاديا	الحجيري	03-654387
جمعية حماية حقوق الإنسان	صوفي	كتيلي	01-310996
جمعية خدمات التطوع	سوزان	دانيل	01-797247
جمعية رعاية الطفل اللبناني	بشرى	قرانوح	03-821273
جمعية رعاية الطفل اللبناني	مريم	قصاص	01-316818
جمعية قرى الأطفال SOS	امال	صوايا	01-499808
جمعية قرى الأطفال SOS	سونيا	سوكياسيان	01-499808
جمعية ليبان بل	ألسي	ادة	03-663011
جمعية ليبان بل	نهى	جعجع	03-964342
جمعية ليبان بل	دلال	رعد	03-289463
جمعية ليبان بل	منى	الزغبي	03-289463 01-689463

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
حركة حقوق الناس	جوزف	حداد	01-338559
حركة الشبيبة الأرثوذكسية	أسعد	قطان	04-405793
حركة إنسان انطلياس	جهاد	الرموز	03-981176
حركة انسان انطلياس	سمير	شاهين	03-708383
حركة حقوق الناس	شنتال	ادة	03-444202
حزب الحركة اللبنانية	ليليان	قزي	03-835413
حزب الحركة اللبنانية	نبيل	مشنتف	03-835413
حزب الكتائب اللبنانية	بول	جلوان	
رابطة أبناء الأرض وحقوق الإنسان	علي	عقيل خليل	03-221574
رابطة المرأة العاملة في لبنان	جهيدة	الرفاعي	03-422047
صحافة	الهام	العبد الله	
كاريتاس لبنان	فوزي	أبو فرحات	04-40508 03-652912
كلنا مسؤول	كيفورك	أتاميان	01-738059 01-752345
كلنا مسؤول	مها	الحسيني	03-220943
كلنا مسؤول	ماهر	سلوم	03-832377
لجنة الأمهات في لبنان	نهاد	برجاوي	01-301176
لجنة الأمهات في لبنان	زينة	حسين شبيبي	03-829656
لجنة الأمهات في لبنان	عائدة	خالد	
لجنة الأمهات في لبنان	مهى	خالد	
لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية	منى	غصن	03-440193
لجنة حقوق الإنسان اللبنانية	مروان	فارس	
لجنة حقوق المرأة اللبنانية	غانية	دوغان	03-626111
لجنة حقوق المرأة اللبنانية	عائدة	نصر الله	03-774868 01-817820
مؤسسات الإمام الصدر	لؤي	شرف الدين	01-859909 03-934760

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
مؤسسة الحريري	روبينا	أبو زينب	03-368387
مؤسسة الحريري	نازلي	حمادة	853003/4/5
مؤسسة أنت أخي ـ مؤسسة Sesobel	برناديت	رحيّم	04-408890
مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني	نعمان	أبي انطون	03-585020
مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني	انطوان	دانيال	03-407614
مؤسسة عامل	رنا	حدرج	03-455643
مؤسسة عامل	سوسن	حمية	03-558168
مؤسسة على بعد أمتار	نل	حاسبيني	03-256773
مؤسسة فريدريش ايبرت	سمير	فرح	
مجلة النور ـ لندن	سلوى	فاضل	01-553900
مجلة النور ـ لندن/ مجلة حريات ـ لبنان	فيصل	عبد الساتر	03-644647
مجلس النواب	منى	كمال	03-453356
مجلس كنائس الشرق الأوسط	ألسكا	أبي حبيب	
مجلس كنائس الشرق الأوسط	كابي	المنيّر	01-353938
مجلس كنائس الشرق الأوسط		كاسارجيان	
مجلس كنائس الشرق الأوسط	ريشار	كفوري	
مرسي كور انترناشيونال	ايرين	لورفينغ	01-611586
مركز البحوث العربية ـ مصر	شهيدة	الباز	202-3837948
مركز التواصل الاجتماعي ـ أجيال	نزار	سويدان	03-365163
مركز التواصل الإجتماعي ـ أجيال	وليد	طه	01-304226
مركز التواصل الاجتماعي ـ أجيال	أيمن	عبد الحفيظ	01-304226
مركز الخدمات الإنمائية ـ جبيل	دولي	الشامي بصبوص	09-541620
مركز الخدمات الإنمائية ـ جبيل	كلوتيلد	بسترس	09-541620
مركز الخدمات الإنمائية ـ جبيل	ميرنا	دكاش	09-541620 03-956780
معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ـ LAU	منى	خلف	03-680192

اسم الجمعية	الإسم	الشهرة	رقم الهاتف
منظمة العفو الدولية	زياد	موسى	03-885512
ناشطة	رائدة	حاطوم	03-207480
ناشطة	سونيا	درغام	
وزارة الإعلام	علي	صفا	03-831471
وزارة الإعلام	مهينور	فواز	3773377
وزارة الشؤون الاجتماعية ـ المجلس الأعلى للطفولة	سناء	عواضة	03-762442 01-360158
وزارة الشؤون الاجتماعية ـ دائرة السكان	مريانا	الخياط الصبوري	
وزارة العدل	محمود	مكية	03-616992
وزارة النفط	رنجس	الحاج	01-425482
وزارة الشؤون الإجتماعية ـ			
المجلس الأعلى للطفولة	كاتيا	الحداد	01-360158
	رنا	شمس الدين	03-335904
	سوزي	عبيد	03-234806
	سناء	عسيران	
	نادين	فارس	01-744001
	مايا	فرحات	
	جورج	نصّار	
	محمد	سليمان دبدوب	01-818814

